الرائد العربي

AL - RAÉD AL - ARABI

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة السابعة والعشـــرون ــ العدد المئة وثمانية ــ الربـــع الأول ــ 2011

- تطوير علاقات (الاتحادية) مع الأسواق التركية والروسية والفرنسية..
- توسع متصاعد في سوق التأمين السوري..
- التغير المناخي ومواجهة النتائج ..
- إعادة التأمين في ظل الأزمة المالية ..
- القرصنة... التحدي الأكبر للتأمين البحري ..
- الأسس المحاسبية للتأمين التكافلي ..
- المصلحة في التأمين ..
- إعادة تنظيم سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة..
- عقد التأمين بين الحلال والحرام ..
- مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية ..

108
2011

الرائـــد العربـــي

AL - RAÉD AL – ARABI

مجلة فصلية تُعنى بشؤون التـــأمين وإعـــادة التـــأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشـــق

السنة السابعة والعشـــرون ــ العدد المئة وثمانية ــ الربـــع الأول ـــ 2011

رئيـــس مجلـــس الإدارة
المشرف العام

د. عزيـــز صقـــر

رئيـــس التحريـــر

د. ســـمير صـــارم

الاشـــتراكات

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية.

1. للمؤســـســـات والمكاتـــب والشركات (500 ل.س).
2. للأفـــراد (300 ل.س).

ب ــ في الخارج ($40)

ثمن النسخة في سورية 50 ليرة سورية

للمراسلات والاشتراك والإعلان

شـــركة الاتحاد العربـــي لاعـــادة التأمين
دمشق ــ ص.ب. 5178

هاتف: 2 / 6132593

فاكس: 6113400

البريد الالكتروني:

Alraed @arabunione-sy.com

الإعـلان في المجلـة

تقبل المجلة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

الأســـعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 15000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 350 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 10000 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 250 $
غلاف داخلي ملون ــ 35000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 700 $
غلاف خارجي ملون ــ 45000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 850 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات الواردة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها

المحتويـات

أخبار الاتحادية:

تطوير علاقات (الاتحادية) مع الأسواق التركية والروسية والفرنسية .... عهد شحود 4

أخبار تأمينية:

توسع متصاعد في سوق التأمين السورية ..... نجلاء محمود 6

أبحاث ودراسات:

التغير المناخي ومواجهة النتائج ..... يوسف جناد 13

إعادة التأمين في ظل الأزمة المالية ..... سعد جواد علي 23

القرصنة... التحدي الأكبر للتأمين البحري ..... فايزة سيف الدين 28

الأسس المحاسبية للتأمين التكافلي ..... القسم الاقتصادي 44

المصلحة في التأمين ..... علي شفاعمري 55

أنواع وأشكال التأمين ..... سامر رزوق 60

المشهد الاقتصادي العالمي والعربي مطلع العام 2011 ..... القسم الاقتصادي 65

أسـواق تأمينية:

إعادة تنظيم سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة .. جميل الجندي 74

كتـــاب العـــدد:

عقد التأمين بين الحلال والحرام ..... محمد علي شحادة جمعة 80

تقارير تأمينية:

إدارة المخاطر والقوى العاملة العالمية ..... ترجمة: ديما مهنا 85

طريقة التصويت في شركات التأمين لا تلبي مصالح صغار المساهمين 89

موجة العمالة العربية في سوق التأمين السوري إلى انحسار 91

الورقة الأخيرة:

مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية ..... د. سمير صارم 95

108
الرائد العربي
شتاء
2011

تطوير العلاقات مع الأسواق التركية والروسية والفرنسية...

إعداد: عهد شحود

قام السيد رئيس مجلس الإدارة الدكتور عزيز صقر يرافقه المدير الفني في الشركة السيد يوسف جناد، بزيارة عمل شملت السوق التركية والفرنسية والروسية لأجل تعزيز علاقات العمل وتطويرها:

ومن بين الشركات التركية التي تمت زيارتها شركة MILLI RE، أما في روسيا فقد تمت زيارة شركة INGOSSTRAKH، وتم بحث علاقات العمل الموجودة رغبة في تطويرها وتدعيمها، ويشار إلى أن العلاقات مع السوق الروسي شهدت نمواً ملحوظاً في الفترة الأخيرة.

وفي فرنسا قام وفد الشركة بزيارة عمل لشركة SCOR وشركة PARTNER RE وتم بحث سبل تطوير العلاقات معها.

وقد أثمرت هذه الزيارات عن نتائج طيبة بدأت تؤتي أُكُلَها.

* * *

زيارة إلى الجماهيرية الليبية

أوفدت شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين رؤساء المجموعات الاكتتابية لكل من فروع البحري والطيران والحريق، برفقتهم المدير المالي إلى الجماهيرية الليبية لزيارة سوق التأمين الليبي، لتطوير علاقات العمل مع الشركات العاملة فيه ومناقشة الأرصدة المستحقة. حيث يعتبر السوق الليبي مجالاً حيوياً لعمل الشركة.

دورات تدريبية في كل من الهند ومصر..

ضمن سياستها المستمرة في تدريب وتأهيل كوادرها والمثابرة على التواصل مع كل ما هو جديد في عالم التأمين والإعادة، قامت شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بإيفاد البعض من عامليها إلى كل من:

- الأكاديمية الوطنية للتأمين في الهند لحضور دورات تدريبية شاملة وبرامج ورشات عمل في نواحي التأمين العام، وإدارة القضايا الاستراتيجية للمدراء التنفيذيين والموارد البشرية في شركات التأمين، لما لهذه الأكاديمية من تاريخ عريق في صناعة الخبرات التأمينية، وسمعة طيبة على مستوى دول الاتحاد الأفرو آسيوي.
- المعهد المصري للتأمين وهو معهد منضم إلى معهد التأمين القانوني بلندن لاتباع دورة تدريبية في برنامج إعادة التأمين ضمن البرامج التدريبية التي يقيمها المعهد، والمعروف عنه أيضاً منحه شهادات مهنية دولية عن طريق الشراكة مع معاهد التأمين العالمية.

* * *

إقرار الموازنة التقديرية لعام 2011

أقر مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، باجتماعه بتاريخ 2010/12/30 موازنة الشركة لعام 2011 وبلغت الزيادة المتوقعة في إجمالي أقساطها بحدود 13 % عما كان متوقعاً للعام 2010.

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

توسع متصاعد في سوق التأمين السورية

إعداد: نجلاء محمود

أعلنت الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى أنها تسعى في قطاع التأمين إلى تحقيق المزيد من شفافية السوق، وتحقيق التنافسية بين الشركات وتطبيق نظام حوكمة الشركات على شركات التأمين، بعد أن أصدرت هيئة الإشراف على التأمين نظام الحوكمة .

وتتضمن السياسات التي ستتبع من أجل التوسع في سوق التأمين، العمل للوصول إلى حجم أقساط يتجاوز الـ 25 مليار ليرة سورية سنوياً في نهاية الخطة، وزيادة مساهمة شركات التأمين في الاستثمار، وتطوير نظام الاستثمار المعمول به، والصادر بالقرار 97 لعام 2007.

يذكر أن عدد الشركات التأمينية العاملة في السوق السورية وصل إلى 14 شركة، واحدة منها حكومية و 12 شركة خاصة، منها شركتين للتأمين التكافلي، إضافة إلى شركة واحدة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ، وهي شركة مشتركة سورية ــ ليبية، كما ويعمل في السوق 6 شركات إدارة نفقات طبية.

وتشير المعلومات الخاصة بسوق التأمين السورية إلى تطور حجم السوق منذ عام 2006 حتى آخر عام 2009 والذي تمثل بازدياد حجم أقساط التأمين من 7.442 مليارات ليرة سورية عام 2006 إلى 14.307 مليار في آخر عام 2009 لتصل نسبة الزيادة في حجم الأقساط إلى 112.2%، ووصل عدد العاملين في شركات التأمين الخاصة إلى 1400 موظف تبلغ نسبة السوريين منهم 97.5% إلى جانب بلوغ عدد فروع ومكاتب شركات التأمين في المحافظات السورية كافة 123 فرعاً ومكتباً.

* * *

الحسين : 350 ألف عامل مشمول بالتأمين الصحي

أعلن وزير المالية الدكتور محمد الحسين رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين أن عدد العاملين الذين تم تشميلهم في مشروع التأمين الصحي منذ انطلاقة المشروع في بداية نيسان العام الماضي وحتى كانون الأول / ديسمبر الماضي بلغ 350340 عاملاً من الوزارات والهيئات والإدارات العامة.

وقال وزير المالية في تصريح لسانا: إن الوزارات التي تم تشميلها بالتأمين الصحي هي وزارات المالية والتربية والإسكان والتعمير والكهرباء والسياحة والتعليم العالي والإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية والعمل والثقافة والنفط والصناعة والمغتربين والإعلام والجهاز المركزي للرقابة المالية ومجلس الدولة إضافة إلى عدد من الهيئات والجهات العامة الأخرى.

وأضاف الدكتور الحسين: سنستمر خلال عام 2011 في تشميل عدد من الوزارات والجهات العامة بمشروع التأمين الصحي.

* * *

تعديل نظامي الاستثمار ووكلاء التأمين المعمول بهما في سوق التأمين السوري

أصدر الدكتور محمد الحسين وزير المالية السوري ــ رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين قرارا عدل بموجبه نظام الاستثمار الصادر سابقاً، وشمل التعديل النقاط التالية:

1 ــ رفع نسبة استثمارات شركات التأمين من حقوق المساهمين وليس في رأسمال الشركة فقط وذلك لكي يتم لحظ الأرباح المدورة والاحتياطيات (الاختيارية والإجبارية) ضمن المبالغ المستثمرة.

2 ــ تعديل نسبة الاستثمار الخاصة بتملك العقارات لمقرات الشركة كإدارة عامة أو فروع في المحافظات.

3 ــ رفع النسب الاستثمارية المحددة في القرار السابق وفتح قنوات استثمارية خاصة بالمشاريع التي تقترحها هيئة الاستثمار بعد موافقة هيئة الإشراف على التأمين.

4 ــ السماح للشركات بالاقتراض من أجل تملك عقارات

.. وبدأ العمل بهذا القرار الجديد اعتباراً من 2011/1/1

كما أصدر السيد الوزير قرارا عدل بموجبه نظام الوكلاء الصادر سابقاً، وجاءت هذه التعديلات بغية الارتقاء بعمل الوكلاء وتدريبهم بطريقة احترافية أكبر على أعمال التأمين، حيث تم تعديل شروط الحصول على ترخيص وكيل تأمين وإلغاء شرط الخبرة المعتمدة سابقاً، واستبدل هذا الشرط بضرورة اجتياز المتقدم لمقررين أو ثلاث مقررات من كلية أو معهد متخصص بالتأمين ، كما تمت إضافة بند ضرورة إتباع المتقدم لدورة في أساليب البيع وتسويق التأمين ، وتضمن القرار بنداً بعدم السماح للوكيل بتسمية وكالته إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة على التسمية. وقد بدأ العمل بهذا القرار مع مطلع عام 2011

* * *

تشميل أكثر من 45 ألف عامل جديد في التأمين الصحي قريباً

أوضح وزير المالية محمد الحسين أن عدد الذين أصبحوا مشملين بالتأمين الصحي من العاملين في الدولة ــ القطاع الإداري وصل إلى حوالي 355 ألف عامل في 2011/1/1، وسيدخل في التشميل 45326 عاملاً آخر اعتباراً من 2011/2/1 بعد أن استكملت الوزارات والجهات العامة أضابيرهم ومعلوماتهم..

وأمل الحسين ــ حسب صحيفة تشرين ــ أن تبادر كافة الوزارات والجهات العامة الأخرى التي لم يُشمل العاملون فيها بالتأمين الصحي بأخذ الموافقات اللازمة وتحضير معلومات العاملين فيها وإرسالها إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين لتشميلهم بالتأمين الصحي. وأعلن رغبته في أن يتم تشميل جميع العاملين في القطاع الإداري خلال الشهور القليلة القادمة، مضيفاً أن هذا يعتمد على سرعة استجابة الجهات العامة في إنجاز المطلوب منها وهو الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وتحضير ملف العاملين الذي يتضمن أسماءهم ومعلومات عن عمر وسنوات الخدمة والأوضاع الصحية والوظيفية لكل منهم وإرسالها للمؤسسة السورية للتأمين.

* * *

الملتقى التأميني السادس 12 نيسان المقبل والتركيز على التأمين الصحي

يعقد الاتحاد السوري لشركات التأمين الملتقى التأميني السادس في 12 ــ 13 نيسان / إبريل المقبل تحت شعار "**التأمين والتحديات المستقبلية**"، للمحافظة على

نهجه في مواكبة سوق التأمين المحلية ولرصد التحديات التي تواجهها بما يفضي إلى خلق حوار متطور بين كافة الأطراف المعنية.

وذكر رئيس الاتحاد سليمان الحسن أن الملتقى بات يشكل حالة حوارية متطورة تمكنت من جذب كل من يعمل في السوق إليها باحثاً عن مصلحته وعن فضاء يمكنه من طرح أي قضية تواجهه، مؤكداً أن هناك آذاناً مصغية وأقلاماً قادرة على اتخاذ القرار المناسب بما يحقق المصلحة العامة.

وأضاف أن الملتقى يعكس جهد عامين كاملين من النقاشات والاجتماعات والطروحات سواء داخل مؤسسة الاتحاد أو في اطار المتابعة الحثيثة من قبل هيئة الإشراف على التأمين، متوقعاً أن يشكل الملتقى حالة استثنائية يمكن أن تؤدي إلى نقلة نوعية في عمل السوق، وذلك نتيجة للوضوح والشفافية التي بات يتمتع بها هذا القطاع بمختلف المستويات بدءاً من شركات التأمين وصولاً إلى أعلى جهة وصائية مسؤولة.

ولفت الحسن إلى أن ملتقى هذا العام سيشهد تركيزاً على التأمين الصحي ومحاولة إلقاء الضوء عليه من كافة جوانبه نظراً لأهمية هذا الفرع التأميني باعتباره يشكل إحدى الأذرع الأساسية لنمو الأقساط إلى جانب كونه يمثل حالة مجتمعية كلما اتسعت عبرت عن نمو وتطور حضارة سورية.

وكان وزير المالية الدكتور محمد الحسين أعلن أن المخطط هو الوصول بحجم القطاع إلى مليار دولار في غضون السنوات القليلة المقبلة.

ويناقش الملتقى العديد من المحاور التي ستعقد كجلسات عمل بين العاملين في السوق من شركات تأمين وإعادة تأمين وشركات إدارة النفقات الطبية وغيرها وبين الجهات الوصائية ممثلة بالهيئة والاتحاد وذلك من أجل النهوض بواقع السوق في كافة الجوانب التشريعية والقانونية والتنظيمية والعملية وخلق حالة من الانسجام والعلاقة الصحية بين كافة الأطراف.

* * *

مفتي الجمهورية يطالب باستبدال صفة «الإسلامية» للبنوك وشركات التأمين بـ «التشاركية»

استضافت جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية (SBC) سماحة مفتي الجمهورية العربية السورية أحمد بدر الدين حسون في أولى محاضراتها ضمن سلسلة محاضرات

تتمحور حول "أخلاقيات العمل"، وفي معرض ترحيبه بالضيف أكد رئيس الجمعية هيثم جود أن أعضاء الجمعية يجمعهم النجاح في الأعمال ولكن أكثر من ذلك تجمعهم القيم والأخلاق والتعلم المستمر. واستهل سماحة المفتي حديثه بالتأكيد على أن الدين واحد ومن إله واحد بينما تتعدد الشرائع، ثم تحدث عن حب العمل وإتقانه والتعامل الأخلاقي فيه.

ودعا سماحته أصحاب الأعمال لأن يعتمدوا مستشارين أخلاقيين ومحكمين موثوقين تماماً كاعتمادهم مستشارين اقتصاديين وقانونيين، مطالباً بأن ينشئ أصحاب الأعمال مرجعيات قيمية ومؤسسات تحكيمية توفيقية تكون النماذج الأخلاقية في المجتمع، وطالب بإعادة تسمية المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات تأمين بأن يطلق عليها: مؤسسات مالية تشاركية كي لا يصبح لكل فئة مؤسساتها المالية الأمر الذي قد يزرع التفرقة والطائفية، وأكد أن القاعدة الأخلاقية راسخة في مجتمعنا السوري ولكنها بحاجة إلى رعاية دائمة لتزهر نتائجَ رائعة.

وقال سماحته أن قاعدة القيم هي إما الإيمان أو الفطرة الإنسانية ولا بد من وجود مرجعية للقيم تكمن في الرقابة الروحانية والرقابة الإنسانية، موضحاً أنّ القيم والأخلاق في التعامل لا تعرف أدياناً وطوائف، وبالتالي فإن مقولة "من غشنا فليس منا" ترتبط بالتعامل مع الآخرين كفئات، في حين أن الحديث الشريف "من غشَ فليس منا" لا يفرق بين الفئات، حيث أن نبذ الغش بالمطلق هو ما فطر عليه الإنسان من أخلاق حميدة وإتقان للعمل قبل أن تفسد العلاقات الاجتماعية ذلك.

وبيّن حسون أن الأنبياء جميعهم كانوا أصحاب رسالة وأصحاب عمل أتقنوا صنعتهم فحملوا رسالة وصدقوا فيها، والنبي نوح كان صناعياً متميزاً بالرغم مما تعرض له من سخرية وأتقن بناء سفينة جسدت النجاة للكائنات، وأوضح أن القيم التي سار عليها الأنبياء هي بمجملها قضايا علمية وصناعية واقتصادية.

* * *

15٪ نمو قطاع التأمين في الأردن خلال 11 شهراً

أظهرت البيانات الرسمية نمو إجمالي أقساط التأمين في الأردن بنسبة 15% في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني للعام 2010 لتبلغ 380.7 مليون دينارا، مقابل 331.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

وأشارت البيانات الأولية الصادرة عن هيئة التأمين الأردنية إلى نمو إجمالي أقساط التأمينات العامة بنسبة 16% لتبلغ 345.3 مليون دينار، مقابل 299 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2009.

ونقلت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية "قنا" أنه في حين بلغ إجمالي أقساط تأمينات الحياة 35.4 مليون دينار في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي مقابل 32.3 مليون دينار خلال ذات الفترة من العام 2009 وبنسبة نمو 10%.

وأوضح البيان أن إجمالي التعويضات المدفوعة بلغت 254.9 مليون دينار مقابل 219.3 مليون دينار خلال الفترة المقارنة وبنسبة نمو 16%.

* * *

السماح بتسجيل شركات وساطة إعادة التأمين الأجنبية

أصدر الدكتور محمد الحسين وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين قراراً يسمح بموجبه بتسجيل شركات وساطة إعادة التأمين الأجنبية الراغبة بالعمل في سورية كما يسمح القرار لشركات وساطة إعادة التأمين الأجنبية افتتاح فروع لها في سورية بحيث يتم تسجيل هذه الفروع في سجل وسطاء إعادة التأمين في الهيئة بعد استيفائها الشروط المطلوبة.

وقد اشترط القرار لترخيص وتسجيل وسيط إعادة التأمين بألا يقل رأسماله عن 50 مليون ليرة وألا تقل حصة المؤسسين عن 25٪ من رأس المال وألا يدخل ضمن مؤسسي الشركة أو المساهمين فيها شركات التأمين أو إعادة التأمين وألا تزيد حصة أي من المؤسسين الاعتباريين على 40٪ من رأس المال وألا تزيد حصة الشخص الطبيعي على 5٪ من رأس المال .

* * *

هيئة الإشراف على التأمين تعد دليل مخاطر تقنية المعلومات

أعدت مديرية الدراسات وإدارة المخاطر في هيئة الإشراف على التأمين سجلاً لمخاطر تقنية المعلومات متضمناً أهم تلك المخاطر والإجراءات الواجب إتباعها لمواجهة كل منها.

حيث تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) المحرك التقني الأساسي في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي قطاع الخدمات المالية بشكل خاص، وتعتبر أتمتة المعلومات وأرشفتها والربط الالكتروني بين كافة أقسام المنشأة، أساساً لنجاح تلك المنشأة في أدائها لمهامها وتحقيق أهدافها بفعالية، إضافة إلى توفيرها لقاعدة بيانات جيدة تسهم في تطوير أعمالها باستمرار، إلا أن استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات يحمل الكثير من المخاطر التي قد تؤثر على سير العمل في الشركة وربما يصل ذلك إلى توقف أعمالها تماماً، ويختلف تأثير ذلك حسب نوع الشركة وطبيعة نشاطها حيث أن تعطل نظام المعلوماتية في شركة تأمين سيؤدي إلى توقف عمل الشركة بشكل شبه كامل حيث سيتوقف إصدار وثائق وإجراء عمليات الإعادة الاختيارية التي تتطلب اتصالات دائمة مع معيدي التأمين.

كما تعتبر مخاطر تقنية المعلومات من أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات إدارة النفقات الطبية (TPA) التي ترتكز في أداء عملها على الأنظمة المعلوماتية واستخدام شبكة الانترنت لتحقيق الربط اللازم مع مقدمي الخدمات الطبية من أطباء ومستشفيات وغيرها.....

* * *

130 مليار دولار و295 ألف قتيل خسائر الكوارث في 2010

أعلنت شركة إعادة التأمين الأولى في العالم، الألمانية "ميونيخ ري" أمس أن الكوارث الطبيعية التي ضربت العالم في 2010 وكانت مدمرة بشكل غير معهود، خلفت 295 ألف قتيل وتسببت بخسائر مادية بقيمة 130 مليار دولار.

وكان أخطر هذه الكوارث الزلزال الذي ضرب هايتي في يناير (222 ألفاً و570 قتيلاً) وموجة الحر وحرائق الغابات التي ضربت روسيا في الصيف (56 ألف قتيل) وزلزال الصين في أبريل (2700 قتيل).

أما أفدح الخسائر في تشيلي بعد الزلزال الذي ضربها في فبراير وحقق (خسائر بقيمة 30 مليار دولار و520 قتيلاً) والزلزال الذي ضرب نيوزيلندا في سبتمبر (3.7 مليار دولار حسب تقديرات مؤقتة).

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

التغير المناخي ومواجهة النتائج

يوسف جناد*

يرى العلماء أن التغير المناخي الذي يشهده العالم حالياً والذي سيشهده في العقود المقبلة قد يكون أسوأ مما هو متوقع على الرغم من محاولات التقليل من قدر مخاطره المتوقعة.. ويأتي هذا التقييم في أعقاب البيانات المخيفة التي نشرت حول الاتجاهات التي تمت ملاحظتها بالنسبة للتغير المناخي منذ عام 1990 وحتى اليوم.

وشملت البيانات مراقبة مستويات ثاني أكسيد الكربون في طبقات الجو ودرجات الحرارة في العالم ومستويات البحار، وقورنت هذه النتائج بالتغيرات التي تم توقعها في تقرير اللجنة المشكلة لهذا الغرض حول التغيير المناخي والذي صدر عام 2001، وقد وجد العلماء أن الزيادة في معدل درجات حرارة كل من اليابسة والبحار تقع في أقصى المدى الذي توقعته اللجنة المذكورة، كما جاء تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو متطابقاً مع التقديرات السابقة، إلا أن مستويات البحر بدا أنها تزيد بمعدل أسرع.

وفضلاً عن ذلك أوضحت الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية أن منسوب مياه البحر كان يرتفع بمقدار 3,3 ملم كل عام في الفترة بين 1993 و2006. وفي السياق نفسه حذر خبراء ألمان من أن التقديرات الجديدة لمعدل ارتفاع منسوب مياه البحر خلال العشرين سنة الماضية أسرع بنسبة 25 في المئة من أي فترة عشرين عاماً أخرى على مدار الـ 115 عاماً الماضية.

---

* المدير الفني في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

كما أظهرت دراسة جديدة في ألمانيا حملت عنوان "ثمن التغير المناخي" أن هذا التغير قد يتسبب في وفاة 20 ألف شخص حتى عام 2100، خاصة من كبار السن الذين لا يتحملون درجات الحرارة شديدة الارتفاع. وجاء في إحدى الدراسات أن ارتفاع درجات الحرارة لأكثر من 32 درجة مئوية خاصة في المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، له تأثير سيئ جداً على الصحة فهو يؤدي إلى إنهاك القلب والرئتين وهو بدوره يؤدي إلى تضاعف عدد الوفيات خاصة من كبار السن إن لم تتخذ إجراءات وقائية مشددة. كذلك يعتقد العلماء أن عدد المرضى الذين يشكّون بأمراض سببتها شدة الحرارة سيتضاعف، فإن كان هذا العدد يصل الآن إلى نحو 25 ألفاً فمن المتوقع أن يصل في المستقبل إلى 150 ألفاً.

درجات الحرارة الأكثر من 32 درجة تؤذي الصحة..

ومن الناحية الاقتصادية، ولنأخذ ألمانيا مثلاً، فإن العلماء يتوقعون أن تقل الإنتاجية في وحدة المساحة بنسب كبيرة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وبسبب الأمراض التي تسببها، حيث سترتفع مصاريف علاج الأمراض التي تصيب الزراعة لتصل إلى ما يقارب 700 مليون يورو سنوياً، حسب الإحصائيات الصادرة مؤخراً عن مؤسسات البيئة الألمانية. والزيادة في الأمراض ستصيب أيضاً البشر وستؤدي إلى التقليل من أداء الموظفين والعاملين، مما يسبب الانخفاض في الإنتاجية بنسبة تصل إلى 12 بالمئة، أي أن الخسائر قد تصل إلى نحو 10 مليار يورو بينما هي حالياً 2,4 مليار يورو.

هذا في ألمانيا، أما في باقي أصقاع الكرة الأرضية، فإن انبعاث الغازات الناتجة عن النشاط البشري سيتسبب في تدهور خطر في المناخ "لأكثر من ألف سنة قادمة" يترافق مع احتباس حراري وارتفاع في مستوى البحار والمحيطات. ويرى الخبراء أنه من المحتمل جداً أن تستمر وتيرة موجات الحر الشديد ودرجات الحرارة القصوى والأمطار الغزيرة في التزايد، كما أنه من المرجح أن تزداد حدة الأعاصير الاستوائية والعواصف في المستقبل وأن تترافق مع رياح أقوى وأمطار أكثر غزارة. ومن المتوقع بحسب التقرير أن يرتفع مستوى البحار والمحيطات ما بين 18 و59 سنتمتراً بحلول نهاية هذا القرن.

انبعاث الغازات الناجمة عن النشاط البشري يتسبب في تدهور المناخ..

ويؤكد الخبراء المهتمون بهذا الخطر الداهم، أن الإنسان هو الذي يتحمل مسؤولية القسم الأكبر من الارتفاع المسجل في متوسط حرارة الأرض منذ منتصف القرن العشرين وعليه فقد صدرت دعوات من لجان كثيرة مهتمة بالتغير المناخي الذي تشهده الكرة الأرضية، إلى سرعة التحرك لوقف هذه التغيرات، ومن لم يفق حتى الآن فعليه أن يسأل نفسه ماذا ينتظر أن يحدث حتى يستشعر الخطر؟! والأمر ليس مجرد تنبؤات ونحن نرى كيف تذوب الثلوج وكيف تنحسر المجاري الجليدية. ولعل المتتبع للتاريخ يعلم أن أطواراً تعاقبت على تطور الكون طغى عليها ارتفاع في درجة الحرارة أو البرد، وانعكست هذه التغيرات على طبيعة ونوعية الكائنات الحية. فقد عاشت حيوانات الماموث في أوروبا وشمال ألمانيا قبل 20 ألف عام، بينما احتلت التماسيح وسط أوروبا قبل 50 مليون عام، واستظلت بالنخيل الذي كان ينمو هناك، إلا أن العلماء يؤكدون أن التغير الحالي الذي نشهده غير مسبوق، وأننا نعيش في وقت هو الأكثر حرارة على وجه الأرض، وأنه إن لم تبذل الجهود للحد من أسباب هذا الارتفاع، فإننا قد نجد أنفسنا ننتقل من العصر الدافئ الذي نعيش فيه إلى عصر ساخن.

الإنسان يتحمل مسؤولية ارتفاع درجة حرارة الأرض..

التغير الحالي في درجات الحرارة غير مسبوق ونقترب من العيش في عصر ساخن..

المطلوب معالجة الاحتباس الحراري:

وصل مقدار الزيادة في متوسط درجة حرارة الكوكب هذا العام 0.8 درجة حرارية، وهو ارتفاع يبدو طفيفاً إذا نظرنا إليه كرقم مجرد، لكنه يعكس نتائج خطيرة، فما يفصلنا عن متوسط درجة الحرارة أثناء العصر الجليدي هو 5 درجات حرارية فقط خمس درجات ونصبح في عالم آخر تماماً. والأدهى أن هذه الزيادة لم تحدث بفعل العوامل الطبيعية التي تتحكم بدرجة حرارة الكوكب، ولكن بتأثير النشاط الصناعي للإنسان. ولتوضيح حجم النتائج. فإن عدد البشر في العصر الجليدي لم يتجاوز بضعة ملايين، عاشوا بشكل رئيسي في المنطقة الإستوائية الآمنة، أما في عصرنا الحالي فيعيش مليارات من البشر موزعين على كافة أنحاء المعمورة. واستطاعت البشرية أن تصل بفضل استقرارها إلى حضارة

الحضارة الحديثة وما تبعها من مرافق أكثر حساسية للتأثر بتغيرات المناخ..

راقية تميزها عن مجتمعات الصيادين والرعاة التي كانت منتشرة في العصر الجليدي. غير أن هذه الحضارة الحديثة وما تبعها من مرافق وقطاعات مختلفة أصبحت أكثر حساسية للتأثر بتغيرات المناخ ويؤكد جميع الخبراء أنه من غير الممكن إيقاف التغير الحاد في طبيعة المناخ، ولكن كل ما نستطيع فعله هو تقليل الآثار السلبية بقدر الإمكان عن طريق تخفيض كمية الغازات المنبعثة في الجو. والابتعاد ما أمكن عن استخدام الوقود العضوي والذي يؤدي إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، والاستعاضه عنه باستخدام مصادر طاقة متجددة والتي يمكن الحصول عليها من الشمس أو الرياح أو الأمواج.

ولكن، وبالرغم من النداءات الكثيرة، خاصة الموجهة من علماء المناخ، والذين يستصرخون حكومات العالم المؤثرة، لاتخاذ خطوات سريعة إنقاذية، إلا أن أصواتهم وحتى الآن لا تجد آذانا صاغية، وخاصة من أكبر دول العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد أكثر الدول الصناعية تأثيراً بتقلبات المناخ، نظراً لحجم الانبعاثات الغازية التي تصدر عن معاملها الضخمة والمنتشرة في كل مكان من أراضيها.

اتفاقية (كيوتو) خطوة صغيرة في مشـــــوار طويـــــل..

لقد استبشر الناس خيراً عندما تداعى قادة العالم إلى اجتماع في مدينة كيوتو اليابانية، وانبثق عن هذا المؤتمر ما عرف باتفاقية كيوتو. والتي اعتبرت خطوة صغيرة في مشوار طويل.

ويعد يوم 16 فبراير / شباط يوماً مهماً في تاريخ الأمم المتحدة والعالم كونه شهد البدء بتنفيذ أول اتفاقية جماعية للحفاظ على البيئة والحد من تلوثها. هذه الاتفاقية التي تعكس وعياً مشتركاً بين سكان الأرض تجاه مسؤولية الحفاظ على كوكبنا. وتنعقد الآمال عليها بتخفيض انبعاث الغازات الناتجة عن عملية التصنيع بنسبة 5 % عن مستواها عام 1990. والاتفاقية هي حصاد جهود مستمرة ومناقشات موسعة دعت إليها الأمم المتحدة بهدف استباق التبعات المدمرة لظاهرتي الاحتباس الحراري والتلوث البيئي. ورغم الخطوة المهمة التي دشنها العالم، يشدد العلماء على أنها ليست سوى بداية لأن هناك حاجة لخفض الغازات المنبعثة إلى النصف.

آلية اقتصادية للتنفيذ:

ولضمان نجاح عملية حماية البيئة والحد من انبعاث الغازات أدخلت الاتفاقية آليات تهدف لربط التلوث البيئي بمردود اقتصادي. وتتلخص هذه الفكرة في أن لكل

نجاح عملية حماية البيئة تتطلب الالتزام بمعايير لا تراجع فيها..

منشأة صناعية الحق بحصة محددة من الغازات المنبعثة، فإذا تعدتها تحتم عليها شراء حصص إضافية من مصانع أخرى أطلقت غازات أقل مما يحق لها. وعليه يمكن للمنشآت التي اقتصدت في كمية الغاز المسموح لها إطلاقها بيع الحصص التي لا تحتاجها وتحقيق أرباح من وراء ذلك. يذكر أن الإتجار بحصص الانبعاث بدأ في دول الاتحاد الأوربي.

من ناحية أخرى، تشجع الاتفاقية على إقامة مشاريع بيئية بين الدول الموقعة، فقد أوجدت آلية تدعى آلية النمو الصناعي النظيف Clean Development Mechanism وبمقتضاها تستثمر دولة صناعية أموالها في مشاريع بيئية داخل دولة نامية، وهناك المشاريع المشتركة Joint Implementation Projects التي تدخل بمقتضاها الدول الصناعية في مشاريع بينها لدعم الحفاظ على البيئة وتقوم هذه في العادة بين دول أوربية غربية ودول في أوربا الوسطى والشرقية.

تفاؤل حذر:

أبدى الكثير من العلماء تفاؤلهم باتفاقية كيوتو وبإمكانية الحد من الزيادة المتواصلة لدرجة حرارة الأرض التي ارتفعت درجتين عن المتوسط الطبيعي لها. هذه الزيادة التي تبدو محدودة تؤثر بشكل مباشر على الأنظمة البيئية الحساسة مثل الشعب المرجانية أو الجزر المنخفضة. غير أن النجاح في إبقاء الحرارة عند مستواها سيحمي من أخطار مدمرة مثل ذوبان القطب الشمالي أو تراجع تيار الخليج، وهو التيار المائي الذي يعبر المحيط الأطلنطي ويجلب معه الدفء إلى النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

النجاح في إبقاء الحرارة عند مستواها سيحمي من أخطار مدمرة..

غير أن علماء آخرين يخلطون تفاؤلهم ببعض الحذر، فهؤلاء يرون من جهة أنها بداية طيبة تستحق الإشادة ويرجون أن تتمسك الدول بالأهداف التي التزمت بها، لكنهم يشددون من جهة أخرى على أن الاتفاقية ليست كافية لوضع حل ناجع لمشكلة ارتفاع درجة الحرارة. ويعود ذلك برأيهم إلى أن كمية الغاز التي انبعثت في الجو خلال القرنين الماضيين أكبر من أن تؤثر عليها نسبة الـ 5 بالمائة المتوقع توفيرها. ويقدر العلماء أن النسبة الصحيحة التي يتعين الوصول إليها للحد من الآثار المدمرة للاحتباس الحراري هي خفض انبعاث الغازات بمقدار 50 بالمائة.

أهم العقبات:

تنتهي المرحلة الأولى من اتفاقية كيوتو عام 2012 بعد ذلك يُنتظر أن تبدأ مرحلة جديدة بهدف الوصول إلى نسبة أقل من الغازات المنبعثة. وتبدو أن المباحثات بهذا الشأن ستكون شاقة، إذ يرى الناشطون في حماية البيئة ثلاث عقبات تقف في طريقها. تتمثل العقبة الأولى في صعوبة إقناع الإدارة الأمريكية بالعدول عن رأيها القاضي بالانسحاب من الاتفاقية، فمن المعروف أن ربع كمية الغازات المنبعثة في العالم تنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية. وسبق لواشنطن أن وافقت على الاتفاقية تحت إدارة كلينتون، لكنها لم تصادق عليها. وفي عهد بوش عادت وأعلنت انسحابها منها وعدم تقيدها بها. وبالنسبة للعقبة الثانية، هناك مشاكل مع الدول التي تقف على عتبة التصنيع مثل الصين والهند والبرازيل، ففي المرحلة الأولى أعفت الاتفاقية هذه الدول من خفض نسبة الغازات المنبعثة بسبب محدوديتها مقارنة بالدول الصناعية غير أنه من الصعب تحقيق إنجازات ملموسة على المدى الطويل دون مشاركتها والحد من انبعاث الغازات التي تطلقه مصانعها الآخذة بالتطور. أما العقبة الثالثة. فتتمثل بالانبعاثات الذي تطلقها وسائط النقل البحرية والجوية، فمن المعروف أن الطائرات الكبيرة مثلاً تطلق كميات كبيرة من الغازات بسبب استهلاكها لكميات ضخمة من الوقود مقارنة بوسائط النقل الأخرى. وعليه فإن تجاهل هذا المصدر لإطلاق الغازات سيقلل من حجم النتائج الإيجابية التي تحققها الاتفاقية.

مباحثات شاقة تنتظر المهتمين بشؤون البيئة..

ربع كمية الغازات المنبعثة في العالم تنطلق من أمريكا..

الإجراءات المتخذة لن توقف تغيرات المناخ..

لذلك يأمل الناشطون في مجال حماية البيئة أن لا تكتفي حكومات العالم بالارتياح لتطبيق اتفاقية كيوتو، بل أن تواصل العمل سوياً للانتقال إلى المرحلة القادمة.

إلا أن العديد من الخبراء يؤكدون على أن الإجراءات المتخذة من كل دول العالم لن نستطيع بأي حال وقف تغيرات المناخ. لذلك على العالم أن ينطلق من مرحلة انتظار نتائج المؤتمرات والاتفاقيات إلى استنباط آليات للتعايش مع هذه الظاهرة.

وحيث أن الصراع من أجل الحد من ظاهرة التسخين الكوني قد آل إلى الفشل، فإن كثيراً من العلماء بدأ يعمل لوضع أسس جديدة للتأقلم مع هذه الظاهرة ونتائجها.. وبالتالي دراسة أنجع السبل للتعايش مع ندرة المياه، ودرجات الحرارة المرتفعة، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، وإيجاد وسائل جديدة لزراعة محاصيل قادرة على تحمل هذه المتغيرات. ولكن يجب على الجميع أن يعترفوا أنه مهما حاول العلماء الالتفاف على هذه المتغيرات، فإنه لا بد من أن يتوقع البشر أضراراً جسيمة ستلحق بهم من جميع النواحي.

على البشر أن يتوقعوا تغيرات مناخية ذات أضرار جسيمة..

من وسائل التأقلم مع تغيرات المناخ أيضاً، هو العيش في بيوت متحركة، وتطوير وسائل جديدة للحصول على المياه الصالحة للشرب والزراعة، وتهجين بذور نباتية قادرة على الإنبات والعيش والإثمار في درجات حرارة مرتفعة. ولأن نظرية التأقلم مع المناخ الجديد تعد مكلفة جداً وغير مضمونة النتائج، لذلك يبدو للجميع أن الأسلم هو العمل للتقليل من انبعاث الغازات..

ومن الأسباب التي تؤكد أهمية العمل لايجاد وسائل جديدة للعيش تتلاءم والظواهر الطبيعية التي نشهدها، هي أن ما تشهده مناطق عديدة من العالم من فيضانات مدمرة تعتبر ظاهرة جديدة ويمكن أن تنتشر، ولا بد هنا من ذكر الفيضانات التي شهدتها الباكستان العام الماضي.

والشكل البياني التالي يوضح معدلات ارتفاع مياه البحار والمحيطات لغاية العام 2100:

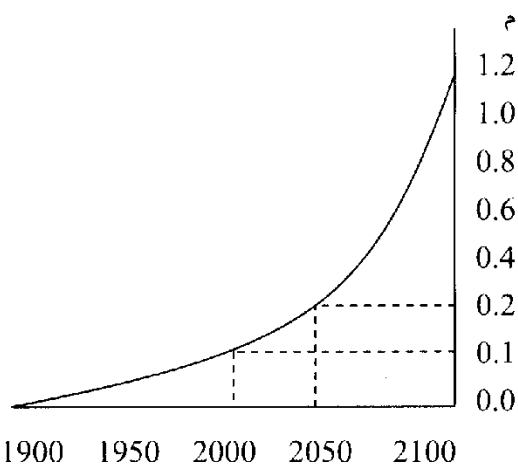

المصدر: Annual Review of Marine Science 2010

إن ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات بعد العام 2000 يمكن أن يكون متوقعاً كما هو في الرسم البياني، إلا أن ذلك قد لا يحدث إذا أعطت الإجراءات التي تنوي دول العالم اتخاذها نتائج إيجابية ومنعت ذوبان الجليد في القطبين.

مع ارتفاع المياه فإن كثيراً من المدن الساحلية سوف تغرق..

ومع ارتفاع المياه، فإن كثيراً من المدن الشاطئية والسهول الساحلية سوف تغرق، وأيضاً ستغيب عن الوجود العديد من الجزر وأيضاً ستغرق أجزاء كبيرة من دلتا الأنهار.

تغيرات المناخ والتأمين:

بعد هذه المقدمة عن تغيرات المناخ، والصورة السوداوية التي يقدمها علماء المناخ، وروح التشاؤم وعدم ظهور بوادر اتفاق دولي من أجل إنقاذ كوكبنا مما يحمله له التغير المناخي القادم. فإننا سنعرض بشكل موجز لبعض الآراء حول دور التأمين في منطقة الشرق الأوسط، وماذا بإمكان شركات التأمين أن تفعله.

يقول خبراء ومسؤولون في شركات التأمين، إن مؤشرات التغير المناخي في المنطقة رفعت من كلفة التأمين على الكوارث الطبيعية خلال الفترة الأخيرة، إثر تشدد شركات إعادة التأمين العالمية، في إعادة تغطية هذه المخاطر، لا فتين إلى أن أخطار الكوارث الطبيعية في السوق الإماراتية تكون إما مشمولة في وثائق التأمين على الممتلكات، أو من خلال تمديد بنود وثائق التأمين على الحريق.

مؤشرات التغير المناخي في المنطقة رفعت من كلفة التأمين على الكوارث..

وتشير الإحصائيات إلى أن 25 % من وثائق التأمين على الحريق أو الممتلكات في أسواق المنطقة، تمدد لتشمل الكوارث الطبيعية. مشيرين إلى أن حجم أقساط التأمين على الكوارث الطبيعية في الإمارات تراوح بين 1 و 3% من إجمالي الأقساط. علماً أن شركات التأمين المباشر في منطقة الخليج تأخذ موافقة شركات الإعادة قبل التأمين على هذه الأخطار، وأن أسعار التأمين على هذه الأخطار ارتفعت بنسبة تتراوح بين 15 % و20 % أخيراً.

وتفصيلاً، أوضح أحد المدراء التنفيذيين في شركات التأمين الخليجية بأن تأمين أخطار الكوارث الطبيعية في السوق الإماراتية ليس إجبارياً. وأضاف بأن تغيرات المناخ انعكست على المنطقة خلال الفترة الأخيرة، وتسببت في تشكل أعاصير في مدينتي الرياض وجدة وسلطنة عمان. وأن هذه التغيرات تدخل في احتساب الأسس السعرية لقيمة وثائق التأمين. لكن المنافسة في السوق تعيق توجهات كهذه.

تغيرات المناخ انعكست على المنطقة وتسببت في تشكل أعاصير..

وتفيد أخبار أسواق التأمين أن سلطنة عمان شهدت تغيراً في الأسعار، وتشدداً من قبل شركات إعادة التأمين العالمية، وسبب ذلك أن التغير المناخي أصبح واضحاً بعد تعرض سلطنة عمان لعدد من الأعاصير كان أشدها إعصار غونو. إضافة لذلك، أدى التغير المناخي في المنطقة إلى رفع كلفة التأمين على الأخطار الطبيعية ضد الحرائق والكوارث الطبيعية والأخطار الملحقة بها...

وبسبب المنافسة الحادة في السوق، فإن الأسعار لم تتغير كثيراً في دولة الإمارات، كونها لم تشهد حتى الآن أي كوارث طبيعية، على عكس ما حدث في عمان والسعودية.

إلا أن منطقة الخليج عموماً محاطة بصفائح زلزالية متمثلة في الصفيحتين العربية والآوراسية. وإن مجمل النشاط الزلزالي مركز في هاتين الصفيحتين في الجنوب الغربي لمنطقة الخليج في اليمن، إضافة إلى الحدود الساحلية مع إيران والتي تعد مصدراً للزلازل التي يمكن الشعور بها في الإمارات عموماً، والمناطق الشمالية منها تحديداً، إلى جانب الجزء الشمالي في منطقة الخليج وتحديداً شمال السعودية ومنطقة غور الأردن.

إن شركات إعادة التأمين التي تمتلك ميزانيات تضاهي ميزانيات دول في المنطقة، واستباقاً لأي كارثة، بدأت في دراسة المنطقة من خلال أقسام متخصصة وخبراء لرصد المؤشرات في المنطقة. ولكن الخوف ليس فقط من النشاط الزلزالي، بل أيضاً من أخطار الفيضانات أو الحرارة الشديدة سيما وأن هذه المنطقة من العالم تشهد نشاطاً عمرانياً غير مسبوق تمثل في الأبراج العالية، والمشروعات الكبيرة، وباتت قيم الممتلكات في المنطقة تساوي مئات ملايين الدولارات، إضافة إلى الكثافة السكانية فيها.

بدأت شركات التأمين دراسة المنطقة من خلال أقسام متخصصة..

والجدير ذكره، أن شركات التأمين لا تريد تضخيم الأمر، للحصول على مكاسب، لكن من واجب صناعة التأمين أخذ الحيطة والحذر من الأخطار بأنواعها.

سيما وأن شركات إعادة التأمين بدأت تأخذ في حساباتها حالياً الكوارث الطبيعية مثل السيول والأعاصير التي باتت تتعرض لها المنطقة، خصوصاً في السعودية وعمان، نظراً للخسائر التي تعرضت لها شركات الإعادة.

ومن المعروف، أنه لا توجد وثائق تأمين خاصة بالكوارث الطبيعية، وإنما يتم إلحاقها بوثائق أخرى، نظراً لحالة الاستقرار على صعيد الكوارث في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً. على عكس السوقين الأوربي والأمريكي اللذين يشهدان أعاصير وكوارث عدة كل عام. يضاف لذلك، أن شركات التأمين في المنطقة لا تغطي أخطاراً تفوق طاقتها، نظراً للضغوط التي تتعرض لها كل من شركات التأمين المباشر وإعادة التأمين، والتي تعد شركات مساهمة عامة، لا تكتتب في أخطار غير فنية متعلقة بتغطيات الكوارث.

في منطقة الشرق الأوسط لا توجد وثائق خاصة بالكوارث عكس أوربا وأمريكا..

وكما أسلفنا، لا توجد وثائق خاصة بالكوارث الطبيعية، وإنما تغطي ضمن وثائق التأمين على الممتلكات، كأخطار مشمولة ومضافة إلى وثيقة التأمين على الممتلكات. ولا يمكن احتساب حجم أقساط هذا النوع من التأمين، أي تأمين الكوارث، نظراً لأنها ملحقة مع أنواع أخرى من التأمين. والتأمين على الكوارث يشمل الزلازل، والبراكين، والأعاصير. إضافة إلى الأخطار الناجمة عن السيول والفيضانات والعواصف الرعدية، والرياح. إلا أن أحد خبراء التأمين في منطقة الخليج قدر، وكما أسلفنا، حجم أقساط التأمين على الكوارث في الإمارات بين 1 و3 % من إجمالي الأقساط.

التأمين على الكوارث يشمل الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها..

وإجمالاً لما سبق، فإن تغيرات المناخ، والتي أصبحت تهدد الحياة البشرية على كوكب الأرض، أصبحت تحتل حيزاً واسعاً من تفكير العلماء والمدافعين عن البيئة ومعهم القائمون على شركات التأمين وإعادة التأمين، إذ أن الأخطار المحدقة كبيرة وخطيرة ومتزايدة. مما يستوجب تعاوناً بين كافة القطاعات الحكومية والاقتصادية والمدنية. إن ما يشهده كوكبنا من تغيرات، سوف تؤدي في العقود القادمة إلى ما لا تحمد عقباه إذا لم يصح العالم بأسره ويهب للتصدي للكارثة القادمة.

الأخطار المحدقة كبيرة ومدمرة..

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

إعادة التأمين في ظل الأزمة المالية

سعد جواد علي

المقدمة:

نشأت صناعة إعادة التأمين لضرورات ملحة فرضها الواقع على صناعة التأمين، إذ إن التطور الذي شهده قطاع التأمين في نهاية القرن الثامن عشر وما يليه والتوسع في مجال التأمينات بعد تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثورة الصناعية التي تلت الثورة التجارية، وما شهده العالم من تطورات في الاختراعات والمجالات التقنية وكذلك التوسع في البناء وهندسة العمارة إلخ.. فقد واكب التأمين كل هذه التطورات باعتباره نشاطاً اقتصادياً، إلا أن ارتفاع قيم التأمين قد أحدث مشكلة لشركات التأمين في تحمل كافة هذه المسؤوليات وبالقيم التأمينية العالية وعليه فقد رأت شركات التأمين أنها قد أصبحت بحاجة إلى حماية لتقليص حجم المسؤوليات الناشئة عن الوثائق التي اصدرتها للمؤمن لهم والتي تحتوي على مبالغ تأمينية عالية تفوق القدرات المالية لديها وتشكل خطراً على رأس المال، وعلى ضوء هذه الأزمة نشأت صناعة إعادة التأمين لتوفير الحماية المطلوبة لشركات التأمين ولتتقاسم معها المسؤوليات وتخفف من حدة المخاطر التي تحدق بشركات التأمين، وتفسح المجال أمامها للتوسع في قبول الأعمال التأمينية مهما كانت مبالغ التأمين، فكما وفرت شركات التأمين الطمأنينة والراحة للمؤمن له بموجب وثائق التأمين التي تتعهد بموجبها تلك الشركات بتعويض المتضرر عن حوادث على ممتلكاته وإعادته إلى وضعه السابق قبل التعويض وكأن الخسارة لم تحدث، فإن إعادة

التأمين قد وفرت لشركات التأمين الطمأنينة والراحة في تحمل الجزء الفائض من الأخطار وبالتالي تحافظ على توازن محافظها وتحمي قدراتها المالية من أية اهتزازات قد تدفع بها إلى الانهيار. وعليه فإن إعادة التأمين هي طريقة للتعاون والتعاضد مع المؤمنين وتقاسم المسؤوليات فيما بينهم.

قدمت شركات الإعادة طاقات إضافية ساعدت شركات التأمين في قبول أعمال ذات قيم عالية..

وبهذا المعنى فقد قدمت شركات إعادة التأمين طاقات استيعابية إضافية لولاها لما تمكنت شركات التأمين من قبول الأعمال ذات القيم التأمينية العالية كما أتاحت أمامها فرصاً للدخول في مجالات تأمينية جديدة كتأمينات الفضاء والأقمار الصناعية والمركبات الفضائية وغيرها.

وبدأت شركات التأمين تكتتب بالأخطار وتحدد احتفاظها من كل خطر وتعيد الجزء الفائض عن قدراتها إلى معيد التأمين لقاء عمولة محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وذلك استناداً إلى طبيعة كل عمل.

ما هي المشكلات التي تواجهها صناعة إعادة التأمين:

في الحقيقة فإن صناعة إعادة التأمين، ونحن نتحدث عنها بالنسبة للعالم العربي، قد واجهت العديد من الصعوبات في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، تجلت في ازدياد عدد شركات التأمين في العديد من الأسواق العربية إلى درجة تفوق حجم واحتياجات السوق، وهذا العدد الكبير من الشركات قد أشعل فتيل المنافسة بينها في الحصول على الأعمال التأمينية، فكان لابد لهذه الشركات من تخفيض أسعارها بهدف الحصول على الزبائن، وبعد أن كانت الأسعار تحدد على ضوء دراسات فنية يؤخذ بعين الاعتبار تغطية الخسائر المتوقعة وتكوين احتياطي لمواجهة الحالات الطارئة وحساب حجم المصروفات والتكاليف وتوفير الأرباح واحتساب معدلات التضخم.. الخ بدلاً عن ذلك فإن المنافسة الشديدة قد فرضت واقعاً جديداً أصبحت الأسعار توضع اعتباطياً ولم يعد الاكتتاب بالأخطار يأخذ بعين الاعتبار درجة الخطر ومقدار التعرض ومعدل تكرار وقوع الخسارة أو حجم الخسارة المتوقعة ومؤثرات الخطر المادية والمعنوية، بل الأهم من ذلك هو الحصول على

المنافسة الشديدة تفرض واقعاً جديداً..

الزبون، إن شعور شركات التأمين بأن وراءها معيد تأمين يتحمل عنها الحجم الأكبر من المسؤوليات قد دفعها إلى عدم الالتزام بنظم وقواعد الاكتتاب، وهكذا واجهت شركات إعادة التأمين مشكلات في قبول التغطيات بالأسعار المتدنية ومنح تسهيلات إعادة تأمين للمؤمنين، إن الانخفاض الكبير في حجم التسعير قد راكم مسؤوليات كبيرة لقاء أقساط زهيدة لا يمكن لإعادة التأمين أن تحقق توازناً في محافظها إضافة إلى ذلك فقد قامت شركات التأمين بتقليص حجوم احتفاظها من هذه الأعمال إلى أدنى درجة ممكنة وإسناد الحجم الأكبر لمعيد التأمين مستفيدة من عمولة التحصيل، وفي أحيان كثيرة قامت شركات التأمين بإصدار الوثائق وإعادة تأمينها بالكامل دون أي احتفاظ، وكان على معيد التأمين قبول هذه الأعمال مرغماً لأسباب أخرى برزت مع مطلع هذا القرن بشكل كبير وتجلت في مشكلة التصنيف، حيث قام العديد من هيئات الإشراف في الوطن العربي بوضع شروطٍ على معيدي التأمين من أجل الحصول على تصنيف عالمي من إحدى وكالات التصنيف وحددت الدرجة المقبولة لمعيد التأمين بما لا يقل عن "BBB" واستجابة إلى هذا الشرط فقد قامت شركات الإعادة بإجراء التصنيف، لكنها واجهت صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك، ولأسباب تأخذها شركات التصنيف في اعتبارها لدى تحديد معدل التصنيف، وعليه فقد وقعت شركات الإعادة بين مطرقة التصنيف وسنديان هيئات الإشراف في الوطن العربي.

الانخفاض في أسعار التأمين راكم مسؤولية كبيرة..

شركات الإعادة تقع بين مطرقة التصنيف وسندان هيئات الإشراف..

والمؤسف أن هذه الهيئات لم تأخذ في اعتباراتها الأسس الجوهرية لشركات الإعادة كتلك التي تتعلق بالسمعة التجارية والملاءة المالية والطاقات الاستيعابية المتاحة والخبرات الفنية والقدرة على سداد الالتزامات.. وغيرها.

الأمر الذي دفع بشركات التأمين إلى البحث عن معيد خارجي لإسناد الأعمال وهكذا تم حرمان شركات الإعادة من حجم كبير من الأقساط التي بدأت تصدر إلى الخارج بدلاً من أن يتم احتواؤها ضمن الوطن العربي، بينما نجد على سبيل المثال في اليابان أو أمريكا يتم تداول الأخطار مع المعيد المحلي واستخدام كافة الطاقات الاستيعابية ضمن السوق قبل اللجوء إلى السوق الخارجي.

ومما زاد الطين بلة، هو نشوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأمر الذي أثر على النشاط التأميني بسبب تراجع حركة البناء والإعمار والتبادل التجاري بين الدول وبشكل عام التراجع في النشاط الاقتصادي، وقد بدأت تداعيات هذه الأزمة تمتد إلى الوطن العربي في عام 2009 وبشكل أوضح في عام 2010، مما انعكس بشكل كبير على النشاط التأميني، وفي ظل المنافسة القائمة أساساً والتي مردها كما ذكرنا ازدياد عدد شركات التأمين في بعض الأسواق العربية بما يفوق قدرة وحاجة السوق، وندرة العمل التأميني المعروض بسبب الأزمات فقد بدأت الأسعار التأمينية بالانهيار إلى أدنى درجات، وبدأت شركات الإعادة العربية بتقديم تسهيلات إعادة تأمين بهدف الحصول على العمل بغض النظر عن نظم وقواعد الاكتتاب، وقد أدت هذه المنافسة إلى انخفاض حجم أقساط شركات الإعادة وتراجع في النشاط الاكتتابي بفرع البحري (بضائع وأجسام السفن) وفرع الهندسي بشكل واضح وكذلك في الفروع الأخرى. وفي ظل هذا الواقع بدأت شركات إعادة التأمين في الخارج تقليص حجم السعات والطاقات التي تمنحها لشركات التأمين في الوطن العربي وفي بعض الأحيان التشدد في منح تسهيلات اتفاقية لهذه الشركات، لهذا نجد أن تلك الشركات قد قامت في ظل هذه الصعوبات بإسناد أعمالها على أساس اختياري لمعيدي التأمين، ونظراً للجهد الإداري الذي يتطلبه هذا العمل على خلاف العمل الاتفاقي، إذ أنه في العمل الاختياري يتم توزيع كل خطر على حدة، فقد رأت شركات التأمين إسناد هذه المهمة إلى وسيط إعادة التأمين من أجل توزيع هذه الأخطار وذلك رغبة منها في تخفيف الأعباء الإدارية.

الأزمة المالية العالمية انعكست سلباً على النشاط التأميني..

وهنا واجه معيد التأمين العربي مشكلات جديدة مع بعض الوسطاء الذين استغلوا الظروف الحالية والصعوبات التي يواجهها سوق الإعادة في الوطن العربي وبدأت عمليات الفرز للأعمال الجيدة وغير الجيدة، حيث أن بعض هؤلاء الوسطاء قد قاموا بإسناد الأعمال الجيدة للخارج وما تبقى لشركات الإعادة العربية.

معيد التأمين العربي يواجه مشكلات جديدة مع بعض الوسطاء..

وقد لمسنا في عام 2010 ولدى قيامنا بالنشاط الاكتتابي لجوء بعض الوسطاء إلى تخفيض الأسعار عما هي بالفعل في الوثائق الأصلية مستغلين بذلك تعطش معيدي التأمين

إلى العمل ، وعلى سبيل المثال فقد ورد إلينا نفس الخطر من عدة وسطاء ولدى إجراء المقارنة بين هذه العروض لاحظنا اختلافات في الأسعار لنفس الخطر ولنفس الشركة المسندة والمؤمن له، وهكذا فقد سعت شركات الوساطة إلى تحقيق ربح إضافي على حساب معيد التأمين، هذا إضافة إلى ارتفاع معدل العمولات وكذلك الاختلاف فيها لنفس الخطر.

إن ما تعانيه صناعة إعادة التأمين في الوطن العربي يتطلب الحذر والحيطة في الاكتتاب خشية تعرض هذه الشركات إلى هزات مالية بسبب احتمال ازدياد معدل التعويضات نظراً لانخفاض الأسعار التأمينية والأخطار الرديئة المعروضة عليها، وصحيح أن بعض المشكلات التي تواجهها هذه الصناعة هي خارج حدود السيطرة عليها كتلك التي تتعلق بالأزمة المالية العالمية، ولكن الأمر يتطلب تعاون وتعاضد شركات الإعادة في الوطن العربي لمواجهة هذه التحديات، وبذل أقصى جهد ممكن لتقليل ما أمكن من حدة المنافسة فيما بينها، ووضع أسس ومعايير جديدة في ممارسة العمل، والتشدد في منح تغطيات لأخطار رديئة قد تؤدي إلى كوارث في المستقبل. والسؤال هنا من يراقب عمل وسطاء إعادة التأمين وهل هناك جهة في الاتحاد العام العربي للتأمين تراقب عمل هؤلاء الوسطاء، فإننا كما نعلم هنالك جهة رقابية في هيئة اللويدز تتابع عمل الوسطاء وتدقق في أنشطتهم، بينما في الوطن العربي لا يوجد مثل هذه الجهة، واعتقد أن هناك تقصير من بعض جهات الإشراف في متابعة عمل الوسطاء الذين وجدوا فرصاً سانحة لهم بتحقيق أرباح على حساب معيد التأمين في ظل غياب الرقابة الصحيحة والسليمة.

ما تعانيه صناعة إعادة التأمين في الوطن العربي يتطلب الحذر والحيطة..

كما يترتب على هيئات الإشراف على التأمين في الوطن العربي إعادة النظر بموضوع التصنيف على ضوء تشدد وكالات التصنيف في منح مراتب تصنيفية ملائمة لشركات الإعادة في الوطن العربي وهنالك معايير أخرى يمكن أن تؤسس عليها كتلك التي تتعلق بالسمعة التجارية والملاءة المالية وغيرها.

وأخيراً لابد من أن نقر بأن صناعة إعادة التأمين في الوطن العربي تعاني من صعوبات في ظل الظروف التي تطرقنا لها ولابد من تكاتف الجهات المسؤولة سواء جهات إشراف أو تنفيذ للخروج من هذه الأزمة ولابد من إعادة النظر في قضايا كثيرة للنهوض بهذه الصناعة مجدداً.

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

القرصنة... التحدي الأكبر للتأمين البحري

إعداد: فايزة سيف الدين

في الوقت الذي تجاهد فيه صناعة التأمين البحري للخروج من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتدني الأسعار والشروط القاسية التي فرضتها المنافسة الشديدة بين شركات التأمين، يبرز خطر القرصنة وتبعاته ليصبح بطل الساحة والشغل الشاغل لشركات التأمين وأصحاب السفن والبضائع وشركات النقل والشحن.

وباعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تضم أكثر الأماكن خطورة في مجال القرصنة (خليج عدن) فقد كان تأثرها كبيراً بهذا الخطر بالإضافة إلى التحديات والأخطار الأخرى التي تواجهها هذه الصناعة بشكل عام.

المقال التالي يلقي الضوء على وضع التأمين البحري في الوقت الراهن والصعوبات التي يعاني منها بشكل عام والتطلعات لعام 2011 لهذه الصناعة وباعتبار أن ــ خطر القرصنة ــ من أهم هذه التحديات. فقد تم التعمق بهذا الخطر أسبابه، مجرياته، الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من آثاره وتطوره وأخيراً، أهم التوصيات التي يمكن لشركة التأمين اتباعها والخطوات الاستباقية التي عليها تخطيطها للحد ما أمكن من هذا الخطر الذي يشكل أهم تحدياتها حالياً. وسيكون هذا السرد من خلال عنوانين رئيسين:

أولاً: عيون على الأفق وعرض صناعة التأمين في الشرق الأوسط.

ثانياً: فدية القرصنة / القصة الكاملة والتكاليف الخفية

أولاً: عيــون عـــلى الأفــق

يترافق التأمين البحري عادة مع أعمال التجارة والسفر. ويعتبر تأمين الأضرار التي تصيب جسم السفينة وآلياتها والبضائع المشحونة على منتها من أقدم أشكال التأمين في العالم ولا يمكن أن نتصور العالم حالياً بدون التأمين البحري.

ونظراً إلى تلازم هذين المسارين أي مسار التأمين البحري مع مسار الحركة الاقتصادية في العالم، فكان من الطبيعي أن تتأثر هذه الصناعة بكل ما يصيب الاقتصاد العالمي من ازدهار أو ركود. وما زالت صناعة التأمين تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتجاهد للعمل وسط الاقتصاد غير المستقر والأخطار المتنامية من حيث الكم والكيف.

صـناعة التـأمين مـا زالـت تعـاني مـن آثـار الأزمـة الاقتصـادية العالميـة..

ولم يتوقف الأمر عند الأزمة العالمية، بل جاءت القرصنة مؤخراً لتشكل حالياً أحد أهم الأخطار التي تواجه صناعة التأمين. ورغم الجهود المبذولة للحد من هذا التهديد والإجراءات المتخذة على نطاق عالمي والتي من شأنها القضاء على هذا الخطر، إلا أن الخسائر الناجمة عن القرصنة ما زالت تشكل التحدي الأكبر لشركات التأمين بحيث أصبحت تشكل صناعة بحد ذاتها.

القرصـنة هـي التحـدي الأكـبر لشـركات التـأمين..

فمنذ أواخر عام 2008 يواجه سوق التأمين البحري الكثير من التحديات. فقد اشتدت حدة المنافسة بين الشركات المحلية مما أدى إلى التشدد في الشروط المعروضة ــ ولجميع أنواع الأخطار ــ والتدهور في الأسعار. وحتى فرع البضائع والذي يتمتع عادة بنتائج إيجابية مربحة، أخذ يظهر نتائج خاسرة. وتعتبر وثيقة البضائع التقليدية الأكثر شيوعياً في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بسبب طبيعة التجارة السائدة هناك حيث يتم تصدير النفط واستيراد المنتجات غير المحلية. وبسبب الطبيعة الخاصة لفرع تأمين البضائع ونتائجه الجيدة عادة، فقد تعرض للكثير من المنافسة والشروط القاسية. وتسعى شركات التأمين بشتى السبل لزيادة حجم أقساط البضائع في محافظها التأمينية ولتحقيق ذلك تعمد أحياناً إلى إصدار وثائق معدلة بحيث تلبي رغبات العملاء المختلفة والتي تنسجم مع طبيعة أعمالهم.

وتطبق شركات التأمين في الشرق الأوسط قوانين مختلفة لتأمين البحري، إلا أن أكثرها شيوعاً قانون التأمين البحري الإنكليزي، بالإضافة إلى بعض الاستشارات والتغطيات التي يتم طلبها عن طريق هيئات مختلفة مثل: الاتحاد الدولي لمؤمني البحري International Union of Marine Insurers (IUMI). الذي تساهم بعض دول الشرق الأوسط بعضويته، وتلعب هذه الهيئة حالياً دوراً حيوياً في مجال مناقشة الحكومات حول الخطر المتنامي للقرصنة. ودعم الجهود المبذولة للقضاء على هذا الخطر والحد من آثاره السلبية على صناعة التأمين.

القوانين والاتحادات الدولية تلعب دوراً حيوياً للقضاء على القرصنة..

وقد أظهرت النتائج الأولية لعام 2010 بعض التحسن، إلا أن هذا التوجه الإيجابي لا بد من دعمه بانتقاء جيد للأعمال واتباع سياسة حازمة في التسعير حتى يستمر هذا التحسن على المدى الطويل.

والهم الشاغل لصناعة التأمين حالياً يكمن في مواجهة خطر القرصنة فقد وصلت خسائر بعض الدول كاليمن مثلاً في قطاع الصيد إلى حوالي 150 مليون دولار خلال عام 2009 بسبب سيطرة القراصنة على منطقة خليج عدن، ولا يمر أسبوع دون حصول حادثة اختطاف أو سطو أو أسوأ من ذلك. على طول السواحل الشرقية لإفريقيا. وتشبه القرصنة بالورم الخبيث الذي ينتشر بسرعة حتى يفتك بالجسم، ولا يستثني هذا الخطر أي بحر من هجماته ولا تسلم من عواقبه أي دولة. ويشكل هذا الخطر حالياً أكبر التحديات للاقتصاد والتجارة العالمية.

القرصنة هي أكبر التحديات للاقتصاد والتجارة العالمية..

كانت القرصنة في السابق محدودة بحوادث فردية في الممرات البحرية خاصة في جنوب شرق آسيا وشواطئ غرب إفريقيا. أما خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقد أصبحت أكثر شيوعاً في سواحل الصومال وخليج عدن، وما زالت أماكن الخطورة في اتساع مستمر. وقد تم تصنيف منطقة الجزء الجنوبي من البحر الأحمر من قبل هيئة اللويدز ضمن منطقة الخطر، بالإضافة إلى بعض أجزاء المحيط الهندي، فبعض السفن المستولى عليها مؤخراً كانت أقرب للهند منها إلى إفريقيا. كما تطورت الآلية التي يعمل بها القراصنة بشكل كبير. وذلك باستخدام السفينة الكبرى. حيث يتم الإبحار بواسطة سفينة كبيرة للشحن تسمى لسفينة الأم إلى وسط البحار ويمكن استخدامها هناك

كقاعدة لبعض المراكب الصغيرة التي تستخدم في قيادة عمليات الهجوم. وقد أدى ذلك إلى تفوق القراصنة وزيادة قوتهم مادياً وتنظيمياً.

كما انعكس ذلك أيضاً على زيادة حجم الفدية المطلوبة وقد وصلت حالياً إلى حوالي 4,5 مليون دولار. ويطبق القراصنة حالياً ما يعرف بـــ واحدة تدخل وواحدة تخرج بمعنى أنه يتم احتجاز السفينة وطلب الفدية واستلامها ومن ثم تحرير السفينة والانطلاق لاحتجاز سفينة أخرى وهكذا.

تطور آليات القرصنة انعكس على زيادة حجم الفدية المطلوبة..

ومن الطبيعي بأن هذا الخطر المتزايد سيؤدي إلى زيادة في تكلفة بعض وثائق التأمين المعروضة. وقد تم إنشاء هيئات وشركات خاصة مهمتها تقديم المشورة لشركات التأمين لإدارة عمليات تحرير السفن من القراصنة بالإضافة إلى تصميم وثيقة تأمين خاصة لتغطية النفقات الخاصة الخفية التي يتم دفعها أثناء دفع الفدية بدءاً من طلب الفدية وحتى تسليمها للقراصنة وتحرير السفينة والطاقم ولأهمية هذا الموضوع سيتم شرحه لاحقاً في هذا المقال ضمن عنوان التكاليف الخفية للفدية وطرق تسليمها والخطورة التي تنطوي عليها هذه العملية وبعيداً عن الوثيقة الخاصة بالفدية والتي تسمى وثيقة فدية القرصنة (Pirac ت or, Ransom Cover)، والاتجاه السائد حالياً لدى المكتتبين تتمثل في استثناء خطر القرصنة من وثيقة تأمين الجسم والآليات وتحويله إلى خطر الحرب. فبينما تعمل وثيقة الجسم والآليات على أساس القسط السنوي فإن خطر الحرب يعتمد على احتساب القسط الإضافي منذ دخول السفينة لمنطقة الخطر كخليج عدن مثلاً وينتهي بالخروج من منطقة الخطر. كما أن تكاليف وثيقة الاختطاف والفدية Kidnap and Ransom (Ku R) لمنطقة خليج عدن قد ارتفعت بشكل حاد خلال عام 2009 بحيث يتراوح قسط تغطية خطر قيمته 5.000.000 دولار بين 5000 ــ 20.000 دولار.

هناك شركات خاصة مهمتها تقديم المشورة لشركات التأمين أثناء القرصنة..

وتعمل هذه الوثيقة على أساس الخسارة الأولى first loss وقد صممت بحيث يتم دفع القسط بشكل مشابه لقسط الجسم والآليات، وبما أن الوثيقة الأصلية لم تشر صراحة إلى خطر الفدية، فمن الصعب استرداد مبلغ الفدية بشكل سريع.

ونشهد حالياً توجهاً متزايداً لدى ملاك السفن للحصول على هذه التغطية التي تعمل على أساس التعويض أي أن الملاك يدفعون أولاً ثم يستردون ما دفعوه من المكتتبين.

وتكون التغطية الممنوحة شاملة لعدة بنود أحدها قيمة الفدية وهي بالتحديد تشمل تكاليف القروض قصيرة الأجل التي يحتاجها الملاك لدفع الفدية بالإضافة إلى تكاليف نقل الفدية والنفقات المتعلقة بها. وتعتبر هذه التغطية باهظة الثمن وهناك خيارات أخرى. ففي ظل غياب التغطية الخاصة بالفدية للسفينة المحتجزة، يتم استرداد مبلغ الفدية ضمن بند العوارية العامة General Average ويتم مطالبة جميع أصحاب المصلحة التأمينية بتسديد نصيبهم في هذه الفدية. وهم أصحاب السفينة وملاك البضائع على حد سواء. ويلجأ أصحاب البضائع أحياناً للامتناع عن المساهمة بهذه العوارية العامة مما يؤدي إلى ظهور الخلافات. وقد يعود سبب الامتناع غالباً للارتفاع بقيمة التعويضات ولمواجهة قضايا تعويضات العوارية العامة، يلجأ أصحاب البضائع إلى التشكيك بصلاحية السفينة الناقلة للإبحار كأحد الأسباب لتجنب دفع التعويض. وهكذا، فإن أحد المخاطر التي تهدد فرع البضائع هو المبالغة في حجم التعويضات بالإضافة طبعاً إلى آثار الأزمة الاقتصادية وحوادث السرقة في إفريقيا، وهذه الاهتمامات هي التي تشغل شركات التأمين حالياً. وفي ظل هذه الظروف يصبح تأمين التوازن لهذا الفرع من أصعب المهام. ويجب على الشركات أن تكون قادرة على تغطية هذا الخطر في الوقت الذي تحافظ فيه على التوازن في الأسعار وعدم تشجيع القراصنة على طلب الفدية. وذلك بالاستجابة لمطالبهم بشكل سريع.

حجم التعويضات والأزمة الاقتصادية والنهب تهدد مجال تأمين البضائع البحرية..

عدم الاستجابة لمطالب القراصنة من أهم وسائل درء هذا الخطر الداهم..

ومع تنامي خطر القرصنة وازدياد عدد السفن المحتجزة، أخذ المكتتبون يبدون اهتماماً أكبر بعمليات إدارة الخطر التي يتبعها ملاك السفن، والجهود المبذولة من قبلهم للحد من الخطر مثل زيادة عناصر الأمن على السفينة وزيادة تدريب الطاقم على عملية الدفاع واتباع خطط المناورة البحرية، ويأخذ المكتتبون هذه الأمور بعين الاعتبار عند دراسة عروض التأمين على أجسام السفن. ويعارض الاتحاد الدولي لمؤمني البحري استخدام المسلمين ويفضلون عنها اللجوء إلى المناورة، أو زيادة عمليات المراقبة فعند احتجاز السفينة، يجب اتباع خطة لإدارة الأزمة. وترتفع تكاليف تحرير السفينة لتبلغ حوالي 9 ملايين دولار ويتضمن هذا المبلغ قيمة الفدية وتكاليف فريق المتابعة القانوني والاستشارات وتكاليف تسليم الفدية، كما أن عملية استرداد الفدية ليست بالعملية السهلة. وبسبب الإجراءات الوقائية المطبقة في مناطق الخطورة، فإن تحديد المكان الذي سيتم فيه

مناقشة تسليم الفدية ليس بالأمر السهل ويشكل كل من دبي وهونغ كونغ ولندن أسهل الأماكن لترتيب دفع الفدية، حتى أن عملية التسليم مشكلة بحد ذاتها. ويتم ذلك أحياناً بإسقاط مبلغ الفدية مباشرة من الجو بواسطة المظلة، وهذا الأمر ليس سهلاً كما يبدو فقد يحصل بعض الخطأ في بعض الحالات ويتم إسقاط الفدية على سفينة أخرى غير السفينة المعنية وبالتالي يتم إعادة تسديد الفدية إلى الجهة المعنية مما يؤدي إلى تسديدها مرتين.

وهكذا، فإن تسليم الفدية وتحرير السفينة ينطويان على الكثير من المخاطر، كما سيتم تفصيل ذلك لاحقاً. ولم يكن المكتتبون يولون اهتماماً كبيراً لشمول الوثيقة الأصلية على خطر القرصنة، إلا أن ذلك كان في السابق عندما كانت الحالات محدودة وليست ظاهرة منتشرة كأيامنا هذه.

وتقع مسؤولية الوقاية من القرصنة على عاتق ملاك السفينة، وتقوم شركات التأمين بمنح التغطية بوجود لائحة من الشروط الخاصة بخطر الفدية والقرصنة.

ونظراً إلى زيادة التهديد وسرعته، فقد أخذت أشكال الحماية والإجراءات الخاصة بالحد من القرصنة تتخذ طابعاً دولياً، ففي شهر آب August 2010 صدرت وثيقة عن سنغافورة تتعلق بالرهائن وتشير إلى عقوبة كل من يحتجز الأشخاص بالقوة كالقراصنة ويطبق عليهم عقوبات مشابهة لعقوبات الإرهابيين، ويتوقع أن يحد هذا الإجراء من القرصنة. فالقرصنة تستمر وتتطور طالما كانت المخاطر بسيطة بالنسبة لحجم الفدية الكبير.

تشديد العقوبات الدولية بحق القراصنة وسيلة حماية فعالة..

لذا، يجب تضافر الجهود الدولية والشدة في تطبيق القوانين، وللأسف فإن هذا الأمر لا يطبق في جميع الدول بنفس الشدة.

ورغم تهديد القرصنة للتأمين البحري، إلا أنها ليست التهديد الوحيد، فالعوامل السياسية كالأوضاع السائدة في العراق وقوانين الحظر على إيران وتعرض بعض الدول لخطر الإرهاب ما زالت تشكل عائقاً للتجارة الأمر الذي يلقي بظلاله على تأمين البحري.

العوامل السياسية والقرصنة من أهم عوامل تهديد التأمين البحري..

الإرهاب والظروف المناخية السيئة تزيد من مخاطر التأمين البحري..

ولا يتوقف الأمر عند ذلك فقط، فإن الظروف المناخية قد بدأت تؤثر على منطقة الشرق الأوسط للمرة الأولى، فخطر الأعاصير مثلاً لم يكن يشغل بال المعنيين كخطر متوقع مثل إعصار جونو Guno Storm الذي ضرب المنطقة الساحلية في عمان عام 2007 والذي أدى إلى الكثير من الأضرار ونتج عنه وفاة 28 شخصاً في المنطقة.

ولعل الأحوال المناخية التي حصلت مؤخراً قد رفعت من درجات التوجس والاهتمام لدى شركات التأمين، وقد يؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأقساط وحجم التراكم المتوقع للعام القادم.

كما يتوقع أن تزداد حدة المنافسة لعام 2011 مما قد يدفع بشركات التأمين للبحث عن مناطق جديدة لتوسيع أعمالها، إلا أن هذا الاتجاه يجب أن يبنى وفق سياسة الحذر والخبرة، فتأمين البحري من أعقد أنواع التأمين ويجب على المكتتبين ومسوي التعويضات أن يكونوا على درجة عالية من الخبرة حتى يستطيعوا تحقيق المعادلة الصعبة، أي زيادة حجم الأقساط والسيطرة على التعويضات وتحقيق نتائج متوازنة بنفس الوقت.

ازدياد حدة المنافسة يدفع شركات التأمين للبحث عن مناطق جديدة آمنة..

وبدون شك فإن عام 2011 سيشهد إعادة النظر في محافظ التأمين البحري من قبل الشركات وإلغاء الأعمال المشكوك بنتائجها مما قد يؤثر على أربحية هذه الأعمال.

فالحفاظ على الأربحية وسط هذا الكم من التحديات الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار ليس سهلاً ولكنه ليس مستحيلاً. وقد يكون على الشركات التفكير بمنتجات جديدة والرفع من سوية خدماتها والاستفادة من بوادر تراجع الأزمة الاقتصادية مما سيكون له الأثر الأكبر على محافظها بشكل عام ومحافظ البحري بشكل خاص.

فإذا استطاع هذا الفرع الخروج من الأزمة الحالية، فقد تستطيع هذه الصناعة العودة إلى سابق عهدها.

ثانياً: فدية القرصنة / القصة الكاملة والتكاليف الخفية

ما لم تتعرض إحدى سفنك للقرصنة، يبقى مفهوم الفدية لديك بسيطاً نسبياً، بمعنى أنك تسدد قيمة الفدية وتستلم سفينتك وطاقمها وينتهي الأمر عند هذا الحد. إلا أن الواقع غير ذلك تماماً، ويختلف الأمر كثيراً عن أي رحلة عادية في البحر.

فعملية دفع الفدية تنطوي على الكثير من الإعاقات والمخاطر والتكاليف الباهظة. فهناك مصاريف خفية بالإضافة إلى مبلغ الفدية المطلوب صراحة من القراصنة، وهناك تحضيرات يجب اتخاذها لحماية الأصول، وحماية حياة الرهائن حتى يتم تسليم الفدية واستلام السفينة والرهائن بشكل آمن.

دفع الفدية ينطوي على الكثير من المخاطر والتكاليف..

المشكلة المطروحة من قبل عصابات القرصنة:

لا يتوقف الأمر عند امتلاك القراصنة الصوماليين للأسلحة والمعدات العسكرية ولكنهم يتصفون بالمكر والقوة والخبرة المتزايدة مع الزمن، فهم ليسوا إرهابيين أو انتهازيين، ولكنهم مجرمون يريدون المال ويعرفون كيفية الحصول عليه بالطرق غير المشروعة.

ويسعى القراصنة دائماً لزيادة مساحة نفوذهم ومجالاتها. ولا يتوقف الأمر معهم عند الاستيلاء على السفينة وطلب الفدية، ولكنهم يعمدون إلى نهب السفينة وسرقة البضائع على متنها بالإضافة إلى تخريب الممتلكات ويحافظون على السفينة أثناء وجودها في حيازتهم، والذي قد يطول لعدة أشهر.

بعد طلب الفدية يعمد القراصنة إلى نهب السفن وسرقة بضائعها..

ويوجد في الصومال حالياً شبكتين منفصلتين للقرصنة واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب ويتبع لهما أربع أو خمس عصابات تعمل كل منها لصالح أمير أو زعيم بارز من زعماء الحرب. وهناك تنسيق استراتيجي بين هؤلاء الزعماء. أما أعضاء العصابات منهم يتوزعون بين مخططين للهجمات وبين الجنود الصغار الذين يقومون بتنفيذ عملية الهجوم. وتتراوح أعمار هذه الفئة بين الشباب والصغار. بالإضافة إلى الأفراد المستقلين الذين يسهلون عملية التفاوض بين أصحاب السفن المحتجزة وبين القراصنة وهم يتابعون أكثر من عملية واحدة في نفس الوقت.

التكاليف الخفية لفدية القرصنة:

عندما يطلب القراصنة فدية بملايين الدولارات لتحرير السفينة وطاقمها وبضاعتها، يتم الإعلان عن قيمة الفدية بشكل علني. مع أن هذا المبلغ يشكل فقط أحد العناصر التي يجب البحث فيها عند طلب الفدية أما التكاليف الخفية التي يتم دفعها حتى يتم التسليم النهائي وتحرير السفينة فهي على جانب كبير من الأهمية وهي تغطي الأمور التالية:

هناك تكاليف خفية غير الفدية يتم دفعها قبل تحرير السفينة..

1 ــ الاستجابة للحادثة.

2 ــ عملية تسليم الفدية.

3 ــ الاتصال مع المساهمين وأصحاب المصلحة في السفينة والبضاعة المشحونة عليها وعائدات الطاقم.

4 ــ إدارة العملية.

ولا بد من الدراسة الدقيقة للتكاليف المدفوعة خلال المراحل المذكورة أعلاه. عند احتساب التكلفة النهائية للفدية وتحريرها من القراصنة. ويختلف الرقم النهائي عن الرقم المطلوب من القراصنة بشكل كلي. وهناك بعض الهيئات مثل ASI Global التي لديها خبرة واسعة النطاق في التعامل مع حالات دفع الفدية. وتقوم هذه الهيئة بوضع مخططات لعملية التحرير والإجراءات الواجب اتباعها للحماية من الأخطار التي ترافق عملية تسليم الفدية، ويمكن تفصيل هذه التكاليف كما يلي:

هناك هيئات خاصة لديها خبرة في التعامل مع حالات دفع الفدية..

الاستجابة للحادثة:

يتضمن هذا البند التكلفة الكاملة لعملية التحرير بدءاً من الإعلان عن حجز السفينة بما فيها من إدارة للمفاوضات والإعلام والتواصل مع جهات عديدة. ولا بد من توفر المهنية العالية في كل هذه المراحل. والمهم هنا هو الحفاظ على إدارة سلسلة بين المالكين ووكلاء الطاقم وأصحاب البضاعة ومدراء السفينة في حال كانوا يختلفون عن الملاك

الأصليين. بالإضافة إلى بقية الأطراف الذين عقدوا اتفاقيات وعقود مع أصحاب الشركة لنقل بضائعهم على مدار العام ولم يتم تنفيذ هذه العقود بسبب عملية القرصنة.

كما تتطلب تلك المرحلة تقديم الدعم الكامل لعائلات الرهائن وتنظيم الاتصال مع وسائل الإعلام وبعض الحكومات والوكالات القانونية وغيرها من الهيئات البحرية.

كل تلك العمليات تستهلك الوقت والمال. لذا، قد يبدو بأن الاعتماد على الخبراء لإدارة هذه العمليات أثناء الأزمة قد يشكل عاملاً هاماً في عملية التحرير.

الاعتماد على الخبراء يشكل عاملاً هاماً في عملية تحرير الرهائن والسفينة..

وهناك أمر آخر يتعلق بالتأمين، فإذا لم تتضمن وثيقة التأمين على السفينة بنداً خاصاً لاسترداد الفدية الخاصة بالقرصنة، فإن عملية الاسترداد قد تصطدم بعدم موافقة المؤمنين على التعويض. مما يعيق الاستجابة الفورية للأزمة، ويرافق هذا الأمر الكثير من التعقيدات القانونية.

الإجراءات الواجب اتباعها عند حجز السفينة من قبل القراصنة:

لتوضيح مراحل تنفيذ إدارة أزمة الفدية، يمكن الاستعانة بالطرق التي تتبعها بعض الهيئات المختصة مثل هيئة ASI Global عند طلب استشارتها في حال تعرضت إحدى السفن لخطر القرصنة.

يبدأ العمل مباشرة بتقديم المشورة حول كيفية تشكيل فريق لإدارة العملية بشكل كفء وفعال. ويتم الاتصال مع جميع الأطراف المعنية مثل ملاك السفينة وأصحاب البضاعة ووكلاء الرهائن. ثم يتم تقديم المساعدة في مجال تحليل مراحل العملية ووضع استراتيجية الاستجابة السريعة، والمساعدة على الحفاظ على سوية مناسبة لتدفق المعلومات وتبادلها بين جميع الأطراف وعلى تقديم الطرق المختلفة لتسليم الفدية. وعند تحرير الرهائن يقوم بتحديد خطة استراتيجية مرحلة العودة.

إن إدارة أزمة القرصنة يتطلب وضع استراتيجية وتحليل مراحل العملية..

ويتم ذلك مباشرة فور طلب الشركة المسندة للمشورة عبر الهاتف، ثم يتم إرسال المستشار للانضمام إلى فريق إدارة الأزمة.

تكاليف تسليم الفدية: *Ransom Delivery Costs*

يتطلب دفع الفدية تكاليف مالية إضافية، وتعتبر تكاليف التسليم الجزء الرئيسي من مجموع الخسائر أو المصاريف الناجمة عن الفدية. فعملية تسليم الفدية للقراصنة بشكل آمن، تعتبر أمراً معقداً جداً. فالأموال التي تشكل قيمة الفدية لن تكون آمنة 100 %، لذا فإن الوثيقة التي تغطي فدية القرصنة تشتمل على خطر السرقة أو فقدان الفدية.

دفع الفدية ليس أمراً بسيطاً، ولكنه معقد وينطوي على المخاطر..

وهناك أسلوبين أساسيين لتسليم الفدية ينطوي كل منهما على مصاريفه الخاصة.

أ ــ التسليم عن طريق البحر: Delivery By Sea

تبدأ المهمة بتأمين سفينة مناسبة للتسليم مثل القاطرة أو سفينة الإمداد، وتعيين فريق الأمن المتخصص، وقد يبدو هذا الأمر بسيطاً نظرياً ولكنه أعقد من ذلك وينطوي على المخاطر عملياً. على سبيل المثال، يجب أن تكون سفينة التسليم سليمة وبحالة جيدة مع الإشارة إلى أن أصحاب السفن يفضلون تنفيذ هذه المهمة بسفن قديمة خوفاً على سفنهم الحديثة من مخاطر هذه العملية. وهكذا، فإن تعطل محركات السفينة أثناء عملية التسليم قد يؤدي إلى التأخير وبالتالي زيادة التكلفة الخاصة بفريق التحرير. مثل طاقم السفينة وفريق الأمن وأجرة السفينة وأقساط التأمين عليها الأمر الذي سيزيد من التكلفة النهائية للفدية. ويؤدي بدوره إلى تعريض حياة الرهائن للخطر.

أما في منطقة التسليم والتي تكون عادة في منطقة أعالي البحار، فلا بد من وجود عناية خاصة لعملية التسليم وتحرير الرهائن والتزويد بالوقود والمؤن اللازمة والكافية حتى الوصول إلى نهاية رحلة العودة.

عند التسليم وتحرير الرهائن يجب التزود بالوقود والمؤن اللازمة والكافية للعودة..

ب ــ التسليم بواسطة الجو: Delivery By Air

يتم إسقاط المال بهذه الحالة بواسطة المظلات إلى منطقة معينة على اليابسة أو في عرض البحر. وتشكل تكاليف هذا التسليم أجرة الطائرة وطاقم الأمن والتأمين وكلفة تأمين الأموال من المصرف إلى المطار وتوفير المعدات والخبرات المتخصصة لإسقاط المال بدقة متناهية لضمان وصوله سالماً مهما كانت طبيعة الأرض أو الظروف الجوية السائدة في نقطة التسليم في البحر.

ومهما كان أسلوب تسليم الفدية، فهناك خطورة خاصة بأن الفدية قد تم تسليمها إلى الشخص غير المناسب، فهناك بعض الحالات التي تم فيها تسليم الفدية مرتين بسبب عدم الدقة أو بسبب استلامها من عصابة منافسة.

الاتصال مع أصحاب المصلحة: *Responding to the Stakeholders*

طور القراصنة خبراتهم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. فبعد بدء المفاوضات الرسمية، قد يلجأ المفاوض باسم عصابة القرصنة للتشويش على العملية من خلال الضغط على ملاك الباخرة أو شركة تشغيل السفينة بتسريب بعض الأخبار عن الرهائن إلى وسائل الإعلام، وبشكل مشابه للأساليب الإرهابية، قد يقوم القراصنة بإرغام الرهائن على تصوير مقاطع فيديو وإجراء أحاديث هاتفية تبين معاناتهم وطلبهم إلى المعنيين بتسريع التحرير ورفع قيمة الفدية.

تتشابه وسائل الإرهابيين والقراصنة في رفع قيمة الفدية..

من هنا نشأت الأهمية القصوى لوضع سيناريو استباقي سريع للاتصال الفوري مع جميع أطراف الأزمة بمن فيهم أسر الرهائن ووسائل الإعلام والهيئات الدبلوماسية، ولا بد من التأكيد على التنسيق بين ملاك السفينة وأسر الرهائن وإعلامهم بأن جميع الخطوات اللازمة تتخذ بشكل كامل وأن الاتصال مع مندوبي القراصنة سيطيل عملية التحرير ويشجع القراصنة على رفع قيمة الفدية. ومن الطبيعي بأن متابعة أسر الرهائن والعناية بهم يتطلب جهداً دؤوباً ومستمراً. كما أن الاتصال مع وسائل الإعلام يجب أن يتم بشكل مرن ومسؤول بنفس الوقت. فهناك اتجاه دائم لدى المحررين للتركيز على الجانب الإنساني للعملية وتصوير وضع الرهائن من وجهة نظر القراصنة مما يؤدي إلى تقديم تقارير غير صحيحة وقد يؤدي بدوره إلى إطالة مدة الأسر ويعرض حياة الرهائن للخطر.

التقارير غير الصحيحة تؤدي إلى إطالة مدة الأسر وتعرض الرهائن للخطر..

إدارة العملية وتحديد التكاليف الإضافية:

لا تقوم عمليات القرصنة والتحرير في الفراغ، فهناك الكثير من المصاريف التي تصاحب تسليم الفدية خلال مرحلة التسليم وبعد التحرير. وندرج فيما يلي أهم التكاليف التي تغطيها الوثيقة الخاصة بفدية القرصنة:

1 ــ **فقد الأرباح Loss of Hire**: وتزداد هذه التكاليف بازدياد مدة الحجز وقد تترافق بإشكالات قانونية.

2 ــ **مصاريف الموانئ Additional Port fees**: تنشأ هذه المصاريف عندما تكون السفينة المحتجزة بحاجة للرسو في أحد الموانئ للإصلاح والصيانة أو لشحن بضائع بدلاً عن البضائع المسروقة من قبل القراصنة أو بسبب الحاجة للتزود بالوقود.

الوضع الاقتصادي المتأزم والحروب الأهلية والفقر تزيد من قوة القراصنة..

3 ــ **مصاريف الوقود Fuel fees**: حتى في حال عدم سرقة الوقود من قبل القراصنة، فإن الوقود يستهلك عادة بسبب ضرورة التشغيل أثناء الحجز أو الاستخدام للوصول إلى ميناء الحجز.

التوقعات والاحتياطات Precaution and Prediction:

تتزايد قوة القراصنة يوماً بعد يوم ويتوقع أن تشهد تزداد شدتها في المستقبل. فالصومال تستمر في حربها الأهلية، والوضع الاقتصادي المتأزم والفقر المنتشر بين المواطنين بالإضافة إلى ارتفاع الأجور المعروضة من عصابات القرصنة، يزيد من استمرار هذا الوضع وصعوبة الخلاص منه، مهما ارتفعت الجهود الدولية، كما أن تواجد هذه القوات الدولية البحرية في خليج عدن قد أدى إلى انتقال القراصنة إلى مناطق أقل حراسة قبالة الساحل الشرقي لإفريقيا مثل السيشل. ومن المتوقع ظهور عمليات قرصنة مشابهة في مناطق أخرى مثل نيجيريا وجنوب شرق آسيا (أندونيسيا بشكل خاص) وجنوب آسيا وتنزانيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي.

تنتشر القرصنة في البحار والسواحل الأقل حراسة..

مدى فعالية الحماية البحرية في منطقة الخليج:

من الواضح بأن تواجد البحرية متعددة الجنسيات في منطقة الخليج العربي وخليج عدن قد أعطت بعض الراحة لمجتمع للشحن والنقل البحري. رغم ارتفاع تكاليفها تحتوي على وحدات تختلف في الشكل والنظام الذي تطبقه بالإضافة إلى أنها مختلفة من حيث الشكل والقانون. فعند الهجوم تكون ردة فعل كل منها مختلفة عن الأخرى مما يؤثر على سرعة استجابتها. كما أن تحديد هوية السفينة المهاجمة في تلك المنطقة مهمة صعبة يسبب ازدحام منطقة الخليج بمختلف أنواع السفن بما فيها سفن الصيد وسفن التهريب وسفن القراصنة.

الحمايــة البحريــة في منطقــة الخلــيج تســاهم في وقــف نمــو القراصنة وتحد من سيطرتهم..

وبشكل عام، فإن وجود الحماية البحرية في منطقة الخليج يسهم في السيطرة على نمو القراصنة ويجب التنسيق معها، إلا أن الحماية التي توفرها جزئية فقط، لذا لا بد لأصحاب السفن من اتخاذ الاحتياطات الخاصة بهم سواء المادية أو المالية.

الاحتياطات المادية Physical Precaution / Deterring:

يستطيع أصحاب السفن اتخاذ عدد من الإجراءات الاحتياطية لحماية سفنهم قبل وأثناء العبور بالمناطق الخطيرة والتي لا تزيد مدتها في منطقة خليج عدن عن اليومين وتقدر مسافتها بـــ 13 عقدة بحرية. ويجب تنسيق عملية المرور مع وكالات مكافحة القرصنة وقد يتم مرافقة السفينة أثناء عبورها في بعض الحالات كما أن مالك السفينة والقبطان يجب أن يقوموا بتحديد المناطق لكل عملية نقل وإيضاح الأماكن التي يجب اتخاذ إجراءات احتياطية مشددة فيها، وقد قامت هيئة ASI Global بإعطاء وثائق مفصلة لبعض هذه الإجراءات منها على سبيل المثال:

من أهــم الإجــراءات الأمنيــة ســرعة الســفينة حتــى لا تتعــرض للقرصــنة..

1 ــ تدريب الطاقم Crew Training: كالتدريب على استخدام مطافئ الحريق وتشغيل المحركات الخاصة بالطوارئ وكيفية التصرف في حال الاستيلاء على السفينة وعدم التواجد على سطح السفينة عند العبور بالخليج إلا في حالات الضرورة القصوى.

2 ــ التنبه والحذر Alertness: خاصة عند العبور بالمناطق غير المكشوفة أو عند مشاهدة الطوافات المشبوهة ويجب الاتصال مع الجهات المختصة عند اللزوم.

3 ــ السرعة Speed: عند عدم الارتباط بسرعة محددة ضمن مجموعة من السفن، يجب زيادة السرعة عند العبور فالأسرع هو الأسلم فقد لوحظ أن السفن السريعة والتي تزيد سرعتها عن 15 عقدة بحرية لم تتعرض للقرصنة.

4 ــ تعديل جوانب السفينة Rigging and modification: يجب تعديل جوانب السفينة بحيث يصعب على القراصنة الصعود على سطحها. على سبيل المثال، وإزالة أي سلالم أو بروز يمكن للقراصنة تثبيت الخطاف فيه.

5 ــ المراوغة والتجنب Evasion: عند التعرض للهجوم يجب القيام بالمناورة السريعة للاستفادة من سرعة الرياح من جهة والابتعاد عن السفن المهاجمة في نفس الوقت، كما أن السير المتعرج بشكل زكزاك مثلاً قد أثبت فعاليته في هذه الحالات.

الاحتياطات المالية:

فور احتجاز السفينة تبدأ التكاليف بالتشكل والازدياد بشكل مستمر، لذا، يجب أن تكون شركة التأمين مستعدة منذ لحظة الاحتجاز لوضع خطة الاسترداد مستفيدة من ذوي الخبرة بهذا المجال. فاسترداد فدية القرصنة ظاهرة حديثة نسبياً مما يخلق مناخاً واسعاً للتأخير والارتباك ففي وثائق التأمين التقليدية لفرع البحري، هناك بعض البنود التي توفر تغطية جزئية لهذه الفدية، بما فيها وثائق تأمين البضائع وأجسام السفن والآليات والحرب. ولكل مكتتب بهذه الوثائق نظامه الخاص للاستجابة لهذا الوضع ولديه مؤسساته القانونية التي تصدر له الفتاوى المختلفة بما فيها فدية القرصنة. لذا، لا بد من الاتصال مع أصحاب العلاقة والحصول على موافقة جماعية للخطة التي ستتبعها شركة التأمين للاسترداد. ويجب أن يتم ذلك في وقت قياسي. ويكون الوضع معقداً جداً بالمقارنة مع حصول الشركة على تغطية خاصة لهذا الخطر بالتحديد. وحتى في حال شمول وثيقة أجسام السفن على بند خاص بخطر القرصنة، فتواجه الشركة بخطر فقد العائدات الخاصة بالعمولة المرتدة بسبب الوصول الآمن وعدم حصول تعويض No Claim Bonus.

تبدأ التكاليف بالتشكل والازدياد فور احتجاز السفينة..

وهناك بعض الإشكالات التي ترافق طلب الفدية ضمن شروط الوثيقة التقليدية وقد يختلف باختلاف القانون الذي تعتمده هذه الوثيقة. ففي ظل القانون الإنكليزي، تتحول القرصنة إلى شغب عندما يشترك فيها 12 فرداً فما فوق، كما أن بعض الوثائق التي تغطي القرصنة تستثني بعض المناطق كخليج عدن مثلاً. وقد تكون السفينة مغطاة بخطر الحرب ولكن هذه الحماية لا تغطي تكاليف المفاوضات التي تتم لتحرير السفينة والطاقم. كما ينطوي استرداد الفدية ضمن الوثائق العادية على العديد من التعقيدات القانونية حيث يشترك فيها العديد من الجنسيات فقد تكون السفينة تابعة لشركة في مالطا،

تتحول القرصنة إلى شغب إذا اشترك فيها 12 فرداً فما فوق..

وتقوم بتشغيلها شركة يونانية أما القبطان فهو ألماني الجنسية ويتم استقدام الطاقم عن طريق وكالة عمل اندونيسية مسجلة في بنما وتشحن بضاعة لصالح شركة متعددة الجنسيات ويزيد القراصنة من صعوبة الأمر من خلال الضغط على الرهائن والملاك.

تجنب التكاليف المتزايدة:

عند إصدار وثيقة خاصة بتأمين خطر الفدية المطلوبة من القراصنة، يتم استبعاد هذا الخطر من وثيقة التأمين العادية مما يؤمن عدم خسارة ما يسمى بعمولة الأرباح أي العمولة المرتدة بسبب وصول السفينة سالمة من الأخطار المغطاة ضمن الوثيقة الأصلية.

يجب مواجهة تحديات التأمين البحري بتوحيد جهود العالم..

وتعطي الوثيقة الخاصة بالفدية فقد الأرباح ونفقات الوقود ومصاريف الموانئ وفدية تحرير الطاقم والتي تكون مستثناة عادة من الوثائق الأصلية.

وهكذا، فإن التأمين البحري في منطقة الشرق الأوسط، يواجه بعدة تحديات وهو يجاهد للخلاص منها وكلما كانت الجهود متضافرة عبر العالم كلما كان الحل أسرع والنتائج أفضل على كل المشتركين بالعملية من أصحاب المصالح التأمينية والشركات والتجارة والاقتصاد بشكل عام.

المصادر:

1 ــ العنوان الأصلي: Eyes on the Horizon

مجلة Mena Insuranc Review عدد 2010 – 22 December

اسم الكاتبة Kalhryn Gaw

2 ــ العنوان الأصلي. Piracy for Ransom The full story and the Hidden costs.

عن الإنترنت

مجلة Travellers

العدد Spring 8 Sumer 2009

الكاتبان Bouno Schuoler

Mark Harries

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

الأسس المحاسبية للتأمين التكافلي

إعداد: القسم الاقتصادي

رغم تعديل بعض الأمور المحاسبية عند تطبيقها في التأمين التكافلي بسبب تأثرها بالأحكام الشرعية، إلا أن المفاهيم العامة والأسس المحاسبية هي نفسها بشكل عام وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بالأرباح المحققة والاحتياطيات الفنية وتسوية التعويضات ومعالجة الديون السيئة واللجوء إلى إعادة التأمين التكافلية وحجز الاحتياطي الخاص بالتعويضات التي قد تكون حصلت ولم يبلغ عنها.

يتألف النظام التكافلي بشكل عام من قسمين رئيسيين:

1 ــ المشغل التكافلي أو الشركة المديرة.

2 ــ مجمع الخطر أو رأس المال التكافلي.

وتستطيع الشركة المديرة أن تمتلك رأس المال الخاص بها والعائدات المرتبطة به. كما أنها تحصل على رسوم إدارية مقابل خدماتها، وحصة من الأرباح الناتجة عن العمليات الاستثمارية ضمن عقد المضاربة. وهي بالمقابل تتحمل كامل المصاريف المدفوعة على عملياتها بما فيها مهمة الاستثمار للموجودات التأمينية.

أما مساهمات حملة الوثائق (التبرع) Donations / Tabarru فهي تنفصل في مجمع الخطر عن رأس مال المساهمين، وتبقى في المجمع مع العائدات على الاستثمار، والاحتياطيات المحجوزة لعمليات التأمين، والعائدات عن الأرباح

والمخصصة للتوزيع إن وجدت. ويتحمل مجمع الخطر جميع المصاريف التي تدفع بشكل مباشر والمرتبطة بالتعويضات التي تحصل للعمليات التأمينية.

الالتزامات التعاقدية Contractual Ties:

تعتمد العلاقة التعاقدية بين أطراف العقد بالتأمين التكافلي وهم المساهمون، وأعضاء التكافل، والمشغل التكافلي على المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي. ويتم تحديد هذه العلاقة بشروط واضحة باستخدام أساليب معينة للاتفاقيات والتي تتحدد بموجبها العلاقة التعاقدية. ويمكن توضيح هذه الأساليب كما يلي:

شكل التأمين التكافلي	العلاقة التعاقدية	أطراف العقد
1 ــ الشركة المساهمة	أ ــ الوكالة	المدراء / المساهمون
	ب ــ الأجر	المدراء / الإدارة والعمال
2 ــ التكافلي الأسري	أ ــ المضاربة	الأعضاء أو حملة الوثائق / الشركة
	ب ــ الوديعة	الأعضاء أو حملة الوثائق / الشركة
3 ــ التأمين التكافلي العام	أ ــ مضاربة	الأعضاء أو حملة الوثائق / الشركة
	ب ــ الوديعة أو الضمانة	الأعضاء أو حملة الوثائق / الشركة

رؤوس أموال المساهمين Shareholders Funds:

يتألف رأس المال بالنسبة للمساهمين من الأموال المدفوعة للشركة التكافلية. ويتم دفعه عادة مقابل أسهم وهو يخول المساهمين بالمشاركة في اتخاذ القرار في الشركة ويتم ذلك من خلال وجود ممثل لهم ضمن مجلس إدارة الشركة أو المدراء على أعلى مستوى في الإدارة. ويحصل المساهمون على نصيبهم من عائدات الاستثمار الخاصة بأموالهم، وهنا يلاحظ بأن بعض شركات التأمين تضع قيوداً صارمة على القنوات الاستثمارية حفاظاً على حقوق المساهمين لأن رؤوس

بعض شركات التأمين تضع قيوداً صارمة على القنوات الاستثمارية..

أموالهم تدخل ضمن الحسابات في حال لجوء الشركة إلى التصفية أو السيولة. والمخطط التالي يظهر وضع رؤوس أموال المساهمين بالنسبة لميزانية الشركة.

- مساهمات حملة الوثائق إلى رأسمال الخطر.
- الاحتياطيات الفنية والبنود الأخرى.
- رأس المال المدفوع من قبل المساهمين.

فإذا وضعنا العمليات التأمينية جانباً، يمكننا أن نفصل بشكل كامل كل ما يتعلق بحسابات المساهمين وموجوداتهم ومصاريفهم.

مصاريف العمليات التأمينية يتم تحميلها لمجمع الخطر وحملة الوثائق..

فالموجودات والمصاريف التي تخص رأسمال المساهمين تتضح من خلال الجدول التالي، مع ملاحظة أن المصاريف المتعلقة بالعمليات التأمينية يتم تحميلها لكل من مجمع الخطر وحملة الوثائق دون أن يتحملها المساهمون التكافليون وهنا يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي.

رؤوس أموال المساهمين

الموجودات	**المسؤوليات والمصاريف**
+ رأس المال المدفوع والاحتياط	ـ نفقات إدارية
+ الأرباح المحققة وغير الموزعة من عائدات الاستثمار والاحتياطيات	ـ نفقات الاستثمار على عاتق المساهمين
+ الأرباح الاستثمارية الناتجة عن: أ ـ رأس مال حملة الوثائق	ـ المصاريف الخاصة برأسمال المساهمين
ب ـ الاحتياطيات الفنية	
ج ـ أي احتياطيات أخرى حسب عقد المضاربة	
+ أي واردات مختلفة أخرى	
النتيجة النهائية: ربح / خسارة	

الربح أو الخسارة:

يتم احتساب الربح أو الخسارة النهائية بعد خصم الالتزامات من الواردات في نهاية العام. ويتم في بعض الأساليب التكافلية إضافة جزء من الأرباح التأمينية قبل تحديد الشروط النهائية لرأسمال المساهمين والأرباح المحققة لهم. وأي قيمة سواء أكانت الربح أو الخسارة، يتم تحويلها بأحد الأساليب التالية:

الأرباح / توزع على المساهمين كعائدات على الاستثمار.

الخسائر / تخصم بأحد الشكلين التاليين:

أ ــ انخفاض باحتياطيات رأس المال.

ب ــ اشتراك إضافي من المساهمين.

رأسمال حملة الوثائق Policyholders Funds:

عندما يدفع حملة الوثائق مساهماتهم إلى الشركة التكافلية يتم إيداعها ضمن بند رؤوس أموال حملة الوثائق أو مجمع الخطر ويتم تصنيفها حسب الفروع أو حسب درجة الخطورة، حسب الإيضاح المسبق ضمن الوثيقة الأصلية أو البرنامج العام. فمثلاً يتم إيداع أو تحويل المساهمات الخاصة للعربات التجارية ضمن رأسمال النقل التجاري. كما يتم إيداع مساهمات المنازل، والمدارس الإسلامية والأبنية الدينية ضمن فئة الممتلكات العامة أو الحريق.

مساهمات حملة الوثائق يتم إيداعها ضمن بنود محددة..

ويتم محاسبة رؤوس أموال حملة الوثائق بأحد الأسلوبين التاليين:

أولاً: النموذج غير الربحي Non Profit Model: حيث تعامل المساهمات كصدقة كاملة ولا يتوقع العضو هنا أي مردود وليس له الحق الفردي بامتلاك حصة في رأس المال أو الحصول على حصة من العائدات السنوية ان وجدت وبنفس الشكل، يتم دفع التعويضات للعضو دون النظر في الظروف الخاصة بالتعويض أو الحاجة أو سجل الخسائر السابق.

يتم اعتماد نموذجين محددين عند محاسبة رؤوس أموال حملة الوثائق..

ثانياً: النموذج الربحي For Profit Model حيث تعامل المساهمات تبعاً للأحكام الشرعية الصادرة عن هيئات الافتاء وكأنها Contingent Donation تبرعات طارئة.

حيث يحول رأس المال إلى حساب العضو الفردي التكافلي Takaful Member Account: ويتم استثمار هذه المبالغ حسب شروط المضاربة في شروط العقد الأصلي وهنا يتحقق عامل الصدقة Donation وكأنها أقساط محققة كمساهمة في مجمع الخطر لصالح العضو نفسه أو غيره من الأعضاء عند حصول التعويض. أما القسم الآخر من رأس المال (الأقساط غير المحققة) فيتم استثماره من قبل المشغل التكافلي.

ويتوقع العضو في هذا النموذج بعض العائدات على هذه المبالغ رغم أن خطر الاستثمار يتم تحمله من قبل مجمع الخطر بشكل منفرد.

وإذا اختار العضو الانسحاب من الشركة التكافلية، فيمكن بهذه الحالة أن يستعيد مبلغ حسابه التكافلي مع نسبة من عائدات الاستثمار المتراكمة. أما إذا انسحب العضو خلال فترة التأمين السنوية أو تم إلغاء الوثيقة، فلن يحصل العضو على نسبة من الأرباح لأن الأرباح السنوية لن تحبس إلا في نهاية العام بعد أن تكون الصورة قد اتضحت والتعويضات قد سددت.

إذا اختار حامل الوثيقة الانسحاب من الشركة التكافلية يستعيد مبلغ حسابه..

وهذا الأسلوب المحاسبي هو نفسه تقريباً المطبق في نظام الوكالة Wakalah رغم الاختلاف في تحمل المصاريف.

ويتم تحديد مبلغ المساهمات من قبل المشغل التكافلي اعتماداً على الأسس الاكتوارية والممارسة المعتمدة على معايير إحصائية نموذجية، ولا يوجد اعتراضات شرعية على شركات التأمين الإسلامية لاستخدامها الإحصائيات والبيانات السابقة لاستنباط التوقعات للمستقبل. بل على العكس، فإن الشركات التكافلية عليها واجبات تجاه حملة الوثائق وتجاه هيئات الإشراف على التأمين للتشدد في دراسة الخطر وتطبيق الجداول المعيارية للتوصل إلى أفضل النسب فيما يتعلق بالتسعير وتقدير التعويضات على سبيل المثال.

المشغّل التكافلي هو من يحدد المساهمات..

وحسب الفتوى الصادرة عن منظمة التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، تصبح مساهمات حملة الوثائق على مر الزمن وعداً ملزماً حسب الشريعة. فإذا تأخروا عن تسديد مساهماتهم يحق للمشغل التكافلي متابعة العضو للتسديد وملاحقته قانونياً ويحق له أيضاً إلغاء الوثيقة أو وضع غرامة على التأخير تضاف إلى رسوم التحصيل.

في نظام الوكالة يتم توزيع المساهمات إلى قسمين أو ثلاثة..

أما في نظام الوكالة فيتم توزيع المساهمات إلى قسمين أو ثلاثة أقسام وذلك تبعاً لوجود هيئة استثمارية ملحقه بالمشغل التكافلي كما هو الحال في التعليم الإدخاري حيث نجد:

A ــ تبرع من أجل خطر الوفاة.

B ــ رسوم لقاء الخدمات التي يقدمها المشغل التكافلي.

C ــ الادخار أو الاستثمار.

أي أن المساهمات ببعض الفروع في الشركة التكافلية مثل البرامج الصحية والممتلكات العامة تتألف من القسمين A و B أما مساهمات بقية الفروع لبرامج التعليم والزواج والتقاعد فهي تنقسم إلى A□ B - C.

أما الحسابات فهي تكون على الشكل التالي:

1 ــ القسم الخاص بالتبرع يحول إلى مجمع الخطر لمواجهة التعويضات التي قد تحصل للمتبرع نفسه أو لبقية أعضاء المجمع A.

2 ــ القسم الخاص برسوم الخدمات يحول إلى المشغل التكافلي وهو يخصم من حساب العضو التكافلي. وحسب النظام المتبع الخاص بالعمليات، لا يتم تحميل حساب مجمع الخطر بأي نسبة من الرسوم ولكنه يتحمل فقط حصته من التعويضات وتكاليف إعادة التأمين والاحتياطيات الفنية. وبالمقابل فهو يحصل على نصيبه في العائدات الاستثمارية والأرباح السنوية إن وجدت. فالمشغل بصفته (وكيلاً) يكون مسؤولاً عن احتساب مصاريف التشغيل بعيداً عن رسوم الخدمات B. والتي يتحملها حساب العضو التكافلي.

وبذلك تكون نتيجة الربح أو الخسارة محسوبة بالنسبة للشركة حسب قدراتها على إدارة العمليات التكافلية من نطاق رسوم الوكالة فقط.

أما الأرصدة التي تدخل في حساب حملة الوثائق أي حساب العضو التكافلي ومجمع الخطر فهي تندمج وتحول وفق برنامج زمني محدد إلى المنافذ الاستثمارية أو تجمد كاحتياطات نقدية Cash Reserves.

رأسمال حامل الوثيقة يزداد طرداً مع الاكتتاب الجيد..

وهكذا فإن رأسمال العضو أو حامل الوثيقة يزداد طرداً مع الاكتتاب الجيد والاستثمار الرابح وينخفض بازدياد التعويضات. وبوجود التنسيق غير المدروس وغير المتناسب مع درجة الخطورة وارتفاع نسبة المصاريف الإدارية وارتفاع تكاليف إعادة التأمين.

وقد يتم تحويل رأسمال حامل الوثيقة لتشكيل الاحتياطيات الفنية أو أي احتياطيات أخرى يجدها المشغل التكافلي ضرورية لحسن سير العمل ولمصلحة جميع الأطراف.

والمخطط التالي يلخص الشرائح الخاصة بأموال حملة الوثائق في الميزانية السنوية والتي تنفصل عن أموال المساهمين

- مساهمات حملة الوثائق إلى مجمع الخطر.
- الحساب التكافلي للعضو.
- الاحتياطيات الفنية.
- احتياطيات خاصة أخرى

ولمزيد من الإيضاح يمكن تلخيص حساب الموجودات والمسؤوليات بالنسبة لرأسمال حامل الوثيقة على الشكل التالي:

الموجودات	المسؤوليات والمصاريف
+ الأقساط أو مساهمات حملة الوثائق.	- التعويضات المدفوعة
+ التعويضات المستردة من إعادة التأمين	- تكاليف إعادة التأمين
+ الأرباح الاستثمارية لرؤوس أموال حملة الوثائق والاحتياطيات الفنية	- مصاريف إدارية (عدا المصاريف الإدارية للعمليات الاستثمارية)
+ المستحقات والاستردادات من التعويضات	- مصاريف الاحتياطيات الفنية والاحتياطيات الخاصة الأخرى
+ واردات متنوعة مثل عائدات الاستثمار والتدريب.	
النتيجة الربح / خسارة	

الربح أو الخسارة

يتم احتساب الربح أو الخسارة للعضو التكافلي بعد خصم المسؤوليات والالتزامات والمصاريف من الموجودات والأرباح والمساهمات السنوية. ويتم التعامل مع الأرباح والخسائر بعدة طرق.

ففي حالة الربح يمكن اللجوء إلى إحدى الحالتين التاليتين:

أ ــ تحويل الأرباح لصالح العضو التكافلي على شكل تخفيض في مساهمات العام القادم.

ب ــ تضاف لرصيد المساهمات للعام القادم.

أما في حالة الخسارة فيكون الوضع كما يلي.

أ ــ مطالبة العضو برفع قيمة اشتراكه للعام القادم.

ب ــ اللجوء إلى القرض الحسن Qard Hasan (بدون فائدة) من المساهمين.

ج ــ تخفيض بند احتياطيات رأس المال.

ويلاحظ في بعض الحالات أن يلجأ حملة الوثائق إلى تحويل جزء من أرباحهم السنوية إلى بند الاحتياطيات الفنية أو احتياطي خاص لصالح مجمع الخطر كإجراء احترازي وقائي للحفاظ على مصالحهم المستقبلية.

واردات المشغل التكافلي Takaful Operatar Income

تتألف واردات المشغل التكافلي من العناصر التالية:

ــ رسوم العمليات الاستثمارية وهي رسوم المضاربة بالإضافة إلى جزء إضافي من عائدات الاستثمار إذا صرح عن ذلك مسبقاً عند التعاقد.

ــ رسوم الإنجاز التي تسمح بها بعض الأنظمة التكافلية والتي تحتسب لنسبة من الأرباح السنوية قبل توزيعها حسب النسبة المتفق عليها في العقد الأصلي (20% مثلاً).

ومن المفيد الإشارة هنا إلى ان بعض الفتاوى الإسلامية تتيح اقتطاع الرسوم من الأرباح السنوية بينما يحرم على المشغل التكافلي مشاركة حملة الوثائق في أرباحهم الاكتتابية.

ــ أي عائدات متنوعة قد يتم الحصول عليها لقاء تقديم بعض الخدمات الإستشارية أو التدريبية

المسؤوليات Responsibilities

يجب أن يتم تعيين المشغل التكافلي بموجب اتفاقية إدارية ويتم ذلك بالاتفاق المباشر مع حملة الوثائق كل بمفرده أو عن طريق عرض الوثيقة التكافلية نفسها على الأعضاء للاطلاع على بنودها ثم يتم تأكيد ذلك باجتماع عام بعد إضافة الرسوم اللازمة.

وبناء على هذا الاتفاق يلتزم المشغل التكافلي بالقيام بمسؤولية إدارة العمل التكافلي بأكمله بدءاً بالإدارة مروراً بعمليات البيع والشراء وخدمة العملاء والمراقبة المحاسبية وإصدار الموازنات والإدارة المحلية وإصدار الإحصائيات وتقديم الاستشارات الاستثمارية وإدارة الأموال السائلة والمحافظ الفنية وانتهاء بمتابعة التعويضات وإجراءات السلامة للحد من التعويضات.

المشغل التكافلي ملتزم بمسؤولية إدارة العمل التكافلي..

وللقيام بمهماته على أكمل وجه، يمكن للمشغل التكافلي اختيار طرف ثالث لتنفيذ بعض المهمات مثل إدارة المحافظ وتسوية التعويضات على أن يكون مسؤولاً عن عملها الذي يتم تحت إشرافه وضمن مسؤوليته

النفقات Expenses

تتألف النفقات عادة من البنود التالية:

1 ــ جميع النفقات المباشرة التي يتم دفعها لعمليات مجمع الخطر بما فيها نفقات الإعلام والحوافز والطوابع وتحديد الوثائق والرسوم الاكتوارية وتكاليف إنهاء العمليات.

2 ــ عمولات المبيع بما فيها عمولات الوكلاء والسماسرة.

3 ــ رسوم الاستشارات التي يدفعها المشغل التكافلي

فالنفقات المباشرة الخاصة بالأخطار الفردية والاكتتاب التكافلي الأسري (الحياة) أو التأمين الصحي كالاستشارات الطبية والتحاليل المخبرية وغيرها. يمكن استيعابها

في بعض الشركات التكافلية ضمن رسوم الوكالة، بينما تلجأ بعض الشركات التكافلية الأخرى إلى تحميل هذه النفقات مباشرة على مجمع الخطر.

وبذلك يتضمن رأسمال المشغل التكافلي البنود التالية في ميزانيته السنوية:

الموجودات	المسؤوليات والمصاريف
+ الموجودات / عائدات إدارة العقود + العائدات الاستثمارية باعتباره شريكاً مضارباً مع حسابات المساهمين	ــ المصاريف المباشرة للعمليات مثل الإعلان والحوافز والطوابع وتجديد العمليات والرسوم الاكتوارية وتكاليف إنهاء العمليات.
+ العائدات الاستثمارية من حملة الوثائق باعتباره شريكاً مضارباً	ــ عمولة الوكلاء والسماسرة ــ رسوم الاستشارات التي قد يحتاج إليها المشغل التكافلي

النتيجة النهائية: الربح / الخسارة للمشغل التكافلي

عناصر محاسبية أخرى *Other Accounting Topics*

1 ــ الأساس المحاسبي Basis of Accounting

يتم إعداد الحسابات بحيث تتناسب مع الأحكام الشرعية وأنظمة المحاسبة التأمينية والمبادئ المحاسبية المتفق عليها والموافق عليها من قبل هيئات الإشراف.

2 ــ التدقيق Audits

يتم تدقيق السجلات المحاسبية سنوياً من قبل محاسب مستقل معتمد كما تخضع الكشوف المالية والتقارير الدورية للمراقبة والمراجعة والتدقيق

3 ــ التعويضات Claims

هناك بنود خاصة بالتعويضات المسددة وكذلك للتعويضات التي حصلت ولم تسدد بعد (الاحتياطيات تحت التسوية) والتي تعامل كمسؤوليات تحت التسوية ستدفع لاحقاً. وهناك أخيراً احتياطي خاص بالتعويضات التي يمكن أن تكون قد حصلت ولم يبلغ عنها بعد والتي يتم تحديد نسبتها بناء على تحليل إحصائي.

الموجودات الثابتة والاستهلاك *Fixed Assets and Depreciation*

يتم تحديد الموجودات الثابتة بعد اقتطاع الاهتلاك التراكمي.

فالأراضي غير خاضعة للاستهلاك. ومثلها مثل بقية الموجودات الثابتة حيث تم احتساب استهلاكها وفق طريقة حساب يتفق عليها من قبل المحاسبين والمدققين وتختلف هذه النسبة باختلاف المادة. وتهدف هذه الطريقة إلى خصم ثمن كل مادة بشكل كامل خلال مدة محددة تعرف بعمر الاستهلاك.

ويمكن اختصار طريقة وفترة استهلاك بعض المواد الثابتة بما يلي:

- الأبنية 20 سنة أو 5 % سنوياً.
- الأثاث 10 سنوات أو 10% سنوياً.
- التجهيزات المكتبية 5 سنوات أو 20 % سنوياً.
- السيارات 4 سنوات أو 25 % سنوياً.

5 ـ الاستثمار Investments

يتم عرض الاستثمارات مع النفقات ويتم عرض الضمانات وإعادة تقييمها دورياً (سوق لسوق) حسب الأسس المتفق عليها في انكلترا أو أمريكا.

6 ـ الزكاة: Zakat

يتم خصم الزكاة بنسبة 2.5% من حصة العضو في الأرباح السنوية إن وجدت وتمثل الزكاة ضريبة طوعية أو اختيارية تدفع من قبل الأعضاء المسلمين وفقاً للأحكام الشرعية. أما معادلة احتساب الزكاة فهي على الشكل التالي:

رأس المال ∓ الأرباح – الاستثمار طويل الأجل ∓ % حصة العام الجاري من الأرباح × 2.5%

ويتم دفع الزكاة كصدقة للناس الفقراء والمحتاجين في المجتمع أو يتم تحويلها إلى الوقف ما يسمى (بالأوقاف) وهي الهيئات التي تقوم بالأعمال الخيرية للصالح العام ففي المملكة العربية السعودية يفترض بالشركات التكافلية أن تقدم ضريبة الزكاة إلى المؤسسات الضريبية.

عنوان البحث الأصلي: Accounting treatment of Takeful

اسم الكاتب: Dr. Onar derk fisher

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

المصلحة في التأمين

علي شفاعمري*

من المبادئ الأولية الأساسية والقانونية للتأمين: مبدأ المصلحة التأمينية INSURABLE INTEREST للشخص مصلحة تأمينة في ماله وصحته.. للأسرة مصلحة تأمينية في رب العائلة.. للتاجر مصلحة تأمينية في بضاعته ومستودعاته.. ولصاحب السفينة والطائرة مصلحة تأمينة في سلامة وسائله..

المصلحة في قاموس اللغة: ما يتعاطاه الإنسان من الأعمال الباعثة على نفعه وعلى نفع قومه.

المصلحة في التأمين بقاء الشيء موضوع التأمين على ما هو عليه سليماً بما يعود بالنفع على صاحبه، وبالخسارة في حال تحقق ضرر معين له من جراء حادث..

في القوانين المصلحة التأمينية عنوان أحكام التأمين..

ولصحة عقد التأمين تشترط كافة القوانين وجود المصلحة التأمينية لمحل التأمين.. نصت المادة /715/ من القانون المدني السوري: "يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين".

في مجال المصلحة التأمينية يقول العلامة الأستاذ مصطفى الزرقا: يكون محلاً صالحاً للتأمين في النظر القانوني، كل مصلحة اقتصادية مشروعة، تعود على الشخص

* مستشار في التأمين

من عدم وقوع خطر معين، ويشمل ذلك سلامة الإنسان في نفسه، وفي أمواله، وسائر حقوقه، وسلامة كل من لهم به صلة، من جميع الكوارث والأخطار، فيدخل فيه التأمين على الحياة، والتأمين من الحريق، والغرق، والقوى القاهرة، ومن السرقة، ومن كل أنواع العدوان التي تقع من الغير، وأنواع المضار التي تقع قضاءً وقدراً، سوى المسؤولية الجنائية، والمسؤولية المدنية (أي المسؤولية الحقوقية بالمال) من العمد والغش الصادرين من المسؤول نفسه.... .....

المصلحة هي العنوان الأول لكافة فروع التأمين..

وعليه فإن المصلحة هي العنوان الأول لكافة فروع التأمين.. ولجميع أنواع عقود التأمين.. ويجب أن يتوفر فيها..

1 ــ المصلحة الاقتصادية: ويقصد بها القيمة التعويضية للشيء المؤمن عليه.. قيمة مبلغ التأمين ...

2 ــ المصلحة المشروعة: أي التي تتماشى مع النظام العام والآداب العامة..

وهناك "حبة" الزيادة في تأمينات الحياة وهي المصلحة المعنوية الأدبية ــ العاطفية ــ بالإضافة إلى المصلحة المادية..

أصحاب المصلحة في التأمين:

هم الأشخاص أو الجهات ممن لهم مصلحة في التأمين لخاصتهم أو لغيرهم.. ومنهم:

عديدون هم أصحاب المصلحة في التأمين..

ــ مالك الشيء ــ مالك الرقبة ــ الدائن المرتهن..

ــ أصحاب حق الانتفاع والحيازة والوكالة...

ــ أصحاب المعامل والمصانع والمؤسسات في تأمين العمال ضد إصابات العمل وضد أخطار المسؤولية المدنية، أي أخطاء العمال تجاه الغير.. وهذه مصلحة اقتصادية اجتماعية..

جاء في المادة /735/ من القانون المدني السوري: "يُسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولاً عنهم مهما يكن نوع خطئهم ومداه".

في تأمينات الحياة تختلط المصلحة المادية مع القيمة المعنوية في تأمين رب الأسرة المعيل.. وفي تأمين الزوجة بمبلغ تأمين يكفي من بعدها أجور مربية الأولاد...!

في تأمينات الحياة تختلط المصلحة المادية مع القيمة المعنوية..

وهنا في تأمينات الحياة يبرز الضرر الأدبي ودرجة الأقارب والأصحاب في التأمين.. ومدى نجاعة المصلحة في بقاء المؤمن على حياته على قيد الحياة.. وما يعتبر خارجاً عن النظام العام في تأمينات الغير بحيث تنتفي صفة المضاربة...!

في الشركات العالمية الكبرى تأمين خاص للعلماء ورؤساء المجالس وكبار المدراء..

في الشركات العالمية الكبرى تأمين خاص للعلماء ورؤساء المجالس وكبار المدراء لا من ذوي الكفاءات العالية، يطلق عليه تأمين الرجل المفتاح KEY MAN لما له من نفع مادي وكسب معنوي...

في عالم التأمين هناك المصلحة في تأمين التأمين:

لشركات التأمين مصلحة في تأمين "التأمين" لحماية عدم القدرة على الاستيعاب وضمان الملاءة لأخطار المستأمنين.. وذلك من خلال:

- إعادة التأمين REINSURANCE
- كذلك إعادة التأمين لها مصلحة في إعادة إعادة التأمين RETROCESSION
- بين التأمين وإعادة التأمين ودخول المصارف في التأمين BANCE ASSURANCE
- أصبحت المصلحة ملحة في تأمين الأخطاء المهنية للرؤساء والمديرين التنفيذيين في المصارف وشركات التأمين DIRECTORS AND OFFICERSLIABLITY

يوجد العديد من أصحاب المهن الذين لهم مصلحة في تأمين المسؤولية المدنية..

وهناك العديد من أصحاب المهن لهم مصلحة في تأمين المسؤولية المدنية ومنهم: الأطباء ــ المحاسبون ــ الوكلاء ــ الوسطاء ــ المحامون .... في أمريكا أصبحت المصلحة هاجس الزوجين في تغطية الخسائر المالية التي يمكن أن يتعرضا لها جراء أي عملية تزوير أو احتيال أو

إساءة ائتمان وذلك من خلال بوليصة التأمين الخاصة والمختصة بالحماية.. FRAUD SAFEGUARD HOME OWNERS POLICY

من أهداف المصلحة التأمينية:

- المحافظة على محل التأمين والعناية به.
- تحديد مبلغ التأمين وفقاً لواقع الحال والتكلفة.
- تحديد الصفة التعويضية وإعادة الشيء إلى ما كان عليه في حال تحقق الخطر.
- الحد من الخسائر ومنع الإثراء بلا سبب على حساب التأمين..

المصلحة ركن أساسي من أركان التأمين..

إذاً المصلحة ركن من أركان التأمين..

ومن أركان التأمين توفر المصلحة التأمينية حين انعقاد الخطر في عقد التأمين.. وحين سريان الخطر في مدة التأمين.. وحين تحقق الخطر والمطالبة بالتعويض.. لاسيما في تأمينات الحياة الطويلة الأجل....

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انتشرت في فرنسا ظاهرة قيام المرضعات بالتأمين على حياة الأطفال الذين يقومون بإرضاعهم.. وبارتفاع معدل وفيات هؤلاء الأطفال تبين أن وراء ذلك المرضعات بغية الاستفادة من مبالغ تأمينات الحياة.. الأمر الذي أدى إلى تأكيد المشرع الفرنسي بضرورة توفر المصلحة التأمينية وقت انعقاد عقد التأمين على الحياة.. وذهب ذلك مثلاً لجميع قوانين التأمين في العالم..

أما في التأمين البحري تحديداً فقد جرى العرف والعادة بتوفر المصلحة التأمينية عند تحقق الخطر والمطالبة بالتعويض...

المصلحة التأمينية نسغ النقاء في العملية التأمينية..

المصلحة التأمينية نسغ النقاء للعملية التأمينية، ودرء أهل المفاسد عن المصالح في الإنتاج وفي التعويضات في افتعال الخطر العمدي في تأمينات الحياة MORAL HAZARD.

وفي "فبركة" الحوادث الوهمية في التأمينات العامة INSURANCEFRAUD بحيث يستقر أهل المصالح في الإنتاج وفي التعويضات ضمن المبدأ الأساسي في التأمين.

المصلحة التأمينية..

وهناك السؤال وما يثار من جدل حول الكسب الفائت المؤكد... أي ما يلحق الشخص من خسارة نتيجة حدوث الضرر، وما يفوته من كسب كان محقق الوجود والوقوع قبل الحادث... وأوضح مثال في التأمينات الزراعية لاسيما المحاصيل CROPS حيث لا يتوقف الضرر على المحصول إنما ما يفوت المزارع من كسب مادي نتيجة الشراء والبيع في سوق التجارة...!

وهنا المصلحة في الكسب واضحة ولا مراء فيها.. كما في تأمينات الحريق للمصانع والمعامل والمؤسسات، وفوات الكسب حين تحقق الخطر..

يجوز التأمين على الخسارة وفوات الكسب ما دام الأمر دلياً وصاحب المصلحة واحد..

هنا أو هناك يجوز التأمين على الخسارة وفوات الكسب ما دام الأمر جلياً وصاحب المصلحة واحد.. شرط أن يتم ذلك بملحق خاص بعقد التأمين الأساسي ويشار إليه في النصوص بشكل واضح..

ويبقى السؤال الآخر ماذا عن الكسب الفائت في الأضرار المادية والجسدية للغير نتيجة حوادث تأمين المسؤولية المدنية في إلزامي السيارات..؟!

لهذا وأمثاله الجواب في النص الصريح الواضح في عقد التأمين وفي القوانين والتشريعات التي تنظم المسؤولية المدنية للتأمين الإلزامي على السيارات...

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

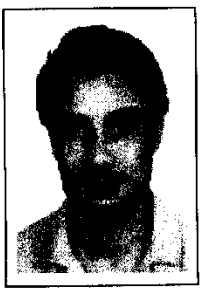

أنواع وأشكال التأمين*

إعداد: سامر رزوق

التأمين عبارة عن الآلية التي يتم فيها نقل الخطر وذلك على عدة أنواع من التأمين مثل التأمين التبادلي والتأمين الذاتي والتأمين التجاري والتأمين الحكومي.

الشروط التي يجب توفرها في موضوع التأمين لكي يكون قابلاً للتأمين هي:

أولاً / شروط فنية:

1 ــ أن تكون الأخطار المغطاة موزعة.

2 ــ أنه عند تحقق الخطر يمكن قياس وإحصاء الضرر.

ثانياً / شروط اقتصادية:

1 ــ أن لا يكون احتمال تحقق الخطر 1

2 ــ أن لا يكون احتمال تحقق الخطر 0

3 ــ توفر عدد كاف من المتعاملين مع التأمين.

ثالثاً / مبادئ قانونية:

1 ــ مبدأ منتهى حسن النية: في جميع العقود يجب أن يكون المتعاقدون على علم ودراية بالشروط والأحكام الواردة في العقد ، ولكن في عقود التأمين يكون الاعتماد على مصداقية المؤمن عليه في ذكر جميع الحقائق المتعلقة بموضوع التأمين.

* عن الموسوعة الحرة.

2 ــ مبدأ السبب القريب .
3 ــ مبدأ المشاركة .
4 ــ مبدأ التعويض .
5 ــ مبدأ المصلحة التأمينية.

التأمين البحري:

يوفر هذا النوع من التأمين الحماية التي تحتاجها التجارة حيث تؤمن البضائع المشحونة عن طريق البحر أو الجو أو على الطرق البرية أو بواسطة سكك الحديد وينصب هذا التأمين على تعويض أصحاب البضائع عن الخسائر التي تلحق ببضاعتهم بسبب تعرضها لأخطار مؤمن ضدها أثناء النقل أو الشحن . أما أنواع الوثائق التي يوفرها هذا النوع من التأمين فقد اعتمد نموذج وثيقة للتأمين البحري وضعه مجمع مكتتبي التأمين البحري في لندن ويطلق على الوثيقة تسمية (MAR) وتضاف لهذه الوثيقة مجموعات شروط توفر أغطية تأمين لكافة أنواع التأمين البحري وهي ثلاث مجموعات: • مجموعة شروط معهدية توفر غطاء وحماية تأمينية ضد أخطار النقل. • مجموعة شروط توفر حماية تأمينية ضد أخطار الحرب. • مجموعة شروط معهدية توفر غطاءً تأمينياً ضد أخطار الإضرابات

التأمين البحري نوع من أنواع التأمين الذي تتطلبه التجارة..

تأمين الحريق:

يوفر هذا النوع من التأمين حماية لتعويض الخسائر. والأضرار التي تلحق بالممتلكات المنقولة (المحتويات) وغير المنقولة (المصانع، المكاتب التجارية، دور السكن) والناجمة عن خطر الحريق، ويمكن توسيع التغطية لتشمل أنواع أخرى من الإخطار، مثل:

1 ــ السرقة .
2 ــ الانفجار.
3 ــ سقوط الطائرات .
4 ــ العواصف، الزوابع والفيضانات .
5 ــ الزلازل الأرضية .

في تأمين الحريق يمكن توسيع التغطية التأمينية لتشمل أنواعاً أخرى..

6 ــ الشغب والإضرابات والأذى .
7 ــ الأضرار الناجمة عن صدم المركبات.
8 ــ الإضرابات والاضطرابات.
9 ــ الصدم .
10 ــ الخسائر التبعية (خسارة الأرباح) .

تأمين السيارات:

التأمين الإلزامي (تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير) ويشمل تأمين المسؤولية الناشئة عن استعمال المركبة استعمالا يتطلب المساءلة القانونية للسائق/المؤمن له وذلك بما يتسببه من أضرار للغير من إصابات جسدية أو أضرار مادية ويفرض هذا النوع في الأردن وسورية وبعض الدول العربية الأخرى إلزاميا بموجب القانون ويعمل به بموجب نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات حيث يلزم كل صاحب مركبة على إجراء التأمين عند قيامه بترخيص المركبة ، كما وإن أسعاره وحدود المسؤوليات محددة بموجب التعليمات الصادرة وفقا للنظام.

بموجب التأمين الإلزامي على كل صاحب مركبة تأمين مركبته..

التأمين التكميلي:

وهو تأمين اختياري وأسعاره تحدد من قبل شركات التأمين طبقا لشروط المنافسة فيما بينها ويوفر هذا النوع من التأمين الحماية إلى هيكل المركبة المسببة للحادث والتي لا يشملها التأمين الإلزامي حيث تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له عن الضرر أو الخسارة التي تصيب المركبة وملحقاتها وقطع غيارها المشمولة في حالات التصادم أو الانقلاب، الحريق أو الانفجار الخارجي أو الاشتعال أو الصاعقة أو السرقة أو محاولة السرقة أو عن الفعل الصادر عن الغير ، وعن تساقط الأجسام أو تطايرها وعن الأضرار التي تصيب المركبة المؤمنة أثناء قطرها بسبب عطل أصابها ، كما ويخضع التأمين إلى الشروط والاستثناءات حسب وثائق التأمين التي توفرها الشركات كما يمكن توسيع التغطية لشمول السائق والركاب.

التأمين التكميلي اختياري وأسعاره تحدد طبقاً لشروط المنافسة..

التأمين الشامل:

يجمع هذا النوع من التأمين نوعي التأمين الإلزامي والتكميلي، ويتم الحصول على هذا النوع من الشركات مباشرة،ويتضمن العقد وثيقتين تخضع وثيقة التأمين

تخضع وثيقة التأمين التكميلي إلى شروط وثيقة التأمين..

الإلزامي فيه إلى شروط وأحكام نظام التأمين الإلزامي وفقاً للنظام والأسعار المقررة بموجبه، وتخضع وثيقة التأمين التكميلي فيه إلى شروط وثيقة التأمين الصادرة عن الشركة وبالأسعار التي تقررها. ويمكن الإضافة على الغطاء الأساسي ملحقاً لتغطية خطر الحوادث الشخصية للسائق والركاب بحدود مسؤولية يتفق عليها وبقسط إضافي بناسبها.

تأمينات الحوادث العامة:

وأهم أنواع هذا التأمين التي تزاولها شركات التأمين:ـ

1 ــ تأمين السرقة
2 ــ تأمين المسؤولية العامة
3 ــ تأمين النقد أثناء النقل من البنك إلى العملاء .
4 ــ تأمين ضمان خيانة الأمانة.
5 ــ وثيقة التأمين البنكية الشاملة وتوفر غطاءاً شاملا للعمليات البنكية ,
6 ــ تأمين المسؤولية المهنية .
7 ــ تأمين كسر الزجاج .
8 ــ غطاء تعويض العمال .
9 ــ تأمين المواشي.

التأمين الهندسي:

يوفر التأمين الهندسي أغطية واسعة من الحماية..

يوفر هذا النوع من التأمين أغطية واسعة من الحماية للأعمال المدنية ونصب المواقع والمكائن . ومن أنواع الوثائق التي توفرها شركات التأمين في بعض الدول العربية :

- وثيقة تأمين كافة أخطار المقاولين مصممة بشكل يناسب تلبية كافة الاحتياجات والمتطلبات لتوفير حماية للمقاولين من اليوم الأول لبدء العمل وتوريد المواد إلى الموقع لحين اكتمال المشروع وتسليمه.
- وثيقة تأمين كافة أخطار النصب .
- تأمين عطب المكائن.
- تأمين انفجار البويلرات .
- تأمين أجهزة الكمبيوتر.

تأمين الحياة:

الرومان أول من عرف التأمين على الحياة..

يعد الرومان أول من عرفوا التأمين على الحياة، وأول وثيقة تم إصدارها كانت عام 1653 م ومع تقدم التكنولوجيا تطور التأمين على الحياة وخاصة في ظل ظهور الإحصائيات الحديثة مثل الحسابات الإكتوارية.

يوفر هذا النوع من التأمين بأشكاله المتعددة ضماناً مالياً إلى الأفراد عند وقوع خطر الوفاة في سن مبكرة أو الوصول إلى سن الشيخوخة وتعرض الدخل إلى النقص كما يوفر ضماناً مالياً للفرد في حالة البقاء على قيد الحياة لسن معينة وللورثة في حالة وفاة معيلهم وتتيح الوثائق ذات النوع الادخاري حصول الأفراد على قروض لمواجهة التزاماتهم المختلفة بضمان الوثائق ومن أهم أنواعه التأمين المؤقت، المختلط، الحوادث الشخصية ، تغطية العجز.

التأمين الصحي:

صورتان للتأمين الصحي فردي.. وجماعي..

يتوفر هذا النوع من التأمين على صورتين: ـــ

- التأمين الصحي الفردي : يمنح للأفراد وعائلاتهم وبعقود منفصلة .
- التأمين الصحي الجماعي: يمنح لموظفي المؤسسات والهيئات والشركات والنقابات وبصفة عقد جماعي واحد.

يقدم التأمين الصحي إلى المؤمن له منافع وخدمات العناية الطبية وما يتعلق بها من نفقات وذلك بموجب نطاق التغطيات المتفق عليها والتي تكون بالأشكال التالية:

- التغطية داخل المستشفى وتشمل أجور الإقامة والأطباء والجراحة والحالات الطارئة
- تغطيات العلاج خارج المستشفى وتشمل زيارة الطبيب والأدوية والفحوصات
- التغطية الشاملة وتشمل نفقات المعالجة داخل وخارج المستشفى

تأمين المؤمن:

إن تأمين المؤمن عبارة عن الكلمة المتداولة وهي إعادة التأمين ، فإعادة التأمين أو تأمين المؤمن ما هو إلا تغطية المؤمن مغطي الخطر بالاشتراك مع شركة تأمين أخرى..

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

المشهد الاقتصادي العالمي والعربي مطلع العام 2011: التفاؤل سيد الموقف!..

إعداد: القسم الاقتصادي

أولاً: الاقتصاد العالمي:

حقق الاقتصاد العالمي في العام 2010 نسبة نمو بلغت 5 %، كما أن منطقة اليورو لم تنهر بالرغم من أزمة الديون التي تعانيها، أيضاً فالركود الأمريكي لم يتحول إلى كساد اقتصادي... كل ذلك يشير إلى أن العام 2010 كان جيداً بالنسبة للاقتصاد العالمي، وربما أصبح على أبواب الخروج من تداعيات الأزمة المالية التي عصفت به أواخر العام 2008.

لكن السؤال المطروح هو:

ـ هل يستمر الاقتصاد العالمي بهذا الاتجاه المتعافي؟!.

اجتماع مجموعة العشرين الذي انعقد أوائل شهر تشرين الثاني /نوفمبر 2010 في سيوؤل أكد حقيقة الأوضاع الصعبة للاقتصاد العالمي بالرغم مما حققه، وأن هذا الاقتصاد يمر بأوضاع جديدة تحتم عليه التفكير ملياً في كيفية إعادة هيكلته، وتصحيح مساره، خاصة وأن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد كشفت هشاشة الأنظمة المالية والنقدية المُعتَمدة في مختلف الدول الصناعية المتقدمة، أو تلك المُعتَمدة من المؤسسات المالية العالمية، وقد أثبتت هذه الأنظمة عدم جدواها، ومسؤوليتها عن كثير من المعضلات الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها مختلف الاقتصاديات، وليست مشاكل النظام المصرفي هي الأبرز في ملامح الأزمات المالية، حيث تؤكد موازين المدفوعات

عجز كبير في الموازنة الفيدرالية للولايات المتحدة..

الجارية، وموازين التجارة صعوبة المشكلات التي تؤدي إلى علاقات غير مستقرة بين الدول الرأسمالية في ميدان التجارة الدولية، وقد بدأت الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من حالات عجز كبيرة، وتعتمد على تمويل العجز عن طريق إصدار السندات الحكومية البعيدة الأجل، والتي أصبحت من أهم الأصول التي تملكها الصين بفضل تحقيقها لفوائض كبيرة من تجارتها الخارجية، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واليوم، ونحن في مطلع العام 2011 يرى الخبراء أن الاقتصاد العالمي سيعتمد في أدائه على ما يحدث في ثلاثة مناطق هي:

- المنطقة الأولى هي الأسواق الناشئة، أو الصاعدة، التي تعتبر حالياً أكبر مساهم في المحرك الاقتصادي العالمي، واستقطاب الاستثمارات، لكن الحصول على تمويل رخيص هو المشكلة، ولا تزال الظروف المالية بعيدة عن السيطرة، وسوف تحتاج دول عديدة لوقف ارتفاع أسعار العملات...
- المنطقة الثانية التي سيعتمد عليها الاقتصاد العالمي في أدائه هي منطقة اليورو وفي هذه

معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سيتراجع..

توضح المؤشرات أن معدل النمو الاقتصادي سوف يتراجع بفعل انخفاض الإنفاق الجاري في الدول الرئيسة كألمانيا، وتلك الدول التي على أطرافها كالبرتغال واليونان وإيرلندا، كما لا تزال نسبة البطالة فيها مرتفعة وتسبب قلقاً لحكوماتها حيث تصل هذه النسبة إلى نحو 9 %.

- أما المنطقة الثالثة والأخيرة فهي الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تعاني من عجوزات مالية في ميزان مدفوعاتها، وفي تجارتها الخارجية، وفي نسبة البطالة المرتفعة فيها، ولم تتجاوز نسبة النمو في الربع الأول من العام 2010 الـ 1,6 %.

وفي هذا التقسيم نجد أن اليابان تستمر في الظل من تلك المعادلة، لكن المناطق الثلاثة تسير في اتجاهات مختلفة، وهناك توقعات مختلفة لنمو كل منها، وخيارات سياسية واقتصادية متضاربة بينها.

ــ ماذا يعني ذلك؟.

ــ وهل سيتأثر النظام الاقتصادي العالمي الراهن وأداته الرئيسية المتمثلة بالعولمة؟..

المشهد الاقتصادي لا يبشر بالخير كثيراً فيما يتعلق بآفاق الخروج من نفق الركود الاقتصادي رغم التحسن الحاصل في العام 2010 مقارنة بالعام 2009، فالولايات المتحدة أعلنت عن ضبابية مستقبلها الاقتصادي وعدم التيقّن من مؤشرات التعافي..

احتمالات الخروج من نفق الركود ضعيفة..

كما إن مؤشرات قمة العشرين التي تمثل حوالي 85 % من الاقتصاد العالمي شهدت انقساماً معلناً، حيث قررت الولايات المتحدة المواجهة من خلال سياسة إنفاق تستهدف تعزيز جانب الطلب الفعّال، وضخّت قرابة الـ 600 مليار دولار بهدف تحريك العجلة الاقتصادية، والتخفيف من البطالة التي تجاوزت نسبتها حاجز الـ 10 %، بالمقابل يمارس الاتحاد الأوربي سياسة انكماشية تنطوي على موازنات مقيدة من خلال تقليل الإنفاق العام ورفع الضرائب أملاً في تحسين أوضاعها المالية، ومن الطبيعي أن تستتبع ذلك تقلبات في أسعار صرف العملات القيادية وخاصة اليورو والدولار مقابل العملات الأخرى المنافسة كالين والجنيه الاسترليني..

وثمة مستجدات برزت على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية راهناً أهمها التهديد بشن حرب عملات من كل الشركاء التجاريين في الاقتصاد الدولي، لا سيما بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين إضافة إلى اليابان من جهة، والصين من جهة أخرى بمساندة بعض الدول في أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين، على خلفية الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الصين لدفعها إلى رفع سعر صرف عملتها الوطنية (اليوان) من أجل التقليل من قدراتها التنافسية في الأسواق الأمريكية والعالمية...

تهديد بحرب عملات طرفاها الصين والولايات المتحدة..

يضاف إلى ذلك العاصفة المالية التي تنتقل من دولة أوربية إلى أخرى بدءاً باليونان مروراً بإيرلندا والبرتغال، وثمة تحذيرات تطلقها المنظمات الدولية من احتمالية عودة الحمائية التجارية إلى سابق عهدها مما يهدد النظام الاقتصادي الحالي القائم على العولمة بالانهيار حسب وزير التجارة البريطاني «فينس بيل» الذي أبلغ قمة

العولمة قد تتعرض للانهيار في حال عادت سياسة الحمائية التجارية..

«ايكونومست» للأسواق الناشئة خلال اجتماعها في أيلول / سبتمبر الماضي أن العولمة قد تتعرض للانهيار ما لم تأخذ دول العالم موقفاً قوياً ضد إجراءات الحمائية التجارية، مضيفاً إن فترة طويلة سابقة من التكامل والتوسع العالمي قبل الحرب العالمية الأولى قد انهارت تماماً بعد الحرب.

كل ذلك يفرض تحديات على اقتصاديات العالم المختلفة أن تواجهها وتقضي بضرورة التدخل واتباع استراتيجية مشتركة للتعاطي مع الأزمة، وهذا ما تسعى إليه حالياً ــ كمثال ــ دول الاتحاد الأوربي حيال بعض الدول التي تعاني أزمة مديونية كاليونان وإيرلندا في محاولة وقف تدهور منطقة اليورو، وتفشي أزمة ديون ستكون لها انعكاساتها في إجراءات تقشف تنعكس في المحصلة بشكل سلبي على مستوى المعيشة والبطالة في دول المنطقة، ويبذل المسؤولون الأوربيون جهوداً مضنية لتضييق الخلافات القائمة بين دولهم، واستعادة مصداقية اليورو كعملة دولية..

رغم انتهاء فترة التباطؤ الاقتصادي لكن القلق قائم من احتمال التراجع..

صحيح أن التباطؤ العالمي الذي هز الولايات المتحدة الأمريكية وانعكست ارتداداته على العالم قد انتهى، لكن ثمة قلق عند بعض الاقتصاديين من احتمالية حدوث سيناريو التراجع لكن، وحتى إن حدث ذلك فإنه سيكون بداية لدورة اقتصادية عالمية جديدة ستكون لها أسبابها ونتائجها..

وعموماً فعندما تكون الأوضاع جيدة يتصرف المستثمرون والمستهلكون وكأن الأيام السعيدة لن تنتهي، فيقترضون ويشترون وينفقون أكثر من اللازم، وإن حدث الانكماش يتصرفون وكأن الأوقات العصيبة لن تنتهي أبداً، لذلك من الخطأ التفكير في مستقبل الاقتصاد العالمي بمعايير ثابتة، فإذا كان من الخطأ افتراض أن الازدهار الاقتصادي سيستمر إلى الأبد، كذلك من غير الصواب توقع اقتصاد سيستمر مأزوماً إلى ما لا نهاية!.

دائماً تؤثر السياسة في الاقتصاد.. ويؤثر الاقتصاد بالسياسة..

هكذا هو حال الاقتصاد.. قريباً من حال السياسة، ودائماً تؤثر السياسة في الاقتصاد ويؤثر الاقتصاد بالسياسة، واليوم هناك توقعات مختلفة لنسب نمو

متوقعة للاقتصاد العالمي، ويبقى التفاؤل سيد الموقف، وحسب رئيس المفوضية الأوربية «خوسيه مانويل باروسون» فإن النمو الاقتصادي يكتسب زخماً في دول الاتحاد الأوربي، وأنه سيكون أعلى من التوقعات الدولية، وطالب في خطاب حال الاتحاد الأوربي السنوي مطلع أيلول / سبتمبر 2010 بالإسراع في الإصلاحات الاقتصادية..

وفي الولايات المتحدة يتحدث مسؤولون بارزون داخل البيت الأبيض بثقة عن استراتيجيتهم التي ستحقق نتائج طيبة في نهاية المطاف... فقد انقضى الركود الكبير، وبرأيهم أن الأمر يحتاج إلى بعض التحسينات كي تحظى الانتعاشة الاقتصادية بنوع من الزخم.. أما في الأسواق الصاعدة ثمة تفاؤل واضح نابع من كون هذه الأسواق تعد اليوم المحرك الأهم في الاقتصاد العالمي، حيث تنهمر عليها الاستثمارات الأجنبية...

الأسواق الناشئة تعدّ المحرك الأهم في الاقتصاد العالمي..

بعد كل ما سبق.. السؤال المطروح:

– هل سنكون أمام عام جديد يستطيع فيه الاقتصاد العالمي مواجهة التحديات المفروضة عليه؟.. أم أن الأزمة ستكون أكبر من إمكانات المواجهة، وستستمر تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية عاماً آخر؟!

ثانياً: الاقتصاد العربي:

الدول العربية أكثر ثراء منها نمواً!!.. وما زالت الدول العربية تتعثر في الوصول إلى تعاون عربي مشترك فاعل!!..

الدول العربية أكثر ثراء منها نمواً..

هذه هي إحدى النتائج التي سبق وقررها أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية صدر في العام 2002!..

اليوم وبعد كل هذه السنوات على صدور التقرير يفرض السؤال نفسه:

– هل حدث تطور على صعيد تحقيق التنمية القطرية!!..

وأيضاً:

– هل صار العمل العربي المشترك أكثر وضوحاً وأكثر جدوى؟..

في الإجابة على هذين التساؤلين نشير بداية إلى أن الفورة النفطية العربية في السبعينات حققت ثروة ولم تحقق تنمية متوازنة.. بل أفرزت اختلالات واضحة في التركيب الهيكلي للاقتصاديات العربية، ولم يستطع العرب دخول عصر الثورة الصناعية الثالثة بالرغم من التحسن النسبي الذي شهده القطاع الصناعي بشكل عام... وبحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2008 لم يتجاوز عدد العاملين في القطاع الصناعي في الوطن العربي العشرين مليون عامل يشكلون أقل من 17 % من إجمالي العمالة العربية، وهي نسبة متدنية جداً، بينما تبلغ نسبة العاملين في القطاع الصناعي التركي كمثال نحو 32 %، وحالياً تبلغ قيمة الناتج الصناعي العربي نحو 750 مليار دولار، مقابل نحو 643 مليار دولار عام 2006.

الفورة النفطية في السبعينات حققت ثروة ولم تحقق تنمية..

وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 فقد ترك التوسع المرتكز على عوائد النفط آثاراً سلبية في سوق العمل، حيث تشهد الدول العربية اليوم أعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العالم تصل إلى نحو 50 %، أما نسبة البطالة بشكل عام فتصل في بعض الدول العربية كالصومال إلى حوالي 81 %.. وتقدر احتياجات الوطن العربي في العام 2020 إلى نحو 60 مليون وظيفة وبالتالي لا تزال البطالة تشكل العائق والتحدي الأكبر الذي يؤرق الحكومات العربية، ولا زالت مخرجات العملية التعليمية غير ملبية لمتطلبات أسواق العمل واحتياجات التنمية... كما لا يزال الفقر يتزايد، ووصلت أعداد من يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي في الوطن العربي إلى حوالي 6,8 مليون إنسان حسب تقرير التنمية البشرية للعام 2010 المعنون بـ «ثروة الأمم الحقيقية».

التوسع المرتكز على عوائد النفط ترك آثاراً سلبية على سوق العمل..

6,8 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر..

وفي الزراعة لا يزال القطاع الزراعي متخلفاً في أغلب أقطار الوطن العربي، حيث يستمر الاعتماد على الغير في تحقيق الأمن الغذائي، وقد وصلت الواردات الزراعية العربية عام 2009 إلى أكثر من 36 مليار دولار، بسبب ضعف الإنتاجية الزراعية وغياب السياسات الفاعلة في هذا القطاع، وسوء استخدام الموارد الطبيعية

لا سيما المائية كما جاء في دراسة أعدتها إدارة البحوث الاقتصادية في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، صدرت في أيار / مايو 2008 إضافة إلى تماثل الإنتاج الزراعي العربي، ولفتت الدراسة إلى أن الوطن العربي يستورد 50 % من الحبوب، وثلثي احتياجاته من باقي السلع الغذائية، وأن مستورداته الزراعية من الغذاء كما ذكرنا تفوق الـ 36 مليار دولار في حين أن صادراته في هذا القطاع لا تتجاوز الـ 11,5 مليار دولار، وبذلك يصل العجز الغذائي السنوي إلى نحو 24,5 مليار، علماً أن سكان الأرياف يشكلون أغلبية سكان الوطن العربي البالغ عددهم نحو 320 مليون إنسان، والمساحة الشاسعة التي يعيشون عليها وتقدر بـ 13,6 مليون كم، ولديه مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها مهملة، وتوجد في الوطن العربي ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية النادرة ومرتفعة الأسعار كالنفط والغاز والبورانيوم والنحاس ومعادن أخرى، وقد قدرت الصادرات النفطية في العام 2009 بحوالي 420 مليار دولار. أما قيمة إجمالي الصادرات فوصلت إلى نحو 665 مليار دولار، مع ذلك بلغ حجم الدين الخارجي للدول العربية عام 2009 حوالي 140 مليار دولار، تقدر فوائدها السنوية بحوالي 28 مليار دولار، ما يعني أن صادرات الوطن العربي الاستخراجية والصناعية والزراعية والخدمية لا تزيد عن 220 مليار دولار، وتستمر التجارة العربية البينية في أدنى مستوياتها، إذ لم تتجاوز نسبة الـ 12 % من إجمالي تجارتها مع العالم، وهذا يقودنا للإجابة على السؤال الثاني حول فاعلية التعاون العربي المشترك لنشير إلى أنه أيضاً في أدنى مستوياته من التكامل والتعاون، ولا تزال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم توقيعها في العام 1998 التدخل حيز التنفيذ في العام 2005 دون دور فاعل حتى الآن بالرغم من تأكيد ضروراتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية..

أكثر من 36 مليار دولار قيمة الواردات الغذائية في الوطن العربي..

حجم الدين الخارجي العربي يصل إلى نحو 140 مليار دولار فوائدها السنوية حوالي 28 مليار دولار..

العمل العربي المشترك في أدنى مستوياته من التكامل والتعاون..

لم تستطع الدول العربية تحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الخلافات السياسية..

بالتالي وكما كان للفترة النفطية إيجابياتها كانت لها سلبياتها التي تمثلت بتدهور قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والاعتماد على الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات، كما توسعت الفجوة بين الأرياف والمدن، وتم إغفال التنمية البشرية، ولم يأخذ العمل العربي المشترك مكانه الصحيح، أو دوره الفاعل في التنمية، كما لم تستطع الدول العربية تحييد العمل الاقتصادي العربي وإبعاده عن الخلافات السياسية، فبقيت كل هذه التحديات حجر عثرة تواجه تطور ونمو الاقتصاديات العربية منذ عقد السبعينات وحتى اليوم، يضاف إلى ذلك الضغوط الخارجية التي لم تناهض مشاريع الوحدة أو الاتحادات العربية فقط، بل عارضت حتى مشاريع التعاون العربي، كما إن المواقف السياسية الأمريكية والأوربية سعت أحياناً لفرض إسرائيل كطرف رئيسي في أي مشروع من مشاريع التعاون الإقليمي..

كل ذلك جعل المنطقة العربية أكثر ارتباطاً بالاقتصادات العالمية، وبالتالي التأثر بأزماتها، وكان آخرها الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، ولا يزال تعافي العديد من الدول العربية يعتمد على مدى تعافي انتعاش الاقتصاد العالمي بسبب الترابط والاندماج الكبير بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد العالمي لاسيما على صعيد التجارة الخارجية والنفط والأوضاع المصرفية والنقدية، وهذه تجعل الدول العربية لاسيما المنتجة للنفط أكثر تأثراً بحرب العملات التي بدأت مؤشراتها، والتي قد ينجم عنها خفض سعر صرف الدولار، ما قد يثير موجة جديدة من التضخم، خاصة وأن جزءاً من عملات المنطقة مرتبط بالدولار.. والتضخم هو أحد الانعكاسات التي قد تصيب اقتصاديات الدول العربية، إضافة إلى تقلبات الأسواق وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وغياب عدالة توزيع الدخل.. واستمرار الانكماش لاسيما بالنسبة للدول المنتجة للنفط، وهذا الانكماش يشكل خطراً على الأنماط الاقتصادية الجديدة المنفتحة التي استُحدثت في مجالات الاستثمار والتجارة.

التضخم وتراجع الناتج واستمرار الانكماش أبرز الانعكاسات المتوقعة للاقتصاديات العربية..

وبشكل عام لا تزال الاقتصادات العربية تتأثر بارتدادات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في أسعار النفط والسلع الغذائية وتذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية وأسعار الفائدة وتراجع معدلات النمو، وتراخي الطلب في الدول العربية الشريكة للدول الأجنبية في تجارتها الخارجية.

بالتالي فإن نقطة البداية بالنسبة للدول العربية يجب أن تكون في البحث عن قواه الاستراتيجية وموارده المتاحة وهي عديدة، لاسيما في البشرية والطبيعية، إلا أن التسيير الاقتصادي ما زال متأخراً في العديد من الاقتصاديات العربية، فعلى الرغم من أن العالم قد دخل العقد الثاني من الألفية الثالثة فإن الاقتصاد العربي لا زال يعاني العديد من المصاعب بسبب غياب استراتيجية واضحة المعالم للتعامل المجدي مع موارده الاقتصادية والبشرية العربية المتاحة واستثمار التنوع الجغرافي والطبيعي، وقد سعت قمة الكويت الاقتصادية التي انعقدت في كانون الثاني /يناير 2009 إلى صياغة استراتيجية عربية تأخذ بالاعتبار الإمكانات والموارد المتاحة والحاجة إلى تعاون عربي فاعل ومجدي من خلال تعزيز الشراكة العربية/ العربية والتعاون الإقليمي مع الفضاء المحيط، والعالم الخارجي، لكن قرارات هذه القمة بقيت رهن الأدراج كما بقية القمم والمؤتمرات.

نقطة البداية بالنسبة للدول العربية يجب أن تكون في البحث عن قواه الاستراتيجية..

لذلك من المهم اليوم ومن أجل اقتصاد عربي أقوى يواجه التحديات ويلبي احتياجات الأمة تأكيد التزام الدول العربية بالتعاون العربي ومواصلة عمليات الإصلاح الاقتصادي، وتغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية...

من المهم تأكيد الالتزام بالعمل العربي المشترك..

إن ما شهدناه خلال الفترة الماضية من ارتدادات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية يفرض وضع استراتيجية عمل عربي مشترك تلتزم بها الدول العربية لتصبح قوة اقتصادية عالمية لا يستهان بها وهي تملك كل إمكانات ذلك!.

ــ أما لماذا لا تفعل هذا؟!

الجواب ببساطة هو:

ــ بسبب غياب الإدارة السياسية!!

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

إعادة تنظيم سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة

جميل الجندي*

يشمل هذا البحث الأمور الثلاث التالية:

1 ـ لمحة موجزة عن سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو السوق الثاني من حيث الحجم في الدول العربية.

2 ـ خصائص القانون رقم /4/ لعام 2010 الذي نظم سوق التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعتبر الأحدث والأولى من نوعها في الدول العربية والإسلامية.

3 ـ الآثار المتوقعة لهذا القانون على سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات والدول العربية والإسلامية الأخرى.

أولاً: سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات.

يبلغ عدد شركات التأمين العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة 57 شركة منها 9 شركات للتأمين التكافلي، هي العربية الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين «سلامه» ودبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين الإسلامية «أمان» وشركة تكافل وشركة تكافل الإمارات وشركات نور والهلال وأبو ظبي للتكافل وميثاق بالإضافة إلى شركة الاتحاد للتأمين التي تحولت إلى التأمين التكافلي. وسجلت سوق التأمين

57 شركة تأمين منها 9 شركات تأمين تكافلي..

* مستشار اقتصادي.

135 ٪ نسبة نمو شركات التكافل خلال خمس سنوات..

التكافلي في الإمارات أعلى معدل نمو سنوي مركب في العالم خلال السنوات الخمس الماضية وفق التقرير السنوي الذي تصدره مؤسسة «أرنست اند يونغ».

542 مليون دولار سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات..

ووفقاً لتقرير سابق لنفس المؤسسة يعتبر سوق التكافل الإماراتي ثاني أكبر أسواق التكافل العربية بعد المملكة العربية السعودية حيث بلغ حجم السوق 542 مليون دولار وبلغت نسبة انتشارها 21 % تليها قطر بـ 116 مليون دولار بنسبة انتشار بلغت 12 % مقابل 101 مليون دولار لسوق الكويت التي بلغ معدل انتشارها 7 % ثم 72 مليون دولار لسوق البحرين التي سجلت نسبة انتشار لخدمات التكافل بلغت 33 %.

الإمارات: ثاني أكبر أسواق التكافل بعد السعودية..

وأشار التقرير إلى أنه رغم انخفاض العائد على رأسمال شركات التكافل الخليجية خلال فترة الأزمة المالية، فإنها نجحت في إبقاء معدل المخاطرة عند 37 % خلال عام 2009 مقابل 36,3 % خلال عام 2008 في حين بلغت نسبة المخاطر إلى الإيرادات خلال عام 2005 نحو 42,2 %. وارتفعت مساهمة الأرباح التشغيلية الناجمة عن الأقساط التأمينية المكتتبة في شركات التكافل الخليجية عام 2008 لتصل نسبتها خلال هذا العام إلى 84 % من إجمالي الأرباح مقارنة مع 16 % لمساهمة الاستثمارات في حين كانت مساهمة الاستثمارات في إجمالي الأرباح. خلال عام 2006 نحو 97 % مقابل حصة لا تزيد على 3 % للأقساط المكتتبة.

وأوضح تقرير أرنست اند يونغ أن الأرباح الاستثمارية التي حققتها شركات التكافل خلال العام الماضي جاءت من الاستثمار في سوق الأوراق المالية التي بلغت حصتها 37,1 % مقابل 32 % للودائع ونحو 22,3 % للصكوك و8,2 % للاستثمار العقاري.

في حين استحوذت أرباح الاستثمار في الأوراق المالية خلال عام 2008 على 66,3 % من إجمالي عوائد الاستثمار يليها الاستثمار في الصكوك بنسبة 18,8 % و9,5 % للعائدات و5,4 % للاستثمار العقاري.

وعلى صعيد النفقات استحوذت التعويضات على نسبة 58 % من إجمالي نفقات شركات التكافل الخليجية خلال العام الماضي بينما شكلت المصاريف الإدارية والتشغيلية 41 % مقابل نسبة لا تزيد عن 2 % للتسويق وبلغت مطالبات التعويضات عام 2008 على نسبة 69 % و27 % للنفقات الإدارية و4 % للتسويق.

ثانياً: التشريعات الجديدة.

أصدر السيد سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين القرار رقم /4/ لعام 2010 م بشأن النظام التكافلي وقد وضع الأطر القانونية لترسيخ التأمين الإسلامي التعاوني ووضع حدود فاصلة بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، وهو أول نظام يضع تشريعاً تنظيمياً لصناعة التأمين التكافلي في الدول العربية، وأبرز المنطلقات الجديدة التي شملها القرار هي:

القرار رقم /4/ لعام 2010م وضع حدوداً فاصلة بين التأمين التجاري والتكافلي..

1 ـ نص القرار على عدم جواز ممارسة شركات التأمين التجاري لنشاط التأمين التكافلي من خلال ما يعرف باسم «النافذة الإسلامية» أو الشباك الإسلامي واشترط القرار على مؤسسي شركة التأمين أن يقرروا منذ البداية ما إذا كانوا يريدون تأسيس شركة تأمين اعتيادية أو شركة تأمين تكافلي.

إلغاء النافذة الإسلامية في شركات التأمين التجاري..

2 ـ أكدت التشريعات الجديدة على ضرورة أن تراعي شركات التأمين التكافلي أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وأعمالها التأمينية والاستثمارية بشكل تام كما فرضت استحداث وظيفة «المراقب الشرعي» في داخل كل

شركة تأمين تكافلي إلى جانب لجان الرقابة الشرعية التي تتشكل في إطار كل شركة تأمين تكافلي وحددت مدة سنة مهلة للشركات لتوفيق أوضاعها.

3 ـ منعت التشريعات الجديدة الجمع بين ممارسة التأمين التكافلي العائلي «التأمين على الحياة» والتأمين التكافلي للممتلكات والمسؤوليات «التأمينات العامة» في شركة واحدة ومنحت شركات التأمين التكافلي التي تمارس النوعين نفس المهلة المعطاة لشركات التأمين الأخرى لتوفيق أوضاعها بموجب أحكام القانون رقم /6/ لعام 2007 وأشارت إلى أن على الشركات التي تمارس نوعي التأمين المشار إليهما سابقا أن تفصل فصلاً تاماً بين هذين النوعين، سواء من حيث حسابات المشتركين أو المخصصات الفنية أو الجوانب الاستثمارية، وحتى على مستوى العاملين في الشركة إلى حين انتهاء المهلة المحددة لعدم الجمع بين هذين النوعين.

وقف الجمع بين التأمين على الحياة والتأمين التكافلي «التأمينات العامة» في شركة واحدة

4 ـ وحددت اختصاصات لجنة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي بشكل واضح ودقيق وكذلك علاقتها بمجلس إدارة الشركة والجمعية العمومية وهيئة التأمين كما تضمن تنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية والحسابات الختامية لهذه الشركات بما يتوافق مع تكوين الشركة وطبيعة أعمالها.

5 ـ نظمت التشريعات الجديدة عملية المشاركة في الفائض الذي تحققه حسابات المشتركين «المستأمنين» كما احتوت بعض التشريعات القانونية التي من شأنها تكريس مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي.

6 ـ نصت التشريعات على الفصل بين وثيقة عضوية الاشتراك في التأمين التكافلي ووثيقة التأمين التكافلي حيث أن الأولى توضح الجوانب الرئيسة للعلاقة التعاونية التي تنطوي عليها عملية التأمين التكافلي في حين أن الثانية تأتي على الشروط المتعلقة بالعلاقة الثنائية بين الشركة والمشترك وهذا يشكل ميزة للتنظيم الإماراتي.

التشريعات نظمت تأسيس وعمل شركات التأمين التكافلي..

7 ـ وفيما يتعلق بإنشاء شركة للتأمين التكافلي سمحت التشريعات بذلك بعد موافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع بعد وضع لائحة داخلية تتضمن دعوة بعض المشتركين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية لشركة التأمين التكافلي بحيث يصبح لهؤلاء الحق في المناقشة وإبداء الرأي دون حق التصويت، وفي حال عدم كفاية موجودات حساب المشتركين لتسديد التزامات هذا الحساب تجاه المشتركين فإن القرض الحسن الذي يلتزم حساب المساهمين بتقديمه لحساب المشتركين هو مجموع حقوق المساهمين. كما شملت موضوع استحداث صندوق الزكاة في الشركة.

8 ـ وأجازت تعامل شركات التأمين التكافلي مع شركات إعادة التأمين التكافلي وغيرها وأعطيت شركات التأمين التكافلي مدة سنة لتوفيق أوضاعها مع أحكام النظام الجديد.

ثالثاً: الآثار المتوقعة للتشريعات الجديدة.

1 ـ تعتبر التشريعات الجديدة في دولة الإمارات ولاسيما القرار رقم /4/ لسنة 2010 م بشأن نظام التأمين التكافلي بمثابة سبق تشريعي، حيث أنه لم يسبق لأي دولة عربية أن أقرت نظاماً مماثلاً يضع حدوداً فاصلة بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي. أما التشريعات الأخرى التي تم إنشاء العديد من شركات التأمين التكافلي على أساسها فهي قانون شركات ووكلاء التأمين رقم /9/ لعام 1984 م والقانون الاتحادي رقم /6/ لعام 2007 م في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعمالها.

وجاء القرار رقم /4/ لعام 2010 م لأن شركات التأمين التكافلي كما شرحت ذلك السيدة فاطمة العوضي نائب مدير عام هيئة التأمين بأن شركات التأمين التكافلي تختلف من حيث التكوين وطريقة العمل عن شركات التأمين التجاري لذلك كان لا بد من تنظيم عملها بما يتلاءم مع طبيعتها، لهذا كانت الإمارات سباقة في تنظيم أعمال هذه الشركات على المستوين الخليجي والعربي، وأنه روعي في إصدار القرار رقم /4/ ظروف سوق التأمين الإماراتية والبيئة القانونية للدولة، وبحيث يكون تطبيقه متدرجاً ويفتح المجال أمام تعديل التشريع منذ اليوم الأول لتطبيقه في ضوء النتائج التي ستعززها التجربة العملية.

2 ـ إن القرار الأخير ستكون له آثار بعيدة على سوق التأمين التجاري والتكافلي معاً. وسيؤدي بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع إلى إنشاء موجة جديدة من شركات التأمين التكافلي بعد منع تقديم الخدمات الإسلامية من المنافذ المخصصة لذلك بشركات التأمين التجاري. لأن عدداً كبيراً من شركات التأمين الحالية لا يمكنها الاستغناء عن إيرادات المنتجات التأمينية التكافلية لهذا ستسعى إلى تأسيس شركات تأمين تكافلي جديدة للحفاظ على قاعدة عملائها.

يتوقع محللون إنشاء موجة جديدة من شركات التأمين التكافلي بعد التشريع الجديد..

3 ـ إن التشريعات الجديدة سوف تعزز مفهوم التأمين التكافلي وهو ما يضع أمام العملاء المزيد من الخيارات والمنتجات التأمينية التي تتناسب مع ميولهم واتجاهاتهم ولاسيما في ظل انتقال العملاء من المنتجات التأمينية المتغيرة إلى المنتجات التأمينية التقليدية والقيام بمراجعة شاملة لسياسات الاستثمار في ظل انخفاض العوائد على أشكال الاستثمار المختلفة، وخاصة الأسهم.

الخلاصة:

وقد نظمت هيئة التأمين في دولة الإمارات حملة إعلامية لشرح أهداف ومضامين التشريع الجديد وقد ظهر من خلال ذلك بأن التأمين الإسلامي التكافلي يعتمد على أنظمة مالية إسلامية ورقابة شرعية لهذا لا يمكن اختصارها بشباك أو نافذة كما جرت العادة سابقاً لدى بعض الشركات التجارية، كما أن الفصل بين حسابات حملة الوثائق وحملة الأسهم من أساسيات العمل في التأمين الإسلامي، لهذا فإن هذا النظام سيكون بداية انطلاقة جديدة للتأمين الإسلامي ليس في دولة الإمارات وحدها وإنما في العديد من الدول العربية الإسلامية.

الفصل بين حسابات حملة الوثائق وحملة الأسهم من أساسيات العمل في التأمين الإسلامي..

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

عقد التأمين بين الحلال والحرام

عرض:

محمد علي شحادة جمعة

تأتي أهمية هذه الكتاب، لمؤلفه الباحث جميل الجندي والصادر عن دار طلاس، للصلة الوثيقة بين فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، وبين علوم التأمين التي أصبحت إحدى علوم الحياة الرئيسة، والتي امتد نشاطها ليشمل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب عليها من مسؤوليات قانونية.

فقد واجهت عقود التأمين في العالمين العربي والإسلامي، كما في كل الأمور المستحدثة جدلاً بين الموافقين والرافضين، أما من وافق منهم فقد علل ذلك بمراعاة مصالح المجتمع والأفراد، وما يقتضيه العرف، واستندوا على وجه الشبه بين نظام المعاشات المعمول به، وما يحمل في طياته من بذور التعاون والتعاضد، وهي من أعمال الخير، بينما أثار القائلون بحرمة التأمين التجاري الشبهات المتعلقة بعقد التأمين مثل الغرر والجهالة والقمار والربا.

عقود التأمين تؤمن مصالح المجتمع والأفراد وما يقتضيه العرف..

وإذا كان عقد التأمين في أوروبا وليد الثورة الصناعية وما تبعها من ارتفاع حجم التجارة الدولية، فكان لابد من نقلها بحراً وبراً، وهو ما قد يعرضها إلى المخاطر المختلفة، التي قد تسبب تلفها أو هلاكها. وعندما امتدت هذه التجارة إلى العالم الإسلامي والعربي كان لابد من النظر في هذه العقود

عقود التأمين لا تخالف وجهة نظر الشرع ولا تعارض أحكام القرآن الكريم..

من وجهة نظر الشرع ومدى توافقها مع أحكام القرآن الكريم، وما أقرته السنة النبوية، وفقهاء المذاهب الأربعة، وكانت شركات التأمين الغربية تريد أن تعرف فيما إذا كان عقد التأمين على الحياة ثم عقد التأمين بصورة عامة هو عقد يقره الشرع، وكان أول من استفتي من الفقهاء في هذا الموضوع هو فضيلة الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، ثم العديد من العلماء والفقهاء المعروفين، فمنهم من حرمه ومنهم من أجازه بعد تنقيته من عناصر الغرر والجهالة والربا، ورأى فيه بعضهم تعاوناً بين الناس وسداً لحاجة.

وقد ذهب الدكتور العلامة الشيخ عبد الله العلايلي في كتابه "أين الخطأ؟" إلى أن سورة قريش في القرآن الكريم يمكن أن تعتبر منطلقاً لإباحة التأمين سواء جرى عقده على المتاع أو على الحياة.

سورة قريش تعتبر منطلقاً لإباحة التأمين..

وقال بأن الشريعة الإسلامية نظرت باهتمام كبير إلى ضرورة حصول الإنسان على احتياجاته الضرورية من الطعام والشراب والأمن، لأن استمرار الحياة يتوقف على هذه الحاجات، يقول تعالى في سورة قريش: ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾

وفي آية أخرى جاء في دعوة سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام، يقول تعالى: ﴿ وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر . . . ﴾ **(سورة البقرة ــ الآية 126)**.

الطعام والشراب والأمن من ضرورات الحياة

ولا ينطلق الدكتور العلايلي من مجرد تأكيد القرآن والسنة النبوية على أن كلاً من الطعام والشراب والأمن هي من ضرورات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي يتعين توفيرها للناس وكفالتها للمواطنين وإنما قدم دعاء إبراهيم الأمن على الرزق وجاءت سورة قريش لتقدم الحاجات على الأمن كمؤشر على تكامل هاتين الحاجتين.

وإذا انطلقنا من أن سورة قريش تشير بوضوح إلى امتداح النظام الذي كانت توفره هذه التجارة، حيث عرفت تجارة قريش نوعاً من التأمين هو "التلأ" وهو حماية

الطريق بالإذمام، أي الإدخال في الذمة، وذكر بأن التلأ هو سهم يكتب المجير اسمه عليه أو يسميه باسمه، فينتقل حامله آمناً من مكان لآخر.

«التلأ» أول نظام تأميني عرفته تجارة قريش..

وكانت قريش في رحلاتها التجارية تأخذ تلأً من شيوخ القبائل "مقابل جعل مادي أو معنوي" كما يجري وفق هذا النظام التعويض عن صاحب الجمل الذي يموت أثناء الرحلة من الأرباح الناتجة عن نفس الرحلة.

«الموالاة» من العقود التي عرفها العرب قديماً..

ومن العقود التي عرفها العرب قديماً هو "عقد الموالاة" الذي ذكره فقهاء المذهب الحنفي الأوائل في مراتب أسباب الميراث وهو أن يقول شخص مجهول النسب لآخر "أنت وليّ تعقل عني إذا جنيت وترثني إذا متّ" ومفهوم "العقل" هنا هو دفع التعويض المالي في جناية الخطأ، وقد قال بصحة هذا العقد عدد من كبار الصحابة رضي الله عنهم، وأخذ به أبو حنيفة وأصحابه.

«نظام العواقل» نظام شبيه بنظام التأمين التعاوني..

ومما أخذت به السنة النبوية الشريفة وأئمة المذاهب الأربعة نظام العواقل، وهو قائم على تحميل أهل العشيرة ومن يناصرهم من دية القتل الخطأ إذا اقترفها أحد أفرادهم، وهو نظام شبيه جداً بنظام التأمين التعاوني، وذكر ابن عابدين أن العادة جرت في دمشق على أن من يلحقه خسران من سرقة أو حريق يجمعون مالاً لهذا المعنى.

وفي مقدمة الذين أجازوا التأمين التجاري الدكتور مصطفى الزرقا عميد كلية الشريعة في جامعتي دمشق وعمان وخالف الفقيه المصري المعروف الشيخ محمد أبو زهرة في مناظرة جرت في جامعة دمشق عام 1961، وقال بأن: القول برفض عقد التأمين التجاري لكونه نتاجاً أوروبياً هو في غير محله لأننا نستعمل الكثير من المنتجات الأوروبية في حياتنا وفي مقدمتها الكهرباء.

التأمين فقهياً: هو نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة..

والتأمين في الاصطلاح الفقهي كما عرفه الدكتور مصطفى الزرقا هو (نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاول عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية).

ثم شرح المؤلف المجالات الثلاثة الرئيسية للتأمين التجاري وهي تأمين الأشخاص وتأمين الأموال والممتلكات وتأمين المسؤوليات.

ثم أسهب في شرح وتعداد أنواع التأمين المعروفة وكيف اختلفت آراء الفقهاء حولها ثم سرد أسماء الذين أجازوا وشرح تلك النقاط من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفتاوى اعتمدت على مبدأ المصلحة والقياس وضرورات الحياة وتطورها.

ثم عدد المعارضين وبين أسبابهم المعروفة ، على اعتبار أن التأمين نظام غربي ربوي يقوم على الغرر والمخاطرة والمضاربة والمقاربة بالمال. وبين أن هناك طرفاً ثالثاً يقوم على الاعتدال وعدم التطرف حيث أجاز بعض أنواع التأمين وحرم بعضها الآخر.

معايير القدسية يجب أن تنسجم مع رغبات الناس وميولهم..

وبعد أن استعرض هذه المواقف، ألقى الضوء على التحديات التي تواجه التأمين التكافلي وأهمها أن معايير القدسية التي يجب أن تنسجم مع رغبات الناس وميولهم.

ودرس المحاولات التي جرت على المستوى الدولي لوضع أسس موحدة للعمليات التكافلية ضمن أربعة محاور أساسية هي: الإشراف الحكومي والأنظمة المالية والإدارية والشفافية في تقارير الأسواق ومجال الإشراف.

التأمين التكافلي ينسجم مع الأحكام الشرعية ويحقق رغبات واحتياجات أسواق التأمين..

ونتيجة لذلك يعتقد بعض الخبراء بأن التأمين التكافلي سيشهد تألقاً في المستقبل القريب لأنه يستفيد من التأمين التقليدي في الوقت الذي ينسجم فيه مع الأحكام الشرعية بحيث يحقق رغبات واحتياجات السوق التأميني، على مستوى الأفراد والشركات وقطاع الأعمال معاً.

ثم بيَّن المؤلف أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي.

وبعد أن استعرض أوضاع شركات الإعادة التكافلية وأرقام رساميل هذه الشركات وبيّن بأن عدد وإمكانيات هذه الشركات ما زال محدوداً لأن التأمين التكافلي مازال صناعة جديدة لم يمض على انطلاقها أكثر من 20 سنة ، وكذلك محدودية عدد هذه الشركات، بالإضافة إلى هيمنة شركات الإعادة الكبرى على كل شركات التأمين بما فيها التكافلية. وضعف الأرباح التي يمكن جنيها من الإعادة، وعدم دراية المستثمرين بأعمال شركات الإعادة التكافلية.

والخلاصة يعدُّ الكتاب موجزاً لآراء أبرز الفقهاء في معظم الدول العربية والإسلامية حول شرعية عقد التأمين ومختلف القضايا المرتبطة به بعد الاطلاع على عشرات المراجع والكتب والدراسات، والمشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات، على مدى ثلاثين عاماً، بعيداً عن وجهات النظر المسبقة، وقد قدم المؤلف في نهاية الكتاب مجموعة من الملاحظات والنتائج يمكن اعتبارها خلاصة لمتابعة هذا الموضوع ومن أهمها: أن معظم التباين والخلاف بين وجهات نظر الفقهاء في قضايا التأمين يعود في رأيه إلى عدم إدراك أهمية الدور الاقتصادي الذي يلعبه التأمين في الاقتصاد المعاصر، وهو يؤكد، أنه من خلال فهمنا لهذا الدور سنكتشف عدم وجود تعارض بين مقاصد الشريعة والدور الاقتصادي للتأمين.

لا تعارض بين مقاصد الشريعة والدور الاقتصادي للتأمين

ويعد هذا الكتاب مساهمة جديدة في نشر الوعي التأميني، وإدراكاً لأهمية التأمين الذي أصبح أحد أهم علوم الحياة، ولأنه كان أحد ركائز النهوض الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول المتقدمة.

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

إدارة المخاطر والقوى العاملة العالمية

ترجمة: ديما مهنا (*)

مع الكساد الاقتصادي في يومنا هذا، لن يجادلك أي خبير استراتيجي حول حقيقة أن الأعمال الآن تمتد إلى ما وراء الحدود، إن كان عبر التجارة الإلكترونية، الطيران التجاري، اتفاقيات التجارة الحرة، أو عن طريق العولمة.

إذ أن أعمال شركتك غالباً ما تمتد بطريقة ما إلى منظمات أخرى في دول أخرى وتحتاج لأن تكون جاهزاً كمنظمة.

وقد يكون على مدرائك التنفيذيين أن يسافروا، ويجب أن يتم الاهتمام بمصالحهم.

وأنت تعرض نفسك، وكبار المدراء التنفيذيين الخاصين بك، وشركتك عند قيامك بالأعمال إن كان على مستوى محلي، أو إقليمي، أو عالمي، إلى القوانين والأنظمة الدولية، وعوامل أخرى ذات طبائع مختلفة من ضمنها المخاطر السياسية، والمسؤولية تجاه أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الإداريين، والأمن، والصحة العامة والسلامة.

وما قد يكون مقبولاً وقانونياً في إحدى المناطق، قد يكون العكس تماماً في منطقة أخرى، وفي حين قد لا يكون هناك أي جرائم أو إرهاب في المكان الذي تعيش به، قد يكون موجوداً في مناطق يعيش بها مدراؤك التنفيذيون، مما يعرضهم للخطر.

تملك بعض الدول بنية تحتية أفضل للرعاية الصحية لدعم الموظفين في الحالات الطارئة، وفي دول أخرى قد تجد صعوبة في مجرد أخذ أحد موظفيك

(*) المصدر Reins و Gulf Insurance العدد August +Sopt 2010..

التغطية المدعومة من مزود خدمات دولي ضرورة وليست رفاهية..

للمنشآت الصحية، وفي هذه الحالات، قد تعتبر التغطية المدعومة من مزود خدمات دولي مثل منظمة الـ (SOS) ضرورة وليست رفاهية.

وفي هكذا حالات تحتاج الشركة للحماية، وأول خط للحماية من عالم يتسم بالعولمة هو برنامج حماية تأميني يمكنه حماية (الاعتبارات المالية ــ الخط الاحتياطي) عند قيامك بأعمال في الخارج.

ــ ما هي أشكال التأمين التي تحتاجها منظمتي؟

ــ الكثير... وسنأتي في مقالنا هذا على بعض أهم التغطيات التأمينية التي لربما عليك التفكير بها.

1 ــ التغطية وإدارة المخاطر ضد الإرهاب، الحرب، الخطف والفدية، والتدابير الأمنية:

إن الإرهاب ظاهرة عالمية مستمرة لمدة طويلة شئنا أم أبينا.

فعلى سبيل المثال:

فريق من مدرائك التنفيذيين بطريقهم إلى باكستان لإتمام صفقة مع صناعة الغزل والنسيج لتصنيع ملصق شركتك. وحدثت بعض الأحداث خلال رحلتهم مثل تفجيرٍ ما أو إضراب مدني، وعلق فريقك هناك.

ماذا ستفعل بهذه الحالة؟ وكيف تضمن سلامتهم؟ كيف ستخرج فريقك خارج ذاك البلد إلى بر الأمان؟ ماذا ستفعل في حال تم خطف أحد موظفيك؟

في العالم شركات تأمين للتعامل مع المخاطر الأمنية الطارئة..

هنا تستطيع إدارة المخاطر الأمنية، إنقاذ الأرواح. حيث أن هناك شركات يمكن التعاقد معها للتصرف في الحالات الطارئة كهذه.

لنفترض حدوث كارثة نتج عنها إصابة أو لربما خسارة أحد أعضاء فريقك. يجب على الشركات التي تقوم بأعمالها ضمن مناطق عالية الخطورة أن تشتري تغطية تأمينية للحوادث الشخصية التي تمتد لتغطي (الحروب السلبية والإرهاب)، بالإضافة إلى تغطية الخطف الجماعي والفدية وذلك لتغطية أية تكاليف قد تتعرض لها للمفاوضة على الرهائن و/ أو الفدية في حالات الاختطاف.

وعلى الرغم من أن التغطية التأمينية المكلفة يمكن شراؤها بشكل رئيسي من هيئة Lloyds في لندن، ويمكن تخصيص التغطية بما يلائم الحاجات الفردية للزبائن عبر وسيط معتمد لهيئة Lloyds ، إلا أن الشركات ليست بحاجة لشراء التأمين المكلف لكي تكون محمية. (إذ أن التغطيات التأمينية ذات الحدود الأقل تكلفة وتأمين الخسارة الأولى الأساسية) شائعة كثيراً.

2 ــ أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الإداريين:

إن تأمين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الإداريين هو تأمين يضمن تغطية لأعضاء مجلس إدارتك والمدراء الإداريين ضد "سوء التصرف" والذي يتضمن أخطاء حقيقية أو مزعومة، السهو، عبارات مضللة، والإهمال أو الإخلال بالواجب من جانبهم. ويتضمن الأعمال مع الشركات أو الحكومات الأجنبية.

حيث أن آخر ما تحتاجه هو أن يتم اعتقال أو رفع دعوى قضائية على أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء الإداريين التابعين لشركتك بدون أية حماية فيما يخص شركتك.

إن تأمين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الإداريين والذي يعتبر نسبياً غير مكلف كثيراً في منطقة الشرق الأوسط هو بطاقة خروج كل شركة من السجن، ويلبي تكاليف الدفاع القانوني عند استمرار الإجراءات القانونية، وهي وثيقة تأمين تقوم بحماية المدراء بشكل فعال على عكس وثيقة تأمين المسؤولية المهنية، والتي تحمي الشركة نفسها من الأخطاء والهفوات.

تأمين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء يلبي احتياجات العمل..

وتقدم الآن العديد من شركات التأمين المحلية والعالمية هذه التغطية التأمينية في منطقة الشرق الأوسط. وعادة ما تتطلب استمارة عرض، ومعلومات معينة أخرى عن الشركة من ضمنها بيانات الشركة المالية.

3 ــ الحوادث والصحة:

قد يتعرض أي شخص يسير في الطريق إلى أمراض أو إصابات فجائية قد تكون مميتة أو لا. وآخر ما تحتاجه في حالة حدوث طارئ صحي هو عدم حصول

أحد مدرائك التنفيذيين على العلاج أثناء اندفاعك لتوفير الضمانات للمستشفى من منطقة أخرى من العالم.

وستُعنى خطة طبية عالمية بكل راحة بالأمور الغير متوقعة، وستكون مفيدة في العديد من الحالات خلال عمليات الإخلاء الطارئة وخدمات المساعدة.

إن خطط التأمين الصحية المحلية ذات التغطية الممتدة عالمياً لن تكون فعّالة. وعلى الرغم من أن بعض شركات التأمين المحلية المختصة قد تقوم بالتعويض، (إلا أن خطة عالمية جيدة تحتاج إلى مكتتب دولي لديه شبكات فواتير مباشرة حول العالم).

وعلى (الحدود القصوى) أن تتنوع أيضاً حسب هدف التغطية والامتداد الجغرافي، فعلى سبيل المثال: الشركة التي ترغب بشراء تغطية تأمينية لموظفيها تمتد إلى أوروبا وشمال أمريكا ستتطلب حدوداً أعلى بكثير من شركة تسعى للتغطية التأمينية في الشرق الأقصى وذلك بسبب تكاليف الرعاية الصحية في تلك المناطق.

على الحدود القصوى أن تتنوع حسب هدف التغطية..

فقد تتراوح الحدود التقليدية للشركات التي ترغب بالحصول على (تغطية ذهبية) مثلاً لمدرائها التنفيذيين بين 500 ألف و2 مليون دولار أمريكي وذلك حسب قائمة المنافع التي تختارها الشركة.

المفتاح هو تحديد حالات التعرض التي قد تؤثر على عملك وأولوياتك، ولحظة القيام بتحديدها يمكنك أن تبدأ بوضع الميزانيات بالتدريج في مكانها لتلبي هذه الحالات.

إن التخطيط لإدارة المخاطر يبدأ مع تحديد حالات التعرض وحاجات الشركة.

ولربما قد حان الوقت لكي تستعرض المنطقة التي تنشئ فيها منظمتك لكي تكون مهيئاً، إذ أن التخطيط لاستمرارية العمل يبدأ من أعلى مرحلة في المنظمة باتجاه الأسفل.

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

هيئة الأوراق:
طريقة التصويت في شركات التأمين لا تلبي مصالح صغار المساهمين(*)

يعمل في سوق التأمين السورية /13/ شركة تأمين خاصة يتبع منها /7/ شركات مساهمة عامة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومن الضرورة الإشارة الى أن هيئة الإشراف على التأمين كانت سباقة بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسساتية في شركات التأمين.

حقوق المساهمين

تقول هيئة الأوراق المالية بأنه لم يتم أي زيادة لرأس المال في أي من شركات التأمين المساهمة العامة، ولم يسبق أن مارس مساهموها حقوق الأفضلية، في الاكتتابات الجديدة، ويحصل جميع المساهمين على الكراس المطبوع لتقرير مجلس الإدارة، وتلتزم شركات التأمين التي شملها التقرير بالإطار التشريعي المنظم لإجراءات اجتماعات الهيئات العامة سواء في تاريخ الإعلان عن الاجتماع أم في تيسير مشاركة أكبر عدد من المساهمين،إلا أن طريقة التصويت المتبعة حاليا لاتلبي متطلبات حماية صغار المساهمين.

قلة مساهمين

وتبين هيئة الأوراق أن عدد المساهمين في الشركة المتحدة للتأمين /330/ مساهماً، وفي آروب /360/ وفي الوطنية للتأمين /352/ وفي العقيلة للتأمين التكافلي

(*) المصدر: الثورة January 17th. 2011 - 06:16 AM

/1119/ مساهماً، وفي المشرق العربي/24/ مساهماً وفي شركة الاتحاد التعاوني /46/ مساهما، وأخيرا في السورية الكويتية للتأمين /224/ مساهماً.

وتبين هيئة الأوراق أنه في جميع شركات التأمين المساهمة العامة يوجد سجل للمساهمين ورقي والكتروني إلا أن الملاحظ هو انخفاض عدد مساهمي شركات التأمين مقارنة مع باقي القطاعات على الرغم من أنها من الشركات المؤسسة حديثا، كما أنه في جميع شركات التأمين المساهمة العامة يمكن للمساهمين التواصل مع الشركة وتقديم المقترحات والشكاوى، إلا أنه لا توجد أمثلة واضحة لطريقة التعامل مع هذه الشكاوى والملاحظات.

انخفاض عدد مساهمي شركات التأمين مقارنة مع باقي القطاعات..

والملاحظ بأنه لم تقم أي من الشركات السبع التي شملها التقرير بالقيام بأعمال التدقيق على أعمالها ودفاترها بناء على طلب المساهمين الذين يملكون 10٪ من رأسمال الشركة.

الإفصاح والشفافية

وأشارت هيئة الأوراق بأنه يوجد في شركات التأمين السبع التي شملها التقرير مواقع الكترونية إلا أنها لا تحوي على المعلومات الكافية التي تهم المستثمرين. لكنه يوجد في شركتين فقط (الوطنية للتأمين، الاتحاد التعاوني) من الشركات السبع سياسة مكتوبة للإفصاح لتكون دليل عمل لكوادر الشركة للقيام بإجراءات الإفصاح المطلوبة ، أما الشركات التي ليس لديها سياسة مكتوبة للإفصاح هي شركات المتحدة وآروب والسورية الكويتية والمشرق العربي لكن شركات التأمين ملتزمة بالمجمل بتعليمات نظام الإفصاح فيما يخص الشركات التابعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق المالية. وقد أفصحت شركتان من الشركات السبع وهما العقيلة للتأمين التكافلي حول الدعاوى القضائية بين بعض المؤسسين السورية ــ الكويتية حول تغيير المدير العام، وتقوم الشركات بإصدار بيانات علنية كلما دعت الحاجة، والإفصاح عن تغيرات في ملكيات أعضاء مجلس الإدارة.

بعض المواقع الالكترونية لشركات التأمين لا تحتوي على كل المعلومات المطلوبة..

* * *

108
الرائد العربي
شتاء
2011

موجة العمالة العربية في سوق التأمين السوري إلى انحسار (*)

بدأ سوق التأمين السوري الخاص عمله منذ ما يقارب الخمس سنوات، وكان مدراء الشركات يشتكون من قلة الكوادر السورية المدربة، ما دفعهم لاستقدام الكوادر من الدول المجاورة «لبنان ــ الأردن»، كما حرصت الشركات على تدريب كوادرها السورية، بعض الشركات اعتمدت أسلوب استقدام الخبراء لتدريب الكوادر في سورية، وبعضها الآخر اعتمد أسلوب إرسال الكوادر للتدريب في المعاهد المتخصصة أو شركاتها الأم، وبالمقابل كانت هيئة الإشراف على التأمين تقوم بدورها المدرج وفق نص القانون عن طريق إبرام اتفاقات مع المعاهد المتخصصة بتدريب الكوادر التأمينية ومنها معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية، ومعهد اللوما لدراسة تأمينات الحياة والصحي، وتجاوز العدد 450 متدرباً، وهناك عدد منهم حصلوا على الدبلوم المهني.

آخر الإحصائيات:

حملت آخر إحصائيات العمالة العربية في سوق التأمين السورية والتي أجريت أواخر عام 2009، رقم العمالة العربية في سوق التأمين السوري مقارنة بالعمالة السورية والذي قدر بـــ 2,6 % أو 2,7 %، من إجمالي حجم السوق، وفي الوقت الذي

(*) موقع سوريانا الالكتروني ــ زياد علي درويش

العمالة العربية في شركات التأمين السورية محدود جداً..

اعتمدت فيه بعض الشركات على الكوادر السورية بنسبة 100 %، تراوح عدد العمالة العربية في بقية الشركات ما بين موظف وثلاثة كحدٍ أقصى، وتركزت وظائفهم بالإدارات والقيادات والتخصصات العليا، كمدير عام ومدير إعادة التأمين ومدير العمليات الفنية سواء في التأمينات العامة أو تأمينات الحوادث، بالإضافة إلى تخصص المدير المالي القادر على إعداد حسابات التأمين والاحتياطيات بطريقة فنية، وبالمقابل لازالت الشركات تستقطب كوادر تدريب، وهذا الاستقطاب ليس بهدف العمل، وهذا ما كانت تقوم به الهيئة أيضاً.

بعد أربع سنوات:

المهندس إياد زهراء مدير عام هيئة الإشراف على التأمين قال: استطاعت هيئة الإشراف على التأمين إعداد كوادر بشرية وطنية بالإدارات المتوسطة بشكل جيد جداً، وبعضهم تميز وانتقل إلى الإدارات العليا، ووصل لمرحلة نائب المدير العام، ويتمنى زهراء ألا يُفهم كلامه بأن المدراء العامين يأتون من الأشقاء العرب، ففي سورية التي يعمل في سوقها التأميني ثلاث عشرة شركة تأمين خاصة، لا يوجد سوى ثلاثة مدراء عامون عرب من الأشقاء الأردنيين في المتحدة والوطنية، ومن الأشقاء اللبنانيين في أدير، أما بقية الشركات فمدراؤها العامون سوريون.

نجاحكم بإعداد الكوادر:

وفيما يخص خطط الهيئة في التدريب والتأهيل، يقول مدير عام هيئة الإشراف على التأمين: أناط القانون بمجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين مهمة إعداد وتأهيل وتطوير الكوادر التأمينية الوطنية، وفي عمله على هذا البند وضع مجلس إدارة الهيئة خططا وعَمل عليها، وحدد الوظائف التي يمكن أن يتم قبولها والوظائف التي لا يمكن قبولها، ورفض فكرة استقدام الكوادر من الخارج طالما

مجلس إدارة هيئة الإشراف يرفض استقدام الكوادر من الخارج طالما البديل السوري موجود..

البديل السوري موجود، ووصلنا اليوم لمرحلة نستطيع أن نقول فيه إننا حققنا الكم، ونهتم بالإضافة لتدريب الكوادر الجديدة «البدائل» بالنوع وهو قيمة مضافة للعمل، ولا يمكننا القول إننا نعمل على خلق فرص عمل، بل نريد أن ندقق في جودة العمل والخدمات التي يقدمها الموظف، ومن هذه الزاوية أصبحنا نراقب جودة الخدمات التي يقدمها الشخص القادم من الخارج، ويمكن أن نطلب تقارير ربعية أو نصف سنوية، كما يمكن أن نستدعي المتدربين على يده لنعرف إلى أي مدى استفادوا منه، وتبقى الأفضلية للكوادر السورية الشابة التي نفخر بتميزها، وهذا كان ثمار عملنا على التدريب طول الخمس سنوات الماضية، حيث أبرمنا اتفاقات مع المعاهد المختصة كمعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية، ومعهد اللوما لدراسة تأمينات الحياة والصحي، وتجاوز عدد المدربين لدينا 450 متدرباً، ومنهم من حصل على الدبلوم المهني، ويخشى زهراء أن تكون سورية مصدرة لهذه الكوادر في هذا الوقت، ويدعوهم لتحمل العبء الكبير الذي يقع على عاتقهم المتمثل بالعمل على تطوير السوق وتأهيل البدائل بشكل دائم، فالتدريب سلسلة مستمرة لابد أن تأخذ الأولوية.

يمكن للسورية للتأمين أن تكون مصدّرة للكوادر في قطاع التأمين..

نفخر بالكوادر السورية:

ويضيف زهراء: نفخر عندما نقول إن سورية قد تصدر كوادر تأمينية متخصصة مستقبلاً، ونركز على فكرة تأهيل البدائل كي لا يكون هذا التصدير على حساب السوق السوري، وبشهادة القيمين على المعاهد التدريبية التي اتفقنا معها، وقالوا إن المتدربين السوريين سجلوا نسب نجاح وتفوق عالية جداً، وأكدوا على تميز المتدربين السوريين بموضوع الجدية في التدريب.

إعداد الكوادر:

وعن خطط الهيئة لإعادة الكوادر السورية العاملة في الخارج بمجال التأمين يقول المهندس زهراء: الموضوع عبارة عن مصلحة مشتركة لنا لنوظف القدرات

السورية، وللشركات التي تبحث عن الكوادر السورية التي توفر أفضل جودة خدمات بأجور مناسبة للسوق السوري، وبحث الشركات عن الكوادر السورية العاملة في الخارج وإعادتها للوطن أمر مخطط له في الهيئة، فمن غير المسموح لأي شركة استقدام موظفين من الخارج قبل الحصول على موافقة الهيئة، وهذا موجود بنص القانون، فأي شخص قادم تدرس سيرته الذاتية ومقدار كفاءته، ونطلب عقد العمل ويمنح الموافقة الأولية ليستكمل الإجراءات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «مكتب التشغيل» للحصول على بطاقة العمل، ثم يعمل بشكل طبيعي على ألا تزيد مدة عقده على العام.

البحث عن الكوادر السورية وإعادتها للوطن أمر مخطط له..

* * *

الأنف الكبير سد منيع ضد الأمراض

ظل الناس لفترة طويلة يعتقدون أن صاحب الأنف الكبير شخص يتمتع بالذكاء وربما ينحدر من سلالة نبيلة، الى ان أثبتت دراسة حديثة أن كبر الأنف يشكل عازلا طبيعياً يمنع الإصابة بالكثير من الأمراض.

فقد أظهرت الأبحاث أن الأنف الكبير يحمي صاحبه من الإصابة بنزلات البرد وفيروسات الانفلونزا.

وتوصل الباحثون إلى أنه كلما كان حجم الأنف كبيراً شكّل عاملاً طبيعياً يمنع جزيئات الغبار والبكتيريا المنتشرة في الهواء من دخول الجسم.

والطريف في الأمر اكتشاف الباحثين أن الأنف الكبير يتنشق ملوثات أقل من الأنف العادي بحوالي 7% وبأنه يشكل عازلاً يمنع الجراثيم من دخول الفم وقد يخفف أيضاً عوارض حمّى القش.

ووضع الباحثون أنفين صناعيين أحدهما أكبر من الثاني بحوالي 2.3 مرات ثم ثبتوا كلاً منهما في وجه صناعي وضموا إليهما زوجاً من الشفاه الاصطناعية أيضاً وبأحجام مختلفة ثم جعلوها، أي الشفاه، تشفط هواء فيه الكثير من الجزيئيات فتبين أن نسبة استنشاق الأنف الكبير لها كانت أقل بحوالي 6.5% مقارنة بالأنف العادي. كما تبين أن الشفاه الكبيرة شفطت ملوثات في الهواء أقل من الشفاه العادية بحوالي 3.2%.

108
الرائد العربي
شتاء
2011

مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية

بقلم: د. سمير صارم

أكاد أجزم أن لا أحد يفكر في الأجيال القادمة لجهة الإبقاء على موارد موجودة، أو تطوير موارد يمكن أن تلبي احتياجاتنا الغذائية والبيئية!.. وإن فكر أحد ما بذلك، فإن جلّ ما يقوم به هو (الحكي)!.. بمعنى أنه لا يقوم بأي فعل إيجابي جدي يمكن أن يحافظ على البيئة أو على الموارد الطبيعية الأخرى من التدهور!..

لذلك يستمر باستنزاف الموارد، ويخرب البيئة، ويقطع الأشجار، ويهدر المياه ويلوثها، ويزيد من تصحر الأراضي.. إلخ!..

لذلك فالمستقبل الذي ينتظر العالم خطير بسبب هذا الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية وسيحتاج العالم في القرن القادم إلى كوكب آخر، أو كوكبين ليلبي احتياجات سكانه من الغذاء والماء، فاستهلاك البشر من الموارد الطبيعية يزداد كل عام بنسبة 30 %، أي بما يفوق قدرة الأرض على تجديد مواردها سنوياً، لذلك فإما الهجرة إلى كوكب آخر قد تكون متاحة لأبناء القرن القادم، وإما أن يموت مئات الملايين جوعاً وعطشاً، وإما أن يقتل بعضهم بعضاً لأن البقاء سيكون للأقوى!..

العالم مشغول الآن بتداعيات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنه ينسى الأزمة الأخطر، وهي أزمة استنزاف الموارد وتخريب البيئة التي تكلف العالم سنوياً مبالغ تعادل ما خسره جراء الأزمة العالمية التي اندلعت أواخر عام 2008!..

وقد سبق للاتحاد العالمي من أجل الطبيعة (UICN) أن حذر من مخاطر التعرض لانقراض جديد سيكون السادس على كوكبنا، نتيجة ما يجري من تخريب

سيكون لاستنزاف الموارد وتخريب البيئة انعكاسات سلبية على الإنسان.. والأرض ..

للبيئة واستنزاف للموارد الطبيعية، وسيكون لهذا كله آثاره السلبية الصحية والنفسية على الإنسان.. بل ووجوده على كوكب الأرض..

لذلك من المهم البدء بوضع تنظيم سكاني يحد من الزيادة السكانية غير المنضبطة والتي تزيد الضغط على الموارد، كذلك يجب تقليص الاستهلاك البشري لمقدرات الأرض، خصوصاً في حقلي الصناعة والغذاء من خلال الحد من اللهاث وراء الكماليات، والاستثمار في قطاعات مفيدة للاقتصاد وللطبيعة..

لكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال هو:

ـ هل يمكن تحقيق ذلك في ظل هذه العولمة المتوحشة؟!

ـ الجواب: لا!..

قرصنة الطبيعة هي السائدة في نظام العولمة ..

ففي ظل العولمة الراهنة نجد أن الاقتصاد العالمي يقوم على ما يشبه قرصنة الطبيعة، والاستنزاف المتواصل لمواردها بدون حساب، وبدون حدود منطقية للاستهلاك!!

ـ إذن ما الحل؟!!

ليس لدينا إلا توجيه النداءات، والتبصير بالمخاطر، وأن يقوم كل منا بدوره لا أن ينتظر الآخرين ليبدأوا!!

فربما!!

* * *